الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

– دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م–2017م –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد :

- **سباغ نصر الدين**
- **العبودي رضا**

تحت إشراف :

– فداوي أمينة

أ/ طويجني زين العابدين	جامعة جيجل	رئيسا
أ/فداوي أمينة	جامعة جيجل	مشرفا و مقررا
أ/حنوف عبد الرحمان	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2017–2018

الشكر

إن الحمد و الشكر لله عز و جل الذي و فقنا على

إتمام هذا العمل

و الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة

" فداوي أمينة "

و إلى كل من كان له الفضل في إتمام هذا العمل

ولو بالشيء القليل.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان	رقم الصفحة
الشكر	I
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XIV
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري الإفصاح المالي	
تمهيد	08
المبحث الأول: عموميات حول الإفصاح المالي	09
1- التطور التاريخي لمفهوم الافصاح المالي	09
2- مفهوم الإفصاح المالي	11
3- أنواع الإفصاح المالي	13
3-1-الإفصاح الكامل	13
3-2- الإفصاح العادل	13
3-3- الإفصاح التفاضلي	14
3-4- الإفصاح الوقائي أو التقليدي	14
3-5- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)	15
3-6- الإفصاح الكافي	15
3-7-الإفصاح الملائم	16
3-8- الإفصاح الشامل	16
4- أهمية وأهداف الإفصاح المالي	17
4-1- أهمية الإفصاح المالي	17
4-2- أهداف الإفصاح المالي	18
المبحث الثاني : محددات جودة الإفصاح المالي في القوائم المالية	19
1- متطلبات الإفصاح المالي في القوائم المالية من منظور المعايير المالية الدولية	19

1- 1- المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية العمومية	19
1-2-المعلومات التي يجب عرضها في قائمة الدخل	20
1-3- المعلومات التي يجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	20
1-4- المعلومات التي يجب عرضها في الملاحق	21
2- متطلبات جودة المعلومة المالية	25
2-1- ماهية المعلومات المالية و أنواعها	25
2-1-1- ماهية المعلومات المالية	25
2-1-2- أنواع المعلومات المالية	26
2-3- ماهية جودة المعلومات المالية	29
2-4- خصائص جودة المعلومات المالية	30
2-4-1-الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية	30
2-4-2- الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية	32
خلاصة	34
الفصل الثاني: اثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات الإقتصادية	
تمهيد	36
المبحث الأول: ماهية حوكمة المؤسسات	37
1- أساسيات حول حوكمة المؤسسات	37
1- 1-التطور التاريخي لمفهوم حوكمة المؤسسات	37
1-2-تعريف حوكمة المؤسسات	38
1-3-خصائص حوكمة المؤسسات	40
1-4-أهمية حوكمة المؤسسات	42
1-5-أهداف حوكمة المؤسسات	42
2- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات، مبادئها، محدداتها و ركائزها الاساسية	43
2-1- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات	43
2-2- مبادئ حوكمة المؤسسات	44
2-3-محددات حوكمة المؤسسات	48
2-4- الركائز الأساسية لحوكمة المؤسسات	51
المبحث الثاني: اثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية	52
1- أثر جودة الإفصاح المالي على مناخ الشفافية في المؤسسة الإقتصادية	52

2- أثر جودة الإفصاح المالي على فعالية الرقابة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية	53
خلاصة	56
الفصل الثالث:دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016-2017	
تمهيد	58
المبحث الأول: تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية	59
1-لمحة تاريخية عن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية و موقعها الإستراتيجي	59
1-1-تعريف مؤسسة الخزف الصحي بالميلية	59
1-2- الموقع الاستراتيجي للمؤسسة الخزف الصحي بالميلية	60
2 - نشاط مؤسسة الخزف الصحي بالميلية و هيكلها التنظيمي	60
2-1- نشاط مؤسسة الخزف الصحي بالميلية	60
2-2- الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية	61
المبحث الثاني:الطريقة و الإجراءات	65
1 -منهجية الدراسة	65
1-1-البيانات الأولية للدراسة	65
1-2- البيانات الثانوية للدراسة	65
2- مجتمع و عينة الدراسة	66
3- أداة الدراسة	67
3-1- إعداد الاستبيان	67
3-2- المعالجات الإحصائية	68
4- خصائص و سمات عينة الدراسة	68
5- صدق و ثبات الاستبيان	72
5-1- صدق الاستبيان	72
5-2- ثبات فقرات الاستبيان	79
المبحث الثالث: تحليل النتائج و اختبار الفرضيات	80
1- تحليل نتائج الاستبيان	80
2- اختبار ثنائي الحد للفرضيات الفرعية للدراسة	105
2-1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى	105
2-2-اختبار الفرضية الفرعية الثانية	106
3- بناء و اختبار صلاحية نموذج الدراسة	107

3-1- بناء نموذج الدراسة	108
3-2- اختبار صلاحية نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي.	108
3-3- اختبار التداخل الخطي	109
3-4- اختبار الارتباط الذاتي	110
3-5- الإحصاء الوصفي و اختبار فرضية نموذج الدراسة	110
3-5-1- الإحصاء الوصفي و تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة	110
3-5-2- اختبار فرضية نموذج الدراسة	111
خلاصة	113
خاتمة	114
قائمة المراجع	117
الملاحق	121
الملخص	132

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	طرق الإفصاح العامة	22
02	أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية و لجنة معايير المحاسبة المالية	24
03	تطور مفهوم حوكمة المؤسسات	37
04	فرز الاستبيانات	66
05	مقياس الإجابة على الفقرات	68
06	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لمحور القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها	73
07	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لمحور المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	73
08	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لمحور المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	74
09	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لمحور المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المتغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	75
10	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لمحور المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التدفقات النقدية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	75
11	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لمحور معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق المتممة للقوائم المالية	75
12	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لمحور الالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسات	76
13	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لمحور مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح	77

14	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لمحور مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية	77
15	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لمحور مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	78
16	معامل الفاكرونباخ للثبات	79
17	نتائج آراء عينة الدراسة حول القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها	80
18	نتائج آراء عينة الدراسة حول المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي	82
19	نتائج آراء عينة الدراسة حول المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	86
20	نتائج آراء عينة الدراسة حول المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المتغيرات في حقوق الملكية	89
21	نتائج آراء عينة الدراسة حول المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التدفقات النقدية	90
22	نتائج آراء عينة الدراسة حول معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق	92
23	الالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسات	95
24	نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح	97
25	نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية	100
26	آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	103
27	نسبة المشاهدات لمتطلبات الإفصاح	106
28	نسبة المشاهدات لمبادئ حوكمة المؤسسات	107

29	نتائج اختيار كولمجروف- سمرنوف للتوزيع الطبيعي	109
30	نتيجة حساب معاملي (Tolérance) و(VIF) لاختبار التداخل الخطي	109
31	نتيجة حساب إحصائية (D-W) لاختبار الارتباط الذاتي	110
32	مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة	110
33	مصفوفة الارتباط سبيرمان لمتغيرات الدراسة	111
34	اختبار الفرضية المتعمقة المتعلقة أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية	112

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص حوكمة المؤسسات	41
02	المحددات الداخلية و الخارجية لحوكمة المؤسسات	50
03	ركائز حوكمة المؤسسات	51
04	العلاقة بين جودة الإفصاح المالي و حوكمة المؤسسات	54
05	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية	62
06	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	69
07	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	70
08	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل الحالي	71
09	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	72
10	نموذج الدراسة	108

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الملحق
1	نموذج الاستبيان	122
2	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية	123
3	خصائص و سمات عينة الدراسة	124
4	صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان	125
5	معامل الثبات ألفا كرونباخ	126
6	تحليل نتائج الاستبيان	127
7	اختبار ثنائي الحد للفرضيات الفرعية للدراسة	128
8	اختبار التداخل الخطي	129
9	اختبار الارتباط الذاتي	130
10	اختبار فرضية نموذج الدراسة	131

1- تمهيد

يعد الإفصاح المالي إطارا واسعا وشاملا لدرجة يعتقد انه يتضمن كل مجالات التقارير المالية بحيث يؤدي هذا الإفصاح إلى إشباع حاجات المستخدمين على مستوى الوحدة الاقتصادية وكذلك على مستوى الاقتصاد بشكل عام، على هذا الأساس ولأهمية الإفصاح المالي عن المعلومات المحاسبية ظهرت مطالب تنادي بمزيد من الإفصاح والشفافية عن معلومات أخرى بخلاف التنبؤات المالية حيث أن متخذي القرار في المؤسسة يعانون دائما من عدم تماثل المعلومات، ويقصد بالتنبؤات المالية والمعلومات المالية المستقبلية على أساس أحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها وتشمل هذه المعلومات المالية المستقبلية القوائم المالية وبنودها حيث تعتبر القوائم المالية وسيلة لمخرجات النظام المحاسبي القائم في المنشأة ويجب إعداد هده القوائم على أسس تتوافق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي العام في عملية اتخاذ القرار، إذ أن أي تظليل في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي على القرارات المتخذة من طرف أصحابها وعلى هذا الأساس يجب أن تكون المعلومات المراد الإفصاح عنها دقيقة وموضوعية وواضحة.

لقد أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى المؤسسات في العالم، و انفصال الملكية عن الإدارة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية، والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين المتعاملين في الأسواق المالية.

كما قادت هذه الظروف كذلك إلى تأسيس علاقة بين حوكمة المؤسسات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية المفصح عنها من قبل هذه المؤسسات، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يقضى بأن تحتوى تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله.

وبالرغم من أن المؤسسات تلجا في العموم إلى إعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية، التي تضمن سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، تتميز بالبعد عن التحيز الشخصي والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد يساء استغلالها لتلبية أهداف شخصية ضيقة، ما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة لذا فإن أحد أهم

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة المؤسسات هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق ومعايير عالية الجودة، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

2- إشكالية الدراسة و أسئلتها

و لتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- **هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م-2017م ؟**

و انطلاقا من هذه الإشكالية طرحنا التساؤلات التالية:

- هل تتقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمتطلبات الإفصاح المالي خلال الفترة 2016م-2017م ؟
- هل تتقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمبادئ حوكمة المؤسسات خلال الفترة 2016م-2017م ؟
- هل يوجد أثر لجودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م-2017م ؟

3- فرضيات الدراسة

-الفرضية الرئيسية

- الفرضية العدمية: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على اثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م-2017م.
- الفرضية البديلة: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على اثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م-2017م.

- الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى

-الفرضية العدمية: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمتطلبات جودة الإفصاح المالي خلال الفترة 2016م-2017م.

-الفرضية البديلة: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمتطلبات جودة الإفصاح المالي خلال الفترة 2016م-2017م.

الفرضية الفرعية الثانية

-الفرضية العدمية: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمبادئ حوكمة المؤسسات خلال الفترة 2016م-2017م.

-الفرضية البديلة: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمبادئ حوكمة المؤسسات خلال الفترة 2016م-2017م.

4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي دراسة و تحليل أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م-2017م وذلك استنادا إلى مدى تقيد هذه المؤسسة بمتطلبات جودة الإفصاح المالي و مبادئ حوكمة المؤسسات.

5- منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات في هذا البحث تم تقسيم البحث إلى قسمين هما الجزء النظري و حيث تم التطرق فيه إلى موضوع الإفصاح المالي والى موضوع حوكمة المؤسسات، أما الجزء الثاني فهو العملي، أو الدراسة الميدانية، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي من خلال أداة الاستبيان بحيث تم توزيع مجموعة من الاستبيانات على مجموعة من الفئات في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، ولاستخراج النتائج واختبار الفرضيات تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) .

6- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الإفصاح المالي و حوكمة المؤسسات، وكذلك أهمية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكذا الرغبة في التعرف على مدى تقيدها بمبادئ الحوكمة و متطلبات جودة الإفصاح المالي.

7- أسباب اختيار موضوع الدراسة

- الرغبة الشخصية في الاستفادة من موضوع البحث مستقبلا؛
- إن موضوع الدراسة واحد من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا؛
- فتح المجال أمام الطلبة وحتى المهتمين بالبحث في هذا الموضوع مستقبلا.

8- الإطار الزماني والمكاني للدراسة

تشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي، لذلك فإن إجراء هذه الدراسة يقتصر مكانها على

مؤسسة الخزف الصحي بالميلية لسنة 2016م-2017م، ومجالها حول أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

9- الدراسات السابقة

-**دراسة حسين عبد الجليل آل غزوي** بعنوان حوكمة الشركات وآثارها على مستوى الإفصاح المحاسبي في المعلومة المحاسبية دراسة اختباريه على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية سنة (2010)، تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية شركات المساهمة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية، أعلى مستوى من الإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الخدمات عدم وجود علاقة ايجابية بين نسبة الملكية العائلية في شركات المساهمة العامة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية، عدم وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة العامة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

-**دراسة الدكتور ناصر دادي عدون و الدكتور معراج هواري** بعنوان: دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: حيث

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي: معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية مع التشريعات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح، بيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 5 من ثم الحكم على مدى كفاية التشريعات الجزائرية لمتطلبات هذا المعيار، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يجب على الدولة الجزائرية بدل كثيرا من الجهد في تدريب الموظفين على تطبيق معايير المحاسبة الدولية و كذلك تدريبهم على القوانين و التشريعات المالية الجديدة،وهذا من أجل مواكبة العصر والتطور في مجال المحاسبة المالية.

-**دراسة موفق عبد الحسين محمد، (2012)** بعنوان: مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى التزام الشركات العامة في العراق للقواعد والمعايير التي تعني بالإفصاح في القوائم المالية حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة مشكلة البحث من خلال دراسة مجموعة من التقارير المالية للشركات.

ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة هو التطرق لحالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م-2017م من خلال أسلوب الاستبيان، و محاولة قياس أثر جودة الافصاح المالي على حوكمة هذه المؤسسة.

10- هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية، حيث احتوى الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للإفصاح المالي على مبحثين، المبحث الأول بعنوان:

"عموميات حول الإفصاح المالي"، ويتضمن هذا المبحث التطور التاريخي لمفهوم الإفصاح المالي، تعريفه ، أنواع الإفصاح المالي و أهداف الإفصاح المالي، أهمية الإفصاح المالي.

المبحث الثاني بعنوان: "محددات جودة الإفصاح المالي في القوائم المالية"، ويتضمن هدا المبحث متطلبات الإفصاح المالي في القوائم المالية من منظور المعايير المالية الدولية، ماهية جودة المعلومة المالية و خصائصها.

كما تطرقنا في الفصل الثاني إلى أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات، مقسما إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان "عموميات حول حوكمة المؤسسات الاقتصادية"، يتضمن هذا المبحث ماهية حوكمة المؤسسات، أهدافها، مبادئ و ركائز الحوكمة، بالإضافة إلى خصائص ومحددات حوكمة المؤسسات.

المبحث الثاني بعنوان " أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية"، يتضمن هذا المبحث أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات.

أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة الميدانية ، بالتطرق لحالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016-2017 ، وهذا من خلال توزيع استبيانات وتحليل نتائجها.

11- صعوبات الدراسة

- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم الوقت الممنوح لهم وزياراتنا المتكررة لهم؛
- التناقض في اجابات افراد العينة.
- عدم استرجاع جميع الاستبيانات الموزعة و ضيق الوقت الضروري لإتمام العمل.

تمهيد

لقد أصبح موضوع الإفصاح المالي من أهم المواضيع المحاسبية و ذلك نظرا لأهمية المعلومة المالية الواجب الإفصاح عنها لشريحة عريضة من مستخدمي المعلومات المالية و حتى تحقق جودة الإفصاح المالي لا بد من التقيد بمجموعة من المتطلبات التي تتماشى مع المعايير و المبادئ المحاسبية سنتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

المبحث الأول بعنوان: "**عموميات حول الإفصاح المالي**"، ويتضمن هذا المبحث مفهوم الإفصاح المالي، الجذور التاريخية للإفصاح المالي، انواع الإفصاح المالي و اهداف الإفصاح المالي، أهمية الإفصاح المالي.

والمبحث الثاني بعنوان: "**محددات جودة الإفصاح المالي في القوائم المالية**"، ويتضمن هذا المبحث متطلبات الإفصاح المالي في القوائم المالية من منظور المعايير المالية الدولية، ماهية جودة المعلومة المالية.

المبحث الأول: عموميات حول الإفصاح المالي

لقد أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها، من القضايا المهمة في العصر الحالي، وتتعاظم هذه الأهمية في ضوء التنافس العالمي على اجتذاب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبي والانفتاح على العالم الخارجي، وذلك ضمن مستلزمات العولمة في زمن غابت فيه الحدود الجغرافية وتلاشت إلى حد كبير،وهو ما دعم مفهوم الإفصاح واعتبر كمطلب جوهري في مجال المال والأعمال من أجل مزيد من الشفافية و المصداقية في المعلومات المتحصل عليها وإتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها.

1- التطور التاريخي لمفهوم الإفصاح المالي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى سنة 1837 حيث نشرت مجلة رايلي واي " Railway " مقالة عن الإفصاح والتي أشارت إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة شهور بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح و رأس المال الاهتلاكات و تقييم الموجودات.

من زاوية تاريخية يرتبط تزايد أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة وذلك عندما تحولت المحاسبة مند بداية الستينات عن ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح الملاك إلى التركيز على دورها الجديد كنظام المعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ارتقى شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح والملائمة والمصداقية أو الموثوقية والقابلية للمقارنة ودللك على حساب مبادئ أخرى مثل مبدأ التحفظ والموضوعية والقابلية للتحقق، كما صاحب هذا التطور أيضا انفتاح المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحها مثلا على النظرية الحديثة للمعلومات وهي التي قدمت للمحاسبين كثيرا من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح. [1]

[1] بالعيد محمد الكامل، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية اكثر فائدة لمستخدميها**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في الدراسات المحاسبية و الجبائية المعمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص ص: 11-12.

ومن هذه المفاهيم والأدوات مثلا مفهوم المحتوى الإعلامي للتقرير المالي والدالة اللوغارتمية التي تعرف باسم واضعها، وقد استخدمت هذه الدالة من قبل المحاسبيين في قياس المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، و في قياس تكلفة المعلومات، ومن ثم في تحديد المستوى المناسب لدمج بنود القوائم المالية المنشورة، و ذلك في ضوء خسارة المعلومات التي تترتب على هذا الدمج.

من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات واليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة وما يتفرع عنها من فرضيات كفرضية السوق المالي الكفء، وذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات قي البيانات مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق.

وضمن هذا السياق شهد عام 1974 حدثا بارزا ترك أثار جوهرية على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة إذ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال دلك العام تشريع عن الكونغرس ألزم فيه المصارف التجارية بالخضوع من حيت شروط و قواعد الإفصاح عن اللوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة (Sec) وذلك بشأن الإفصاح عن المعلومات للمؤسسات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة، وقد ترتب على ما سبق انعطاف هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية تجلت مظاهره في سمتين رئيسيتين: [1]

– **أولا:** اتساع نطاق هذا الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات البنوك حتى دللك التاريخ نعتبرها من المحرمات.

– **ثانيا:** تمثلت بتحول التركيز من أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

وفي المسار نفسه أصدرت كذلك اللجنة الدولية للمحاسبة (IASC) المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) (ISA NO) والخاص بعرض قواعد الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للبنوك، هذا و قد تولت الجمعيات المهنية العالمية للمحاسبة و التدقيق في الوقت الحاضر تطور

[1] محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص ص:232– 234.

مبادئ المحاسبة الدولية حيث أصدرت عدة جمعيات مهنية العديد من المبادئ المحاسبية للإفصاح حيث سيتم تناول هذا الموضوع بشكل أوسع في الفصول اللاحقة.[1]

2- مفهوم الإفصاح المالي

لقد عرف مفهوم الإفصاح بالعديد من التعاريف، و فيما يلي عدد من هذه التعاريف حيث تطرق كثير من الكتاب إلى مفهوم الإفصاح المالي و أهميته في اتخاذ القرارات فتم تعريفه بأنه نشر للمعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها و ذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافه و التي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها.

يعد مونيتز (moonitz) من أوائل الباحثين الذين تعرضوا للإفصاح إذ عرفه بالقول " يجب على التقارير المالية أن تظهر جميع المعلومات الضرورية والمناسبة لإعطاء مستخدمي القوائم المالية معلومات غير مضللة وأيضا صورة واضحة عن أوضاع الوحدة".

- كما عرفه طومسون" (thompson) " باعتباره " عرض معلومات عن نشاط المؤسسة عبر القوائم المالية، وبشكل شفاف ومفصح عما هو ضروري لجعل تلك القوائم غير مضلل[2]".

- كما عرفه الشيرازي ايضا على أنه ":شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

- ويمكن تعريفه بأنه" :عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة".[3]

- كما عرفه مطر "بأن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم و ذلك بشأن جميع الأمور

---

[1] محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح**، نفس المرجع السابق، ص ص:232- 234.

[2] فارس بن يدير، هشام شلغام، وآخرون، **واقع الالتزام بمتطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 02، 2016، ص:225.

[3] نذير سمير، **الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في الدراسات المحاسبية و الجبائية المعمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص: 11.

المادية (الجوهرية)" و عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل و محتوى القوائم المالية و بالمصطلحات المستخدمة فيها، و أيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم".[1]

عرف الإفصاح المالي أيضا بأنه البيان والإيضاح عن المركز المالي ونتائج النشاط والمعلومات الإيضاحية الأخرى للأطراف المستفيدة سواء الداخلية أو الخارجية وذلك دون تدليس أو إخفاء أو غش لمعلومة من المعلومات التي تأتي من الإطراف ذوي المصلحة.[2]

يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة. [3]

– الإفصاح المالي كما يلي: إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل أو مراوغة.

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المالي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد.

و هناك الكثير من التعاريف عن الإفصاح و أهميته فمنها ما يتناول الإفصاح في التقارير المالية من حيث أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين من الدائنين و غيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل و قدرته على سداد التزاماته و أن كمية

---

[1] محمد مطر، **تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، الأردن، 1990، ص: 119.

[2] حكيم براضية، بن علي بلعزوز، **أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 14، 2015، ص: 76.

[3] شادو عبد اللطيف، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS** ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في الدراسات المحاسبية والجبائية المعمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص: 11.

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ و لكن على المعايير المرغوبة للإفصاح.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المالي يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، ومن هنا يعتبر الإفصاح المالي أحد أدوات الاتصال حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي و يجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن من خلال التقارير المالية بكاملها.[1]

3- أنواع الإفصاح المالي

للإفصاح عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المتبع و هي:

3-1-الإفصاح الكامل

يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق فإذا ترتب على حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة فإن الإفصاح عن مثل تلك المعلومات يصبح ضروريا وتشتمل القوائم المالية المنشورة في الوقت الحاضر على ملاحظات والمذكرات الإيضاحية التي تعتبر جزء أساسيا من القوائم المالية، وينبغي أن تكون المعلومات الواردة في تلك المذكرات التوضيحية مكملة للمعلومات الواردة في صلب القوائم المالية ولا ينبغي أن تستخدم كوسيلة لتصحيح بعض المعلومات الخاطئة الواردة في تلك القوائم، ومن أمثلة الملاحظات التوضيحية التي ترفق الآن بالقوائم المالية ملحق بالسياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشاة، وملخص بتفاصيل المخزون وأسس تقييمه.[2]

3-2- الإفصاح العادل

و يمثل الإفصاح العادل أو الصادق مطلبا أخلاقيا اعتاد مدقق الحسابات ان يعتمده عند ابداء رأي نظيف أو غير متحفظ بقوله " تعرض القوائم المالية بصورة عادلة في كل الجوانب الهامة نسبيا المركز

---

[1] صبايحي نوال، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، يومي 17و 18نوفمبر2013، ص: 5.

[2] أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، **مبادئ المحاسبية الماليةُ المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبية الدولية والمصرية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 80.

المالي و نتائج العمليات و التدفقات النقدية للمنشاة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما " كما يعبر المدقق في تقريره عن مدى التزام المنشاة بالثبات و يشير إلى مدى كفاية الإفصاح بصورة معقولة عن إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية.[1]

3-3- الإفصاح التفاضلي

يعتمد الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة(الملخصة) بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا،ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل،أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمر أقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة، ومع ذالك فإن استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة ما زال محل خلاف، وهو إجراء غير مقبول عموما.

3-4- الإفصاح الوقائي أو التقليدي

يعتمد الإفصاح الوقائي أو التقليدي مفهوم الإفصاح الشامل كما هو مطبق حاليا في النموذج المحاسبي المعاصر و تمثل فئة المساهمين و المقرضين أو الدائنين المستثمرين الخارجيين عموما المحور الأساسي لتحديد مضمون و أدوات هذا الإفصاح الوقائي.

ينطلق الإفصاح الوقائي من الفروض الرئيسية التالية :[2]

- فرض أن المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها وهو المستثمر الخارجي عموما اي المساهمون الحاليون و المرتقبون و المقرضون و الدائنون وأن لهذا المستثمر الخارجي متوسط الدراية و الفطنة؛
- فرض أن الاحتياجات المعلوماتية لهذا المستثمر الخارجي هي معلومات تتعلق بالدخل و الثروة في الوحدة المحاسبية المعنية؛
- فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي الأسلوب الأنسب للإفصاح المحاسبي و ذلك من وجهة نظر مقارنة تكلفة الإفصاح بالمنفعة أو العائد المتوقع؛
- فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي أربع قوائم: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي قائمة تغير حقوق الملكية و قائمة التدفق النقدي؛

[1] رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري التطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، الأردن، ص: 217.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص: 219-220.

– فرض أن القوائم المالية الأربعة مترابطة ومتكاملة، و يعني ترابط القوائم المالية أنها تخضع لنفس أسس القياس و التحقق المحاسبي و ينظمها تنظيم القيد المزدوج، أما التكامل فيعني تجمع و تشغيل المعلومات من تلك القوائم المختلفة لمعرفة مثلا وضع السيولة في الوحدة المحاسبية أو المعرفة إمكانياتها في توليد الأرباح مستقبلا، فالتكامل يعني النظرة الشمولية.

– يعد جزءا متمما للقوائم المالية الأربع؛

– الملاحظات الهامشية حول السياسات المحاسبية المتبعة و الأحداث الطارئة و المحتملة لاحقا؛

– جداول تحليلية و مقارنة لبعض إجماليات الأصول و الالتزامات و حقوق المساهمين؛

– تقرير مدقق الحسابات حول مدى عدالة القوائم المالية و الإفصاح المحاسبي؛

– تقرير الإدارة: و يتضمن خطاب مجلس الادارة الى المساهمين و كذلك تحليلات و توقعات الإدارة عن المستقبل مع الإفصاح عن أهداف الإدارة و استثماراتها المخططة.

3-5- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

يتسم هذا الإفصاح عموما باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته ليس فقط بالتركيز على المعلومات المحاسبية المالية وإنما يشمل أيضا معلومات غير مالية كمية ووصفية مثل : معلومات كمية عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية.[1]

3-6- الإفصاح الكافي

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية فى القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً فى اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.[2]

[1] نذير سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[2] ماجد اسماعيل ابو حمام، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير** في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص: 49.

3-7-الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.[1]

3-8- الإفصاح الشامل

ينص هذا المبدأ على ضرورة إحتواء التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات على كل المعلومات اللازمة والضرورية لخدمة متخذي القرار والمستخدمين وقد تعززت أهمية هذا المبدأ بظهور المؤسسات المساهمة واتساع دورها في اقتصاديات الدول، مما جعل حكومات هذه الدول تقوم بإصدار تعليمات تنظم عمليات الإفصاح في القوائم المالية لهذه المؤسسات، كما ظهرت هيئات الإفصاح المسئولة عن الأسواق المالية و قد ركزت كل هذه الجهود في مجملها على خدمة احتياجات الاطراف الخارجية والتي لا تملك معلومات كافي عن المؤسسات ذات الصلة بل ولا تملك سلطات أو صلاحيات تخولها من الحصول على المعلومات الكافية لخدمة أهدافها، لذا فإن مبدأ الإفصاح الشامل أخذ في الحسبان الاعتبارات التالية :[2]

- نظرا للاحتياجات المختلفة للمستخدمين فإنه يمكن مقابلة هذه الاحتياجات عبر إصدار القوائم المالية ذات الأغراض العامة يجب الإفصاح عن القوائم التالية لخدمة أصحاب الصلة و هي: قائمة الدخل الفردي، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي؛
- كما يجب أن تصدر المؤسسات أي معلومات إضافية كمية ووصفية بالإضافة أية إيضاحات ضرورية، وتعتبر كل هذه المعلومات جزءا مكملا للقوائم المالية المنشورة.

كما وتقوم المنشاة بالكشف والإفصاح عن الأمور التالية :

- السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المنشاة و أي تغييرات طرأت عليها؛
- المكاسب والخسائر المحتمل حدوثها في المستقبل؛
- الإرتباطات المالية أو العقود المستقبلية؛
- الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية.

---

[1] ماجد اسماعيل ابو حمام، نفس المرجع السابق، ص:49.

[2] مؤيد راضي خنفر، **غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2006 ، ص ص: 26-27.

إن تطبيق مبدأ الإفصاح لا يعني بالضرورة الإفصاح عن كل شيء بقدر ما يجب أن يوفر هذا الإفصاح وضوحا وموضوعية في البيانات المفصح عنها، مما يساعد المستخدم على فهم و تفسير محتوى القوائم المالية، من هنا يجب ممارسة هذا المبدأ المحاسبي تحت مظلة بعض القيود المحاسبية.

4- أهمية وأهداف الإفصاح المالي

للإفصاح أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية كما له أهداف جمة تسعى المؤسسات لتحقيقها و سيتم التطرق إليها فيما يلي:

4-1- أهمية الإفصاح المالي

تكمن أهمية الإفصاح المالي في توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرار المناسب حيث يحقق المزايا التالية:[1]

- يساهم في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية، حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز؛
- الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات والدي تستغله الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية؛
- يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب؛
- يساهم الإفصاح المالي في حل مشكلة الوكالة لما يوفره من معلومات تسمح باستمرار العلاقة التعاقدية بين الإدارة والمساهمين.

من خلال الأهداف السابقة نستنتج:

- الإفصاح المالي يعد من أهم أدوات تقييم كفاءة الأداء الاستثماري في الأسواق المالية؛
- الإفصاح المالي له دور في تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] هاجر مزوار، **تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي الماليين**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2014/2013، ص: 11.

4-2-أهداف الإفصاح المالي

لابد من ان لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المالي في التقارير المالية له هدف وعرض كما بينته دراسة سابقة توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلامة فرض الإفصاح عن معلومات معينة وقد بينت دراسات سابقة بأنه يوجد اتجاهين في الإفصاح المحاسبي : [1]

- الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

وهو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيبقى بضرورة تبسيط لمعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدودة المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذالك كله حماية لهذا لمستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

- الاتجاه المعاصر والمتطور في الإفصاح المالي:

ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين والمحللين الماليين في اتخاذ قرار ما.

و يمكن القول أيضا أن الإفصاح المالي يهدف إلى ما يلي: [2]

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة هذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لقائمة المركز المالي؛
- وصف العناصر غير المعترف بها أو تقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشاة مقابل الديون؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائمين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر ؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.

[1] بالعيد محمد الكامل، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

[2] فارس بن يدير، هشام شلغام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 226-227.

المبحث الثاني: محددات جودة الإفصاح المالي في القوائم المالية

توجد العديد من متطلبات الإفصاح المالي المنصوص عليها في المبادئ و المعايير المحاسبية الدولية و تعتبر بمثابة محددات لجودة الإفصاح المالي في المؤسسة الاقتصادية.

1- متطلبات الإفصاح المالي في القوائم المالية من منظور المعايير المالية الدولية

لا يوجد معيار محاسبي دولي واحد فقط يتناول الإفصاح المالي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، إنما جميع المعايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة ومن أهم معايير المحاسبة الدولية التي تناولت الإفصاح المالي معيار المحاسبة الدولية رقم (1) "عرض القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولية رقم (24) "الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة"، وحسب المعايير المحاسبية الدولية يمكن حصر متطلبات جودة الإفصاح المالي في العناصر التالية:

1-1- المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية العمومية

يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية: الممتلكات والتجهيزات والمعدات، الموجودات غير الملموسة، الموجودات المالية، المخزون، الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى، النقد والنقد المعادل، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى، المطلوبات والموجودات الضريبية، مخصصات الإهتلاكات، المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة، حصة الأقلية، رأس المال الصادر والاحتياطيات.

إضافة إلى ذلك يجب على المؤسسة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات المتممة لها المعلومات التالية:[1]

- عدد الأسهم المصرح بها؛
- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة وغير المدفوعة بالكامل؛
- القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية؛
- مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة؛

[1] أمينة فداوي، **مدى التزام المؤسسات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)**، مجلة الباحث، العدد 17، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017، ص ص: 56-57.

- الحقوق و القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال؛
- أسهم المؤسسة التي تملكها أو التي تملكها مؤسساتها الفرعية أو الزميلة؛
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ؛
- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين؛
- مبلغ أرباح الأسهم الموزعة المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار القوائم المالية؛
- مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.

1-2- المعلومات التي يجب عرضها في قائمة الدخل

يجب أن تشتمل قائمة الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية: حجم المبيعات أو رقم الأعمال، نتائج الأنشطة التشغيلية، تكاليف التمويل، حصة المؤسسات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية، المصروف الضريبي، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الأقلية، صافي الربح أو الخسارة للفترة.

إضافة إلى ذلك يجب على المؤسسة أن تعرض ضمن قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة لها ما يلي: تحليل المصروفات إما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة، كما يجب أن يتم إجراء تقسيم فرعي لبنود المصروفات من أجل إبراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها، و يجب على المؤسسة أن تعرض أيضا المعلومة المتعلقة بمبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها القوائم المالية.

1-3- المعلومات التي يجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يجب على المؤسسة أن تعرض كجزء مستقل لقوائمها المالية قائمة التغييرات في حقوق الملكية بحيث ويشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) أن يظهر في صلب هذه القائمة ما يلي: صافي الربح أو الخسارة للفترة، كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين، الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية، إضافة إلى ذلك يجب على المؤسسة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات المتممة لها ما يلي[1]:

[1] أمينة فداوي، **مدى التزام المؤسسات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)**، نفس المرجع السابق، ص ص: 56-57.

- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين؛
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية؛
- حركة رأس المال خلال الفترة؛
- المطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية و نهاية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.

1-4- المعلومات التي يجب عرضها في الملاحق

تشتمل متطلبات الإفصاح المالي أيضا على ضرورة عرض المعلومات الآتية ضمن الملاحق المتممة للقوائم المالية:[1]

- **الإفصاح عن السياسات المحاسبية** :تختلف السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية من بلد لآخر، وكأن للشركة الحرية التامة في اختيار السياسة التي تتناسب مع ظروفها من بين السياسات المحاسبية المقبولة وفي ضوء الظروف المحيطة بها، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا و موجزا عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة على أن يتم الإفصاح عن هذه السياسات في مكان واحد مع مراعاة توخي الحذر في قياس نتائج العمليات ومضمونها وأهميتها النسبية، وكذا توضيح أي تغيير يحدث في هذه السياسات وأسبابه ومبرراته و آثاره.

-**الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة:** يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المؤسسة و الأطراف الأخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المؤسسة والأطراف الخارجية الأخرى، مثل العلاقة بين المؤسسة المسيطرة والمؤسسة المسيطر عليها.

-**الأحداث اللاحقة** :تغطي القوائم المالية فترة محاسبية معينة و لكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، بل غالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وتاريخ إصدار القوائم المالية بفترة الأحداث اللاحقة، وأثناء هذه الفترة قد تحدث أحداث مفضلة أو غير مفضلة، إما أن تكون معدلة أو غير معدلة للقوائم المالية بالرغم من حدوثها خلال فترة

[1] أمينة فداوي، **مدى التزام المؤسسات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)**، نفس المرجع السابق، ص ص: 56-57.

تالية للفترة المحاسبية ذات العلاقة، ولذلك يتطلب تعديل تلك القوائم المالية أو عرض تلك الأحداث في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

-**الشكوك حول استمرارية المؤسسة :** يتم إعداد القوائم المالية بافتراض استمرارية المؤسسة في مزاولة نشاطها، وأنه في ظل غياب أي معلومات و توقعات بفشلها أو عدم استمرارية نشاطها فإنه يفترض أنها مستمرة إلي مالا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بإمكانية عدم استمرار المؤسسة، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية، و إن كان هناك شك في استمرارية المؤسسة، ففي هذه الحالة يمكن أن يتم التحفظ من قبل المدقق الخارجي ويبين أسباب تحفظه في تقريره، وخلال فترة الأحداث اللاحقة يتم تبيان ذلك وأسبابه والأهمية النسبية للشك.[1]

-**الالتزامات المحتملة :** تتمثل عادة في التزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يخص حدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشاة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها حدوث بعض هذه الالتزامات فإنها تصبح جزءا من القوائم المالية، ويتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح المالي في هذه الحالة يخبر قارئ القوائم المالية بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت لكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

بالرغم من اختلاف المحاسبين على المعنى المحدد للإفصاح إلا أنهم متفقون على ضرورته و أهميته و الجدول رقم (1) يوضح طرق الإفصاح و متطلباته و الأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح:

الجدول رقم (1) : طرق الإفصاح العامة.

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1-القوائم المالية[2]	و تشمل على قوائم أساسية و هي: - قائمة الدخل أو حسابات ختامية.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح و يراعي في إعدادها

[1] أمينة فداوي، **مدى التزام المؤسسات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)**، نفس المرجع السابق، ص ص: 56-57.

[2] شادو عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

	- قائمة المركز المالي. - و كذلك قوائم إضافية و هي: - قائمة التغيير في المركز المالي - قائمة الأرباح الموزعة. - قائمة التدفق النقدي.	المبادئ المحاسبية المقبولة و أيضا ما يتعلق بالتبويب التوحيد و الأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
2- مذكرات	و تكون أسفل القوائم المالية و تشتمل على: - طرق تقويم المخزون. - طريقة الاهتلاك المطبقة. - التزامات محتلمة. - أحداث وقعت بعد أعداد الميزانية. - أثر التحويلات للعملات الأجنبية. - التغير في السياسات المحاسبية.	و هذه المذكرات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية و تشتمل على بيانات مالية غير واردة فيها.
3- تقرير مراجع الحسابات الخارجي	أهم ما ستضمنه: - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. - أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. - نتيجة الفحص المستندي و الفني للعمليات المالية.	- يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. - على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.
4- الإيضاحات	توضح ما يلي: - أي ضمانات على أحد الأصول. - سعر السوق و سعر الشراء للأوراق المالية و التكلفة للأوراق المالية. - سعر السوق و سعر التكلفة للبضاعة الباقية.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها و الأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.
5-جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: - تحليل الأصول الاهتلاك. - تحليل المصروفات إلى ثابت و متغير. - بيان المبيعات تكلفة المبيعات.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة.
6-تقرير الإدارة[1]	- معلومات عن أهداف المشروع. - النشاط الحالي و المستقبلي له. - أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل.	يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا و تفيد في التنبؤ.

[1]شادو عبد اللطيف، نفس المرجع السابق، ص: 14.

	- الطاقة الإنتاجية. - مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع.	
7- هيئة الأوراق المالية . [1]	- الإفصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة. - الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة. - الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. - تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية. - المعايير المحاسبية. - معايير التدقيق و الشروط الواجب توافرها في مدققين حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة .	يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على المؤسسة و على مستخدمي التقارير المالية حاليا و في المستقبل و تفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

المصدر:.ناصر دادي عدون، معراج هواري، دراسة حول، **دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، جامعة الأغواط عمار ثليجي، الجزائر، بدون سنة.

و يتضح من الجدول السابق أن طرق الإفصاح و متطلباته العامة من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، كما أن استخدام أي طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها و أهميتها.[2]

هذا و قد وضعت بعض الجهات العلمية و المهنية متطلبات خاصة للإفصاح و أهمها (APB/ FASB) كما يتضح من الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2): أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية و لجنة معايير المحاسبة المالية.

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح
1- لجنة المبادئ المحاسبية (APB Opinions)	يتعين الإفصاح عن: أ- مكافأة نهاية الخدمة للعاملين. ب-ضريبة الدخل و المدفوع منها.

[1] فداوي أمينة، **دور ركائز حوكمة المؤسسات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية و محاسبة و التسويق، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014/2013 ص ص: 235-236.

[2] شادو عبد اللطيف، نفس المرجع السابق، ص ص: 16-17.

	ج-اهتلاك الأصول طرق الاهتلاك و الاهتلاكات المتجمعة. د-عائد السهم. - معلومات عن الاندماج و الطريقة التي تم بها. - معلومات عن الاستثمارات و طريقة معالجتها محاسبيا. - وصف لأهم السياسات المحاسبية.
2- لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB Statement)	و أهم ما جاء منها: - الإفصاح عن مصروفات البحوث و التطوير. - أثر التغييرات المحاسبية على صافي الدخل. - متوسط دخل السهم. - أثر الديون المعدومة كبيرة القيمة.

المصدر: ناصر دادي عدون، معراج هواري، دراسة حول **دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، جامعة الأغواط عمار ثليجي، الجزائر، بدون سنة.

2- متطلبات تحقيق جودة المعلومة المالية

لتحقيق جود المعلومة المالية يجب التقيد بمتطلبات المعلومات المالية في المؤسسة و التي بدورها تضمن تحقيق جودة المعلومة المالية لمستخدميها و سنحاول توضيح هذا من خلال مايلي:[1]

2-1- ماهية المعلومات المالية و أنواعها

تلعب المعلومة المالية أهمية كبيرة بالنظر لمستخدميها في اتخاد القرارات السليمة داخل المؤسسة و سنحاول إبرازها فيما يلي:

2-1-1- ماهية المعلومات المالية

إن المعلومات بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل نظام المعلومات المحاسبي، كما أنها تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها كما الذي ينتظر من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات، كما عرفها مجمع المحاسبة الأمريكي على أنها: "نظام للمعلومات وأن نظام المعلومات بني على مدخل رياضي بطبيعيته فهو يجمع البيانات المعرفة جيدا ثم يقوم باستخدامها عن

[1] هلالـي فوزية، عمران خديجة، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المـالي FSC**، مذكرة مقدمـة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والجبايـة، جامعـة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016/2015، ص: 13.

طريق التحليل الرياضي وبالبرمجة معنى ذلك أن المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي عن طريق المعالجة المحاسبية".

ولكن هذه المعلومات يجب أن تتسم بخصائص تجعل منها معلومات محاسبية ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية؛ و المعلومة المالية هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي المالي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعهما كما تتوقف فعالية الإدارة اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة على مدى توفير هذه المعلومات المالية.[1]

و المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلقة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات.

2-1-2- أنواع المعلومات المالية

تصنف المعلومات المحاسبية إلى عدة أنواع وذلك تبعا لمعايير مختلفة منها:

أ- **أنواع المعلومات المالية حسب معيار الإفصاح**

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما:

-معلومات مالية إجبارية

هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانونا من طرف المؤسسة الاقتصادية وتتمثل على سبيل المثال في المعلومات المدونة في الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية.

-معلومات مالية اختيارية

هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين التقارير الخاصة للإدارة الداخلية (تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل الموازنات وبطاقات التكاليف وغيرها).

ب-أنواع المعلومات المالية حسب معيار الغرض من الاستخدام

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى ثلاثة أنواع هي :

- معلومات مالية

وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية

[1] هلالـي فوزية، عمران خديجة، **نفس المرجع السابق**، ص: 13.

التي تقوم بها المؤسسة الإقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

و يلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، وهذه المعلومات تستفيد منها إدارة المؤسسة والجهات الخارجية المختلفة، فهي تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى، وكذلك في اكتشاف الانحرافات(التي يمكن أن تحدث) عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مقدما.

و يمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة المالية بالدرجة الأولى.[1]

- معلومات عن التخطيط والرقابة

وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لأعداد برامج الموازنات الوقت المناسب.

ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبيًا، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة في المؤسسة.

ويلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف.

كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من: نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية، نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات ألتخطيطية نظام الرقابة الداخلية. [2]

---

[1] هلالي فوزية، عمران خديجة، نفس المرجع السابق، ص: 13.

[2] حامدي علي، حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية ألجزائرية**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص ص: 91-92.

- **معلومات لحل المشكلات**

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية) أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة (وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية. وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل :قرار تصنيع أجزاء معينة من المنتج داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى، ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأولى.

ج- أنواع المعلومات المالية من حيث دلالتها

و تنقسم إلى ما يلي:[1]

- **معلومات تاريخية**

وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية الميزانية العمومية، قائمة الدخل...الخ (وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهذافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم لأغراض أخرى (أغراض ضريبية وغيرها).

- **معلومات حالية**

وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط؛
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة؛
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب؛
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

- **معلومات مستقبلية**

وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات ألسليمة واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

[1] حامدي علي، نفس المرجع السابق، ص ص: 91-92.

د-أنواع المعلومات المالية من حيث مصدرها

- معلومات داخلية

هي معلومات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها، تتمثل في تقارير الأداء والموازنات القوائم المالية الدورية أو السنوية وغيرها.

- معلومات خارجية

هي معلومات يتم الحصول عليها من أطراف خارجية عن المؤسسة تتمثل هذه المعلومات على سبيل المثال في القوائم المالية لمؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين والزبائن.

هـ-أنواع المعلومات المالية حسب قابليتها للقياس

- معلومات كمية

هي تلك المعلومات المعبر عنها سواء بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى والتي تكون معبرة عن أحداث الماضي الحاضر و المستقبل كقيمة المبيعات المحققة عدد الوحدات المنتجة، النقدية الموجودة في الصندوق الإيرادات المتوقعة من استثمار معين.

- معلومات وصفية

فهي تلك المعلومات التي تعبر عن عناصر معنوية أو انطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عدديه كنوع المادة، نوع وأهمية المنتج آراء وانطباعات المستهلكين لمنتجات المؤسسة.

وتوجد تقسيمات أخرى للمعلومات المحاسبية حسب معايير أخرى نذكرها باختصار كما يلي:

و-أنواع المعلومات المالية حسب معيار درجة التفصيل

تقسم إلى معلومات إجمالية ومعلومات تفصيلية

ز- أنواع المعلومات المالية حسب معيار التقسيم الوظيفي

تقسم إلى معلومات مالية ومحاسبية معلومات تسويقية، معلومات الإنتاج ومعلومات الأفراد.[1]

2-3- ماهية جودة المعلومات المالية

تعني الجودة في هذا مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها ويقصد كذلك بمفاهيم جودة

[1] حامدي علي، نفس المرجع السابق، ص ص: 91-92.

المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية المفيدة والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[1]

2-4- خصائص جودة المعلومات المالية

و لها مجموعة من الخصائص تختلف باختلاف طبيعتها نذكرها فيما يلي:

2-4-1-الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية

وما يلاحظ عن خصائص المعلومات المحاسبية هو أنه لا يوجد اتفاق بين مختلف الهيئات المحاسبية المعروفة عالميا بشأن الخصائص النوعية المطلوبة في المعلومة المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات حيث نحد بأن هذه الخصائص تختلف من هيئة إلى أخرى ونفس الملاحظة تنطبق على مختلف الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع إلا أن الكثير من الباحثين يركزون في دراساتهم على أربع خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية تقسم على النحو التالي: [2]

-خاصيتان رئيسيتان هما:

الملائمة والموثوقية حيث كل واحدة منهما تتطلب توافر عدة خصائص فرعية؛

-خاصيتان ثانويتان هما:

الثبات (الانتظام) والقابلية للمقارنة.

وفيما يلي بيان هذه الخصائص:

أ- الملائمة

تعني "أن تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية اتخاذ القرار ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة، وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها". تعتبر المعلومات ملائمة، أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين، إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[2] حامدي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99-100.

مما سبق يمكن استنتاج أن درجة ملائمة المعلومات المحاسبية تقاس بمدى تأثيرها على صانع القرار ومساعدته للتوصل إلى القرار والملائمة هي على نوعين هما:

النوع الأول:

- **الملائمة العامة (المطلقة):** تتمثل في الملائمة التي تتحقق عندما تكون المعلومات متلائمة مع احتياجات أكبر عدد من مستخدميها.

النوع الثاني:

- **الملائمة الخاصة (النسبية):**تتمثل في تلك الملائمة التي تتحقق عندما تكون المعلومات متلائمة مع احتياجات أحد مستخدميها دون آخرين.

وحتى نكون المعلومات المحاسبية ملائمة يشترط أن تتوافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

- **القدرة على التنبؤ بالمستقبل:**يعتبر التنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل.

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن يكون لها قدرة على التنبؤ بالأحداث أي القدرة على مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى تنبؤات صادقة نوعاً ما عن النتائج المتوقعة في المستقبل أو أن تؤدي هذه المعلومة إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية و تخفيض أو تقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد.

- **التغذية العكسية**

إن المعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية وهذه المعلومات يمكن أن تستخدم للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية، وعادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية وقيمة تنبؤية في نفس الوقت، فالمعرفة الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية وبالتالي فبدون معرفة عن الماضي فإن أساس التنبؤ يكون غير مكتمل.[1]

- **التوقيت أو (الملائمة في التوقيت)**

إن توفر المعلومات المحاسبية للمستخدم بتوقيت مناسب يساعده في اتحاد القرار المناسب بينما تفقد هذه المعلومات قوتها في التأثير على القرارات عند توفرها للمستخدم بزمن غير كاف أو توقيت غير ملائم، ولعل دعوة الهيئات والمؤسسات المهنية والعلمية المحاسبية للشركات إلى إصدار التقارير

[1] مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

والقوائم المالية السنوية خلال مدة محددة بعد انتهاء السنة المالية، ومطالبتها أيضا بإصدار التقارير المالية الدفترية الربع السنوية والنصف السنوية هي محاولة لإضفاء الملائمة في التوقيت على هذه المعلومات والقوائم.[1]

– **التقييم:**وهو أن تكون للمعلومات قيمة يمكن تحديدها ومقارنتها مع تكلفة الحصول على تلك المعلومات.

– **القابلية للفهم الاستيعاب:** يقصد بها أن يكون بإمكان مستخدم المعلومات المحاسبية فهمها واستيعاب مدلولاتها لكي يستفيد منها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية و كيفية عرضها من ناحية، كم تتوقف على قدرات من يستخدمونها و ثقافتهم من ناحية أخرى.

ب – الموثوقية (إمكانية الاعتماد على المعلومات)

تكون المعلومات موثوق بها عندما يجد المستفيد منها أنها تعكس الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق وموضوعية وغيرها من الخصائص الفرعية التي نتناولها فيما يلي:

– **المصداقية** : يقصد بها توافق المعلومات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها وذلك بكل أمانة وصدق.

– **الموضوعية:**يقصد بها إعداد المعلومات المحاسبية بعيدا عن كل تحيز.

– **القابلية للتحقق:**يقصد بها إمكانية الوصول لنفس المعلومات من قبل جهات أخرى بشرط أن تكون هذه الأخيرة مستقلة وتستخدم نفس الطرق والأساليب للقياس المستخدمة عند إعدادها.

– **الشمول:**بمعنى أن تكون المعلومات المحاسبية كاملة وأن تشمل كل الأحداث الاقتصادية دون أي حذف حتى لا تصبح مضللة.

2-4-2- الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية

أ – الثبات (الاتساق)

يقصد به الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة وعدم تغييرها من دورة إلى أخرى دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة، إذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك وينتظر منه أن يؤدي إلى الحصول على معلومات ذات جودة أحسن إضافة إلى وجوب الإفصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الآثار المترتبة.[2]

[1] مؤيد راضي خنفر، نفس المرجع السابق، ص: 18.

[2] حامدي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 100-101.

ب-القابلية للمقارنة

يكون أمام المستثمرين والمقرضين فرص استثمار وفرص إقراض متعددة ينبغي عليهم المفاضلة والاختيار بينها، ويبنى المستثمرون والمقرضون قراراتهم على أساس ما يقومون به من مقارنات بالنسبة للبيانات الخاصة بنفس المنشاة عن فترات زمنية عديدة، أو مقارنة المعلومات الخاصة بالمنشات المختلقة وحتى يكون لتلك المقارنات قيمة لابد أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة ويتطلب تحقيق تلك الخاصية ضرورة توافر خاصيتين فرعيتين هما:

- التجانس (استمرارية الممارسة)؛
- توحيد أو تماثل الممارسة بين المشروعات.[1]

[1] احمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54- 55.

خلاصة

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية، تهدف إلى إظهار الوقائع والحقائق الاقتصادية للأحداث كما تتميز المعلومات المحاسبية المعدة وفقها بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها متسقة ومفهومة وذات دلالة وقابلة للمقارنة والتداول من دولة إلى أخرى ومن ثم يمكن الوثوق في هذه المعلومات والاعتماد عليها من جانب فئات عديدة من أصحاب المصالح.

ومن هنا نجد أن الإفصاح من أهم المعايير المحاسبية التي أولت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة، فهو يؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وإضفاء الشفافية على المعلومة المحاسبية و يساهم في استرجاع ثقة المستثمرين واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء فالإفصاح المالي يعد مطلبا ضروريا في مجال المال والأعمال فهو لايدع مجالا للغموض أو سوء الفهم من جانب الأطراف المعنية به، فهو وسيلة للتبصير والإرشاد وليس للتضليل والتغرير.

تمهيد

لقد أصبحت حوكمة المؤسسات من الموضوعات الهامة في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من المؤسسات وخاصة في الدول المتقدمة مثل الانهيارات المالية التي حدثت في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م أزمة مؤسسة انرون (Enron) التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م، و مؤسسة ورلد كوم (WorldCom)الأمريكية للاتصالات عام 2002م، هذه الأحداث تبين لنا أن نقص حوكمة المؤسسات كنظام رقابي متكامل، يؤدي إلى تمكين من يعملون داخل المؤسسة (مديرين، أعضاء مجلس إدارة، موظفين) من نهبها على حساب المساهمين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح (كالعاملين، الموردين، الجمهور العام ...)، ويعتبر الإفصاح المالي ركيزة هامة من ركائز حوكمة المؤسسات الاقتصادية، بحيث تؤثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية تأثيرا إيجابيا، مما يعزز مناخ الشفافية فيها و يضمن الثقة بين أطراف الوكالة.

من خلال هذا الفصل سنتعرض الى النقاط الآتية:

المبحث الأول بعنوان "**عموميات حول حوكمة المؤسسات الاقتصادية**"، يتضمن هذا المبحث ماهية حوكمة المؤسسات، أهدافها، مبادئ و ركائز الحوكمة، بالإضافة إلى خصائص ومحددات حوكمة المؤسسات.

المبحث الثاني بعنوان " **أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية**"، يتضمن هذا المبحث أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة المؤسسات

إن الإنهيارات الكبيرة والأزمات العالمية التي طالت الكثير من المؤسسات كان سببها الرئيسي والأساسي هو نقص الخبرات والكفاءة وعدم توفر إدارات ذات خبرة ومهارة متميزة، أي عدم الأخذ بمباديء الحوكمة مما جعل هذه المؤسسات تعلن إفلاسها وتنهار.

1-أساسيات حول حوكمة المؤسسات

و سنحاول التطرق في هذا العنصر إلى مايلي:

1-1-التطور التاريخي لمفهوم حوكمة المؤسسات

أدى ظهور نظرية الوكالة و ما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجلس إدارة المؤسسات و بين المساهمين إلى زيادة الاهتمام و التفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين و اللوائح التي تعمل حماية مصالح المساهمين و الحد من التلاعب المالي،و في عام 1976 قام كل من JENSEN AND MEEKLING بالاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات و إبراز أهميته في الحد و التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية و الإدارة وهذا ما تمثله نظرية الوكالة، و تبع ذلك مجموعة من الدراسات العلمية التي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة.

ففي الولايات المتحدة أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبة و تشرف على الشفافية البيانات و المعلومات التي تصدرها المؤسسات التي تعمل بها، بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة و المراجعة إلي زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات و التزام المؤسسات و خاصة المسجلة أسهمها في البورصات بضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة.[1]

يمكن تلخيص التطور التاريخي لمفهوم الحوكمة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3): تطور مفهوم حوكمة المؤسسات.

السنة	الجهة	الإصدار
1992	Cadbury	صدور القواعد البريطانية لحوكمة المؤسسات بتقرير Siradrian Cadbury في عام 1992 حيث ألتزم المؤسسات بالإفصاح عن الالتزام بقواعد الحوكمة مع تقديم تفسير عن ما لم يتم الالتزام به.
1995	Greensburg	صدور تقرير Greensburg الذي ركز على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة الذي أوصى بالإفصاح الكامل من المدفوعات للإدارة من رواتب و مكافآت.

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي الإداري**، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، مصر 2006، ص ص: 12- 13.

1998	Hampe	صدور تقرير Hampe الذي على حوكمة المؤسسات وجاء ليعيد النظر في نظام حوكمة المؤسسات في المملكة المتحدة من خلال شمول القوانين السابقين Cadbury في هذا التقرير.
1999	OECD	صدور مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD لحوكمة المؤسسات في عام 1999 و التي أصبحت حجر الأساس و معيار دوليا لواضعي السياسات و المستثمرين و المؤسسات و الآخرين أصحاب المصالح مع المؤسسات في جميع أنحاء العالم.
2002	Sarbaneb-Oxley act	استجابة للأزمات التي حدثت في العديد من المؤسسات الأمريكية صدر قانون Sarbaneb– Oxley act بعدما أقره الكونغرس الأمريكي كتشريع و تم فيه تحديد متطلبات جديدة بما في ذلك حوكمة تكوين لجان التدقيق و تحديد مسؤولياتها.
2004	OECD	إصدار نسخة 2004 من معايير منظمة OECD اشتملت على مراجعة النسخة السابقة لمراعاة التطورات الأخيرة و الخبرات في دول المنظمة.
2008	OECD	إصدار نسخة 2008 و تضمنت على القواعد السابقة مدموجة بالخبرات العملية التي تدعو جميع الأطراف للاستطلاع بمسؤولياتهم.

المصدر:عمر عيسى فلاح المناصير، **اثر تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات على أداء الخدمات المساهمة العامة الأردنية**،مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2013 ص: 23.

1-2-تعريف حوكمة المؤسسات

لمصطلح حوكمة المؤسسات عدة تعاريف تختلف باختلاف آراء الباحثين، ويمكن تعريف مصطلح حوكمة المؤسسات كمايلي:

لغة: يعود لفظ كلمة الحوكمة إلى كلمة إغريقية في القرن الثالث عشر تعبر على قدرة ربان السفينة ومهارته في قيادتها وسط الموج والأعاصير وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسوك نزيه في الحفاظ على الأرواح وممتلكات الركاب ورعايته للأمانات والبضاعة التي بحوزته ومن تم إيصالها لأصحابها فإذا وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد الإبحار من مهمته سالما أطلق على الربان المتحوكم الجيد.[1]

على المستوى المحلي لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح(corporate governance) باللغة العربية ولكن بعد العديد من المحاولات والنقاشات مع العديد من خبراء اللغة العربية و الاقتصاديين، والقانونين المهتمين بهذا الموضوع استقر مجمع اللغة العربية على مصطلح حوكمة المؤسسات في، محاولة نشر هذا المفهوم وترسيخ التطبيقات الجديدة بأسواق المال والاقتصاديات المحلية و العربية.[2]

والحوكمة لغويا معناها أيضا التحكم أو الحكم إي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة سواء بالتوجيه والإرشاد، للجوء إلى العدالة أو

[1] محسن أحمدا الخضيري، **حوكمة المؤسسات**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص: 7.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات و معالجة الفساد المالي الإداري**، نفس المرجع السابق، ص: 16.

الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية ؛ ولقد كان لهذا التحديد الدقيق لمصطلح (coporate governance) في اللغة العربية اثر ايجابي على تقبل مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، لان الصياغة اللغوية لهذا الأخير و إعطائه أكثر من معنى يؤدي إلى اختلاف التفسير و الفهم.[1]

في البداية يتعين القول لأنه لا يوجد مرادف محدد في اللغة العربية لمصطلح (coporate governance)، لهذا طرح العلماء ورجال الفقه و القانون العديد من المصطلحات، يعد من أهمها مصطلح الحوكمة و بصرف النظر عن الاختلاف حول المرادف لهذا المصطلح، فلم تألوا المؤسسات الدولية جهدا في التعرض لهذا المفهوم بالدراسة و التحليل حتى يمكن للدول الاستفادة التامة من مزاياه وخصائصه لتطوير الأطر القانونية و المؤسسية في جميع المؤسسات العامة و الخاصة، المقيدة و غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية.

اصطلاحا: هنالك عدة تعريفات لحوكمة المؤسسات طبقا لما جاء في المقالات وكتابات الباحثين وتقارير مختلف الهيئات والمنظمات، الذين اعتبرها أن حوكمة المؤسسات تعني إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة، بما يحافظ على حقوق المساهمين و العاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، باستخدام الأدوات المالية و المحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح و الشفافية.[2]

باتت حوكمة المؤسسات من الموضوعات المثيرة جدا خصوصا بعدما اهتمت بها العديد من الدوائر الأكاديمية و الاقتصادية العالمية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي حيث عرفها على أنها:الإدارة الرشيدة للمؤسسات أو الاقتصاد بصورة عامة عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية.

أما منظمة التمويل الدولية (IFC) فعرفتها بأنها:مجموعة من الإطراف التنظيمية و الهيكلية وعمليات التحكم وتوجيه المؤسسات التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة؛ الملاك، المساهمين، وأصحاب المصالح الأخرى.[3]

---

[1] حسام الدين غضبان، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص: 16.

[2] محمد إبراهيم موسى، **حوكمة المؤسسات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص: 15 – 16.

[3] حسام الدين غضبان، نفس المرجع السابق، ص ص: 16 – 17.

ويصف تقرير كابوري Cadbury البريطاني السنوي لسنة 1992 حوكمة المؤسسات في جملة بسيطة وشهيرة هي: أنها نظام بمقتضاه تدار المؤسسة وتراقب.[1]

وتعرف حوكمة المؤسسات بأنها مجموعة من العلاقات التي تنظم في إطار العمل بين إدارة المؤسسة التنفيذية و مجلس إدارتها و المساهمين فيها، و الأطراف ذوي العلاقة الآخرين سواء الذائبين أو المتعاملين أو الموردين أو المدنيين وغيرهم.

ويذكر آخرون بأنه لا يوجد تعريف واحد معين مقبول عالميا لمفهوم الحوكمة في المؤسسة الخاصة، لكن يمكن عد التعريف الأتي للحوكمة أنه الأكثر قبولا و شيوعا: تتصل حوكمة المؤسسات بمجموعة من القواعد و الحوافز التي يتم من خلالها توجيه سلوك و سياسات إدارة المؤسسة و الرقابة عليها.[2]

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن هنالك معاني أساسية لمفهوم حوكمة المؤسسات وهي:[3]

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات؛
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمدرين و المساهمين و أصحاب المصالح؛
- التأكد على أن المؤسسات يجب أن تدار لمصالح المساهمين، مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات.

1-3- خصائص حوكمة المؤسسات

تتمثل خصائص حوكمة المؤسسات في الانضباط ، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسئولية، العدالة و المسئولية الاجتماعية ويمكن تلخيصها من خلال الشكل الأتي:

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة المؤسسات(المفاهيم،المبادئ،التجارب)تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 9.

[2] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن 2013، ص: 23.

[3] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

الشكل رقم (1): خصائص حوكمة المؤسسات.

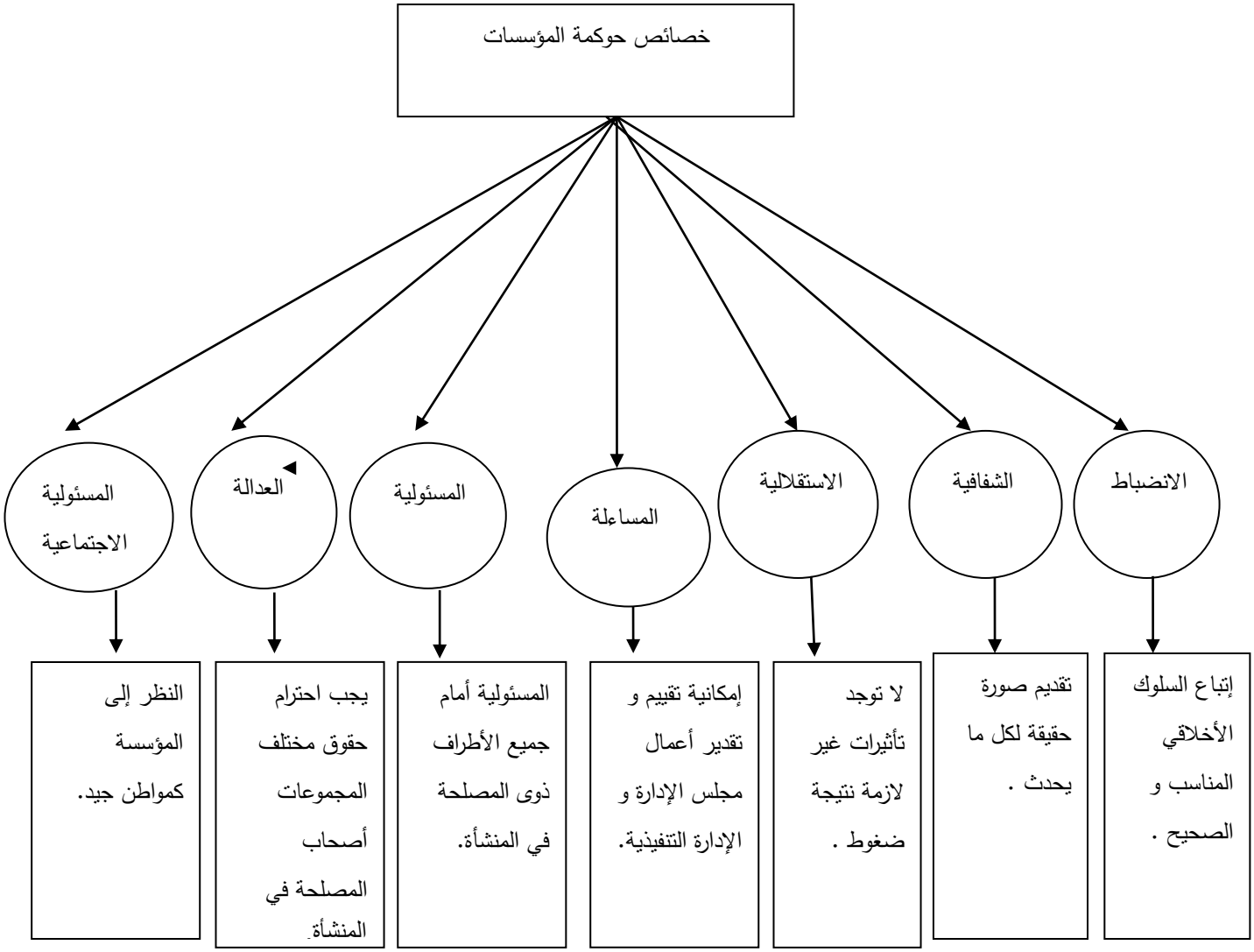

المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

1-4-أهمية حوكمة المؤسسات

يتضح مما سبق أن المؤسسات له العديد من المزايا و المنافع التي يمكن للمؤسسات بل الدول من أن تجني ثمارها و هي تتمثل في الآتي:[1]

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي و الإداري التي تواجهها المؤسسات و الدول؛
- رفع مستويات الأداء للمؤسسات وما يترتب عليه مندفع عجلة التنمية و التقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك المؤسسات؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية و تشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية؛
- زيادة قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة العالمية فتح أسواق جديدة لها؛
- الشفافية و الدقة و الوضوح في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات و ما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها و اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات؛
- توفير قواعد الحوكمة المؤسسات و الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله المؤسسة أن تحدد أهدافها و تحدد أيضا كيفية تحقيقها.

1-5- أهداف حوكمة المؤسسات

لقد تعدد المفاهيم المستخدمة للتعبير عن أهداف حوكمة المؤسسات و المزايا و المنافع، لكنها جميعها تدخل ضمن الأهداف و المزايا التي يمكن إيضاحها فيما يلي:[2]

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية و زيادة قيمتها؛
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها؛
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي و المالي للوحدة الاقتصادية ؛
- تعميق ثقة الالتزام بالقوانين و المبادئ و المعايير المتفق عليها وتعظيم قيمة المؤسسة اقتصادية المستثمر في الأسواق المالية لتدعيم المواطن الاستثمارية؛
- الحصول على التمويل اللازم و المناسب و التنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

---

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات ودور أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008، ص: 15.

[2] زكارة وليد، **دور مبادئ الحوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في المالية وحوكمة المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص:14 - 15.

و طبقا لما أصدرته منظمة التعاون الدولي فإن أهداف حوكمة المؤسسات تتلخص فيما يلي[1]:

– تحسين أداء المؤسسات وزيادة ربحيتها و مساعدة على النمو وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية و الدولية؛

– إلزام المؤسسات بقواعد و إجراءات العمل وفقا لمجال كل منها؛

– تعظيم دور المؤسسات و مساهمتا في عملية التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة وقدرتها على خلق الشروط للمجتمع وخلق فرص التوظيف؛

– تحسين العلاقة بين المؤسسة و كافة الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالمؤسسة من مساهمين عملاء و مقرضين و موظفين و مدورين و المجتمع المحيط بها؛

– بناء وسيادة ثقافة الحوكمة الجيدة في المجتمع، فالحوكمة تهدف إلى تحقيق الشفافية و العدالة ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا و مراعاة مصالح العمل و العمال، الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

2– الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات، مبادئها، محدداتها و ركائزها الاساسية

2–1– الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات

تمثل الإطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات في أربعة أطراف رئيسية تتأثر و تؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة المؤسسات و تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهي:[2]

أ– **المساهمين:** وهم من يقومون بتقدس مراس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الإرباح المناسبة لاستثماراتهم، و أيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل ، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ب– **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين و أيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين و الدين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

[1] زكارة وليد، نفس المرجع السابق، ص: 15.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات ومعالجة الفساد المالي و الإداري**، مرجع سبق ذكره، ص ص:17 – 18.

ج- الإدارة: وهي المسؤولية عن الإدارة الفعلية للمؤسسة تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، و تعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولية عن تعظيم أرباح المؤسسة و زيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

د- أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين و الموردين و العمال الموظفين ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة المؤسسة على السداد في حين يهتم المال و الموظفين على مقدرة المؤسسة على الاستمرار.

2-2- مبادئ حوكمة المؤسسات

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه مفهوم حكومة المؤسسات من اهتمام فقد حرصت العديد من المؤسسات وعلى رأسها منظمة التعاون الدولي و التنمية (OECD) التي أصدرت عام1999 مبادئ حوكمة المؤسسات باعتبارها المرجع الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة المؤسسات.

أ- مبدأ ضمان وجودة أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات

ينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الدولي الاقتصادي و التنمية على أن ينبغي على إ طار حوكمة المؤسسات تشجيع الشفافية وكفاءة الأسواق، و أن يكون متوافقا مع أحكام القانون و أن يحدد بوضح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية و التنفيذية، ولكي يكون هنالك ضمان لوجود أساس فعال لحوكمة المؤسسات هنالك مجموعة من الإرشادات و العوامل يجب أخدها بعين الاعتبار وهي:[1]

- ينبغي وضع إطار حوكمة المؤسسات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل و نزاهته الأسواق على الحوافز التي يخلفها للمشاركين في السوق، و تشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالثقافة و الفعالية؛
- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية و التنظيمية التي تؤثر على ممارسة حوكمة المؤسسة في نطاق اختصاص تشريعي ما يتوافق مع أحكام القانون وذات شفافية قابلة للتنفيذ؛
- ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة؛

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، نفس المرجع السابق، ص ص: 45-46.

- ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية السلطة و النزاهة و الموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة و موضوعية فضلا على أن إحكامها و قراراتها ينبغي إن تكون في الوقت المناسب و تتميز بالثقافة مع توفر الشرح الكافي لها؛

ب- **مبدأ حقوق المساهمين**

ينص هذا المبدأ على انه ينبغي على إطار حوكمة المؤسسة أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم و بصفة عامة هنالك مجموعة من الإرشادات يجب الأخذ بها:[1]

- ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في:
- طرق مضمونة لتسجيل الملكية؛
- إرسال أو تحويل الأسهم؛
- الحصول على المعلومات المادية ذات الصلة بالمؤسسة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم؛
- انتخاب وعزل أعضاء الإدارة؛
- المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، للمساهمين نصيب في أرباح المؤسسة.
- ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة و أن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغيرات في المؤسسة مثل:
- تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للمؤسسة؛
- الترخيص بإصدار أسهم إضافية؛
- العمليات الاستثنائية التي تؤدي إلى التأثير على المؤسسة؛
- ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة و التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين كما ينبغي أن يحاط المساهمون علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت لتحقيق ذلك يجب تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب بما يتعلق بتاريخ و مكان جدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة عند المعلومات التي سيتم اتحاد القرارات بشأنها في الاجتماع كما ينبغي إتاحة فرصة للمساهمين بتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة، ووضع بنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، واقتراح قرارات في نطاق حدود معقولة؛

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي الإداري**، نفس المرجع السابق، ص ص: 46-47.

– ينبغي تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة المؤسسة مثل ترشيح و انتخاب مجلس الإدارة ن كما ينبغي أن تكون لدى المساهمين القدرة على التعبير على آرائهم فيما يتعلق بسياسة مكافئات أعضاء الإدارة و كبار المدرين التنفيذيين في المؤسسة، كما ينبغي أن يخضع القسم الخاص بتقديم أسهم لأعضاء الإدارة و العاملين كجزء من كفئاتهم لموافقة المساهمين؛

– ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصيا أو غيابيا مع إعطاء نفس الأثر الأصوات سواء ثم الإدلاء بها حضوريا أو غيابيا؛

– ينبغي الإفصاح عن هيكل و الترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم مع ضرورة التركيز على الإفصاح:

– تحديد الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على المؤسسة في الأسواق المالية وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات وبيع حصص جوهرية من أصول المؤسسة وينبغي أن تتم العمليات بكل شفافية وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق المساهمين.

– تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء ينبغي عليهم الإفصاح عن حكمة المؤسسة الخاصة بهم وكذا الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم.[1]

ج– مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتكافئة للمساهمين لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين و المساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم:[2]

– يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلي نفس الفئة معاملة متكافئة؛

– لنبعي أن يكون المساهمين داخل كل فئة نفس الحقوق التصويت فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت لكل فئات المساهمين وذلك قبل شرائهم الأسهم كما يجب أن تمون أية تغيرات مقترحة في حقوق التصويت موصفا لعملية تصويت من جانب المساهمين؛

– يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والإداري**، نفس المرجع السابق، ص ص: 47–48.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

– ينبغي أن تكفل العمليات و الإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين كما يجب ألا تسفر إجراءات المؤسسة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت؛

– يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

د– مبدأ دور أصحاب المصالح

يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيها القانون و أن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين المؤسسات و بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة.[1]

– ينبغي أن يعمل إطار حوكمة المؤسسات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛

– حينما يحمي القانون يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛

– يجب أن يسمح إطار حوكمة المؤسسات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛

– حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة المؤسسة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات.

هـ– مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار الحوكمة المؤسسة الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسة، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة و أن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة و المساهمين:

– يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، كذا على أساس النوايا الحسنة و سلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل على تحقيق مصالح المؤسسة و المساهمين؛

–حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فغن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛

– يتعين أن يضع مجلس الإدارة مجموعة من الوظائف الأساسية من بينها:

[1]طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق، ص ص: 43–44.

– مراجعة وتوجيه إستراتيجية المؤسسة، وخطط العمل و سياسة المخاطرة و الموازنات السنوية، خطط النشاط وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ و أداء المؤسسة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الأنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ و بيع الأصول.

اختيار المسئولين التنفيذيين الرئيسين و تقرير المرتبات و المزايا الممنوحة لهم و متابعتهم و أيضا حينما يقتضي الأمر ذلك إحلالهم و متابعة خطط التعاقب الوظيفي، ضمان سلامة التقارير المحاسبة و المالية للمؤسسة و من متطلبات ذلك و جود مراجع مستقل و إيجاد نظم الرقابة الملائمة، و بصفة خاصة نظم متابعة المخاطرة و الرقابة المالية، و الالتزام بأحكام القوانين و متابعة فعالية حوكمة المؤسسات التي يعمل المجلس في ظلها و جراء التغيرات المطلوبة الإشراف على عملية الإفصاح و الاتصالات؛

– يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشئون المؤسسة، وأن يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية، يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هنالك إمكانية لتعارض المصالح، ومن أمثلة تلك المسئوليات الرئيسية التقارير، و ترشيح المسئولين التنفيذيين، و تقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، كما يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على معلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

و- مبدأ الإفصاح و الشفافية

تؤكد قواعد حوكمة المؤسسات على أن الإفصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب أن يشمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك الوضع المالي و مؤشرات الأداء ونسب الملكية و إدارة المؤسسة و أيضا الإفصاح عن خبرة أعضاء مجلس الإدارة و مكافأتهم، و يجب على المؤسسات القيام بالإفصاح عن المعايير المحاسبية و المالية التي تتبعها المؤسسة في تقييم الأداء مع مراعاة وجوب أن تتوفر قنوات نشر المعلومات بطريقة عادلة للوصول للمعلومات التي تهم كافة المستثمرين في الوقت المناسب.[1]

2-3-محددات حوكمة المؤسسات

هنالك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات من عدمه يتوقف على مدى توفر جودة مجموعتين من المحددات، كذلك تتمكن المؤسسات و الدول من اكتساب المنفعة من مزايا حوكمة

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 52-54.

المؤسسات يجب أن تتوفر هذه المحددات التي تضمن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة وهذه المحددات هي محددات داخلية و خارجية:[1]

أولا:المحددات الخارجية

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين و القواعد التي تضمن حسن إدارة المؤسسة، و التي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي و العائد الخاص، و تتمثل المحددات في ما يلي:

– القوانين و اللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين المؤسسات ن قوانين سوق المال و القوانين المتعلقة، بالإفلاس، و أيضا القوانين التي تنظم المنافسة و التي تعمل على منع الاحتكار؛

– وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المؤسسات على التوسع و المنافسة الدولية؛

– كفاءة الهيئات و الأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال و البورصات ذلك عن طريق إحكام الرقابة على المؤسسات و التحقق من دقة و سلامة البيانات و المعلومات التي تنشرها، أيضا وضع العقوبات المناسبة و التطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام المؤسسات؛

– دور المؤسسات الغير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية و المهنية و الأخلاقية و التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة و تتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين و المراجعين و نقابات المحامين على سبيل المثال.

ثانيا:المحددات الداخلية

وهي تشمل علي القواعد و الأساليب التي تطبق داخل المؤسسة و التي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة و توزيع مناسب السلطة و الواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة المؤسسات مثل مجلس الإدارة و المساهمين و أصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي وجود تعارض المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلي تحقيق مصالح المستثمرين على طول المدى الطويل، وبجدر بنا أن نلاحظ أن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية، فهي بدورها تتعلق بالعوامل المرتبطة بثقافة الدولة النظام السياسي على مستوى التعليم و الوعي لذي الأفراد، فحوكمة المؤسسات ليست سوى محيط اقتصادي أكثر ضخامة تعمل في نطاقه المؤسسات، ويظم على سبيل المثال سياسات الاقتصاد الكلي و درجة المنافسة في

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي و الإداري**، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

أسواق المنتج وأسواق العوامل الإنتاجية، بل يعتمد إطار الحوكمة أيضا على البيئة القانونية و التنظيمية، إضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال و مدى إدراك المؤسسات للظروف.

الشكل رقم (2): المحددات الداخلية و الخارجية لحوكمة المؤسسات.

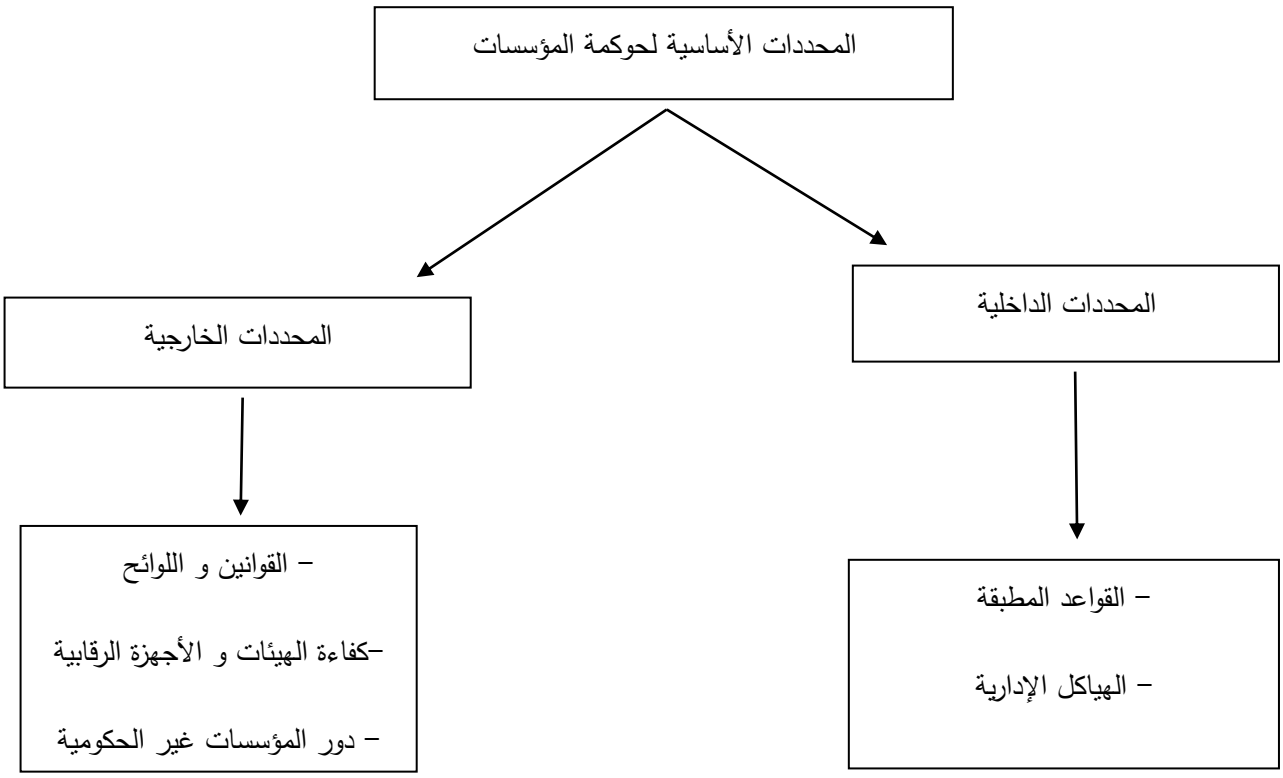

المصدر: محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي و الإداري**، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

2-4- الركائز الأساسية لحوكمة المؤسسات

تمثل ركائز الحوكمة الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة المؤسسات ، فحتى يحقق النظام هدفه و المتمثل في إرساء مبادئ الحوكمة السابق ذكرها ن لابد من القيام بجموعه من الأنشطة الضرورية ويمكن اعتبار الركائز الأساسية لتطبيق الحوكمة العناصر التي من خلالها تحديد معايير جودة الحوكمة.

وتتمثل الركائز الأساسية لتطبيق الحوكمة المؤسسات فيما يلي:[1]

- الرقابة كأهم ركيزة و تمثل مجموعة من الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية لتفعيل المساءلة؛
- الإفصاح و الذي يهدف إلى تفعيل الشفافية وتجنب حالات عدم التأكد؛
- إدارة المخاطر و التي من خلالها يمكن تجنب الأزمات و ضمان حقوق أصحاب المصالح.

ويمكن تلخيص هده الركائز في الشكل الأتي:

الشكل رقم (3): ركائز حوكمة المؤسسات.

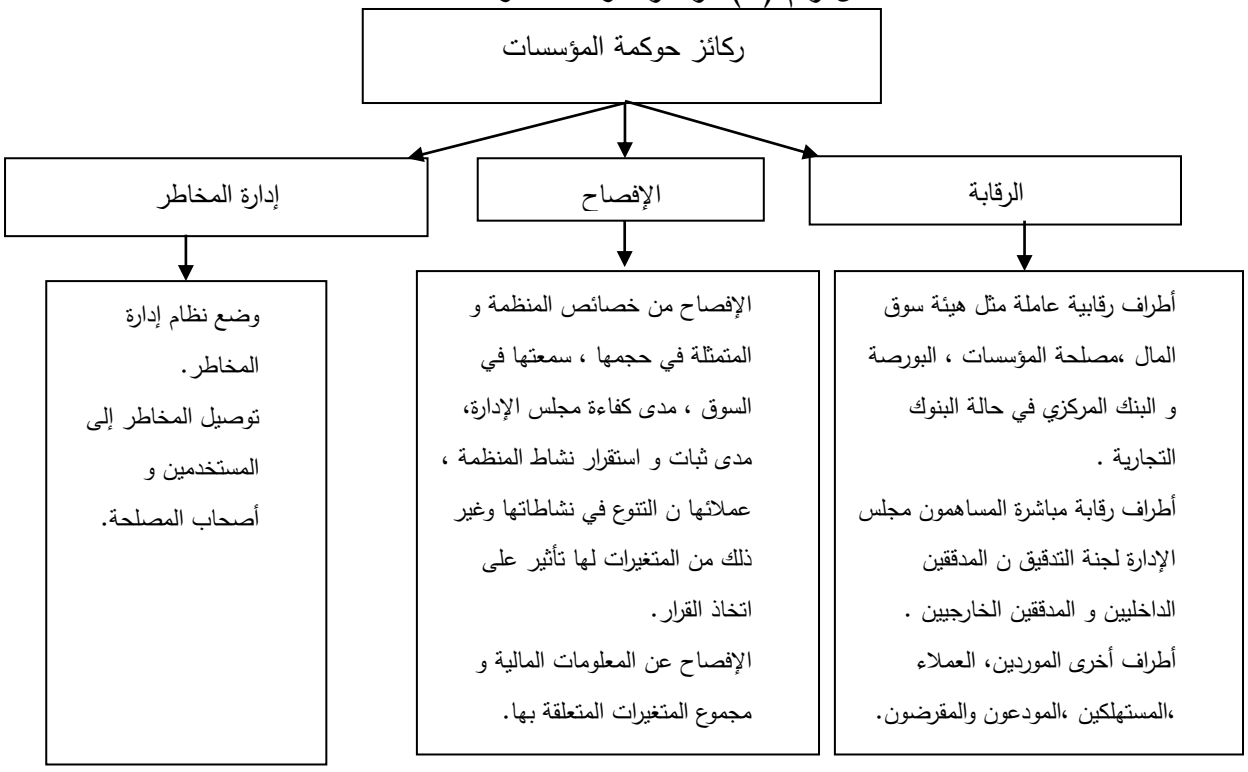

المصدر: أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة المؤسسات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية** مرجع سبق ذكره، ص:69.

[1] أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة المؤسسات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

المبحث الثاني: اثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية

1- أثر جودة الإفصاح المالي على مناخ الشفافية في المؤسسة الاقتصادية

إن جودة الإفصاح المالي تظهر من خلال الالتزام بمتطلباته بما يضمن إفصاحا ماليا كاملا و يعزز مناخ الشفافية، وتظهر التجارب في الدول ذات أسواق الأسهم الضخمة أن جودة الإفصاح المالي يمكن أن تكون أداة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين، كما تساعد على جلب المستثمرين و بالتالي زيادة رأس المال و المحافظة على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح المالي يمكن أن يؤدي إلى ضياع النزاهة و الشفافية في السوق المالي تساعد جودة الإفصاح المالي أيضا في تحسين فهم الجمهور لهيكل و نواحي نشاط المؤسسة و سياسة المؤسسة و أدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية و الأخلاقية و علاقات المؤسسة مع الأطراف التي تتعامل معها، ولا تفرض متطلبات الإفصاح أية أعباء إدارية أو تكلفة غير معقولة على المؤسسة كما لا يتوقع أيضا من المؤسسة أن تفصح عن معلومات قد تسبب خطرا أو تهدد مركزها التنافسي، إلا إذا كان الإفصاح المالي ضروريا لتوفير المعلومات الكاملة لاتخاذ القرارات الاستثمارية و لتجنب تضليل المستثمر و حتى يمكن تقرير ما هي المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها كحد أدنى، فإن كثير من الدول تطبق فكرة المادية أو الأهمية و المعلومات المادية أو الهامة يمكن تعريفها بأنها المعلومات التي قد يؤدي حذفها أو تحريفها إلى التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدموا المعلومات، كما يتمثل الإفصاح في التأكيد على إمكانية الحصول على المعلومات المناسبة من قبل الإطراف المهتمة بالمؤسسة من خلال وجود إجراءات تتميز بالشفافية، فالإفصاح الدقيق و في الوقت المناسب يعتبر شيء أساسي للمساهمين الحالين و المترقبين و للجهات و باقي أصحاب المصالح و أن إمكانية الحصول على المعلومات تساعد المستثمرين في حماية استثماراتهم بالمؤسسة و يساعدهم أيضا في ممارسة حقوقهم المتمثلة في الإشراف على الإدارة المؤسسة و مما يؤدي في النهاية إلى زيادة قدرتهم في المشارك و اتخاذهم للقرارات الصحيحة، ومن ناحية أخر يساعد الإفصاح على إمكانية محاسبة إدارة المؤسسة أمام مستثمريها، ومما لاشك فيه أن وجود سياسة إفصاح سليمة سوف يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بالمؤسسة، ويلعب مجلس الإدارة دورا محوريا و أساسيا في الإفصاح

، فمجلس الإدارة وفق مفهوم حوكمة المؤسسات هو المسئول عن وضع سياسة مكتوبة للإفصاح تحدد تلك السياسة المبادئ و لأهداف و الإجراءات التي تحكم عملية الإفصاح عن معلومات المؤسسة.[1]

2- أثر جودة الإفصاح المالي على فعالية الرقابة المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية والقسم الثاني الملاحق التفصيلية المكملة للقوائم المالية الأساسية بالنسبة للقوائم المالية الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحق أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

لا يوجد معيار محاسبي دولي واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، إنما جميع المعايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة ومن أهم معايير المحاسبة الدولية التي تناولت الإفصاح المحاسبي معيار المحاسبة الدولية رقم (1) "عرض القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولية رقم (24) "الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة".

تعد الحوكمة المحاسبية أو نظام الرقابة المحاسبية عملية تفعيل آليات الرقابة الداخلية (التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية) و الخارجية (التدقيق الخارجي، هيئات الأسواق المالية، المساهمين)، لضمان جودة المعلومة المحاسبية المفصح عنها و الحد من ممارسات التلاعب المحاسبي، وتعد التقارير والقوائم المالية المعلنة خلاصة ما تم من عمليات وأحداث اقتصادية خلال السنة المالية، إذ يخضع إعدادها لمبادئ ومعايير محاسبية متعارف عليها تحدد البيانات التي تشملها وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وعرضها، فإدارة المؤسسة هي الجهة المسؤولة عن محتوياتها، فهي التي تختار الطرق والسياسات المحاسبية لمعالجة العمليات والأحداث الاقتصادية وتسعى لإظهار مركزها المالي بأفضل صورة وإنْ يكن وضعها الاقتصادي مستقرًا لماله من تأثير مباشر على قيمة المؤسسة فالمستثمرون والمقرضون والأطراف الأخرى يعتمدون على القوائم المالية المعلنة، لذلك تلجأ إدارة المؤسسة وتحت ظروف تشغيلية معينة، و بطريق التلاعب المحاسبي إلى التدخل في القياس و الإفصاح المالي و ذلك باختيار طرق وسياسات محاسبية تؤثر على الأرقام

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات ودور أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 185-186.

المحاسبية المفصح عنها، مستغلة بذلك المرونة المتاحة لخدمة أغراضها، بحيث تظهر بشكل لا يتنافى في الظاهر مع المبادئ و المعايير المحاسبية بحيث تضلل وتتلاعب بالأرقام المحاسبية بطريقة تؤدي إلى إظهار الأداء المالي بشكل طبيعي لا يثير الشكوك والتساؤلات والانتقادات الموجهة لإدارة المؤسسة ، وهنا يبحث الإفصاح المالي بأساليبه و طرقه عن حل لمنع مثل هذه الممارسات، أو بالأحرى الحد منها إلى أدنى مستوى معقول، ومما لاشك فيه أن أي قصور في متطلبات الإفصاح المالي يجعل من المعلومات الواردة في البيانات المالية مظللة، مما ينعكس سلبا على اتخاذ القرار من جانب المستثمر الحالي و المرتقب و الذي يعتبر المستخدم الأول الذي تسعى المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي لتلبية حاجته، لذلك تؤثر جودة الإفصاح المالي إيجابا على الرقابة المحاسبية من خلال ضمان جودة المعلومة المحاسبية و تجنب الفشل في اتخاذ القرارات، وكذا تخفيض حالة عدم التأكد ومهما اختلفت أراء الباحثين حول آلية تطوير الإفصاح المالي فلا بد من وجود مجموعة من المعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بحيث يمكن لمتخذي القرارات الرجوع إليها بفرض تقويم جودة المعلومات المحاسبية، وبما إن الإدارة عندما تلجأ إلى ممارسة التلاعب المحاسبي للتأثير على مؤشر الربح ونسب توزيعه تستخدم التلاعب في عرض البيانات المالية كإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق أهدافها بهدف إيصال رسائل خاطئة ومخالفة للواقع لمستخدمي البيانات المالية لذلك لابد من تنظيم عملية الإفصاح المحاسبي وفق ما حددته المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي IAS/IFRS.

و يمكن اقتراح العلاقة بين جودة الإفصاح المالي و حوكمة المؤسسات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4): العلاقة بين جودة الإفصاح المالي و حوكمة المؤسسات.

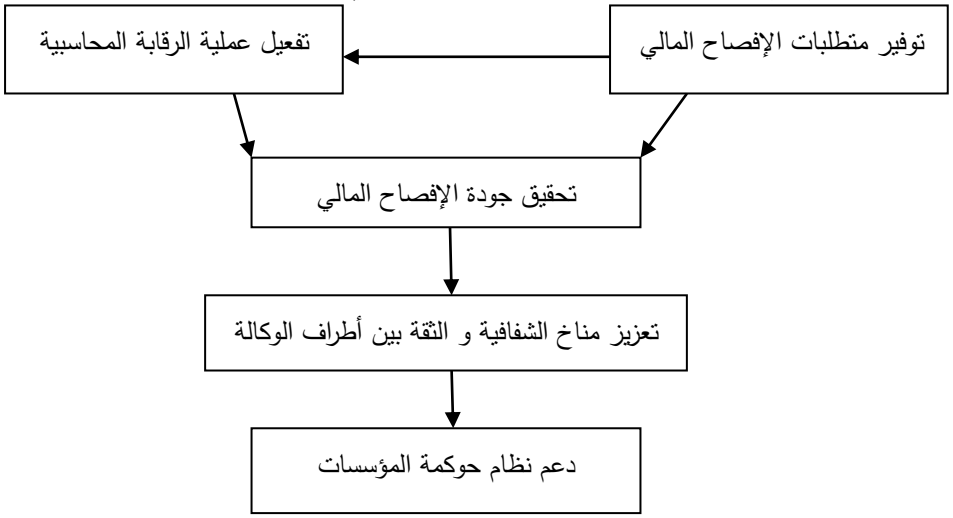

المصدر: من إعداد الطلبة.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن توفير متطلبات الإفصاح المالي إلى جانب فعالية الآليات الرقابية المحاسبية الداخلية و الخارجية في إطار الحوكمة المحاسبية الفعالة على المعلومات المالية المفصح عنها، يمكن أن يضمن جودة الإفصاح المالي بما يعزز مناخ الشفافية و الثقة بين مجلس الإدارة و جمهور المساهمين، و بالتالي يؤثر إيجابا على حوكمة المؤسسات الاقتصادية.

خلاصة

لقد كشفت الأزمات العالمية الحاجة الماسة إلى تدعيم الإفصاح المالي و السعي نحو تحقيق جودته بصفته ركيزة أساسية من ركائز حوكمة المؤسسات و ذلك لإرساء مناخ الشفافية و الثقة، ذلك لأن افتقاد الشفافية سيؤدي بالضرورة إلى افتقاد المساءلة، وكلاهما يؤدي إلى الضعف المالي سواء في المؤسسات أو على مستوى الدولة، فجودة الإفصاح المالي مطلب جوهري من أجل دعم آليات الرقابة المحاسبية و تحقيق المزيد من الشفافية والمصداقية وخدمة أصحاب المصالح، كما أنه سلاح فعال للتصدي لمحاولات التلاعب المحاسبي، و بالتالي يمكن اعتباره مطلب رئيسي ذو تأثير إيجابي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية.

تمهيد

بعد تعرفنا على الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وكذا طبيعة العلاقة التي تربطهما، وعند تناول أي موضوع بالدراسة، يكون من المناسب تقديم دراسة ميدانية لمعالجة الأفكار النظرية في الواقع العملي، وحيث أن عملية التنظير قد عرفت تطورا كبيرا فإنه أصبح أكثر أهمية تطبيق الأفكار النظرية في ميدان العمل والاستفادة منها، لذلك فالهدف من الدراسة الميدانية هو معرفة أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات الجزائرية، من خلال توجيه الاستبيان نحو عينة الدراسة التي تتمثل في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بولاية جيجل.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح مراحل الدراسة الميدانية، الذي سنتطرق من خلاله إلى:

المبحث الأول :تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

المبحث الثاني :الطريقة و الإجراءات.

المبحث الثالث :تحليل النتائج و اختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

1- لمحة تاريخية عن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية و موقعها الإستراتيجي

أنشأت وحدة الخزف الصحي بالميلية شرق ولاية جيجل سنة 1971 غير أنها لم تشرع في الإنتاج إلا سنة 1975 والتي كانت تابعة للمؤسسة الوطنية لمواد البناء (SNMC) التي أنشأت حسب المرسوم الوزاري رقم 86/455 المؤرخ في 23 جويلية 1968 الكائن مقرها بقسنطينة ومع إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية بمقتضى المرسوم الوزاري 82/135 المؤرخ في 23 أكتوبر 1982 أصبحت تسمى مؤسسة الخزف الصحي للشرق (E.C.E) وتمثل الوحدات المكونة لمؤسسة مواد البناء في: وحدة ابن زياد، وحدة العثمانية، وحدة الميلية، وحدة عاشور، وحدة واد ميزور.

وفي 13 ديسمبر 1997 قررت المؤسسة القابضة لمواد البناء (Holding) تحويل وحدة الخزف الصحي للشرق إلى مؤسسة الخزف الصحي للشرق بالميلية (S.C.S) ودخل هذا القرار حيز التنفيذ في: 19 أفريل 1998 وهي الآن مؤسسة ذات أسهم ويقدر رأسمالها بـ20800000 دج، وتبلغ طاقتها الإنتاجية 465000 قطعة خزفية في السنة الواحدة.

1-1- تعريف مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

تقع مؤسسة "الخزف الصحي" للشرق بالميلية جنوب شرق مدينة الميلية محاذية للطريق الوطني رقم 43 الرابط بين مدينتي جيجل وقسنطينة، حيث تتربع على مساحة تقدر بـ12 هكتار من بينها 9 هكتارات مغطاة و3 غير مغطاة، يبلغ عدد عمالها 442 عامل يعملون مدة 40 ساعة أسبوعيا موزعة على شكل 8 ساعات في اليوم خلال 5 أيام في الأسبوع، أما أيام الراحة فتتمثل في الخميس والجمعة وأيام الأعياد الوطنية؛ بالإضافة إلى هذا هناك عطل مدفوعة الأجر كالعطل السنوية.

وتتكفل مؤسسة الخزف الصحي بإنتاج قطع الخزف الصحي وهي تحتل المرتبة الأولى من حيث الجودة والنوعية وكمية الإنتاج المعدة للتصدير على مستوى القطر الجزائري.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية مؤسسة الخزف الصحي الميلية.

1-2- الموقع الاستراتيجي للمؤسسة الخزف الصحي بالميلية

تقع مؤسسة الخزف الصحي للشرق بدائرة الميلية أقصى شرق ولاية جيجل، حيث تحتل موقعا جغرافيا بالغ الأهمية مما يوفر للمؤسسة مزايا اقتصادية و تجارية مميزة، و يتجلى ذلك في ما يلي:

- تقع على الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين ولايتي جيجل و قسنطينة؛
- تقع بجوار المنطقة الحرة بلارة (على بعد 2كلم)؛
- تبعد عن مطار جيجل بحوالي 50كلم؛
- تبعد عن مطار قسنطينة بحوالي 85 كلم؛
- تبعد عن ميناء جن جن حوالي 45كلم؛
- تبعد ميناء سكيكدة على بعد حوالي 95كلم.

2 - نشاط مؤسسة الخزف الصحي بالميلية و هيكلها التنظيمي

2-1- نشاط مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

لكل مؤسسة نشاط محدد تقوم به أو عدة نشاطات ولها هيكل تنظيمي تحدد فيه جميع الوظائف الموجودة داخل المؤسسة، وهذا ما ينطبق على مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، إذ لها نشاط محدد وهيكل تنظيمي وسنعرض لكل واحد على حدة فيما يلي: [1]

نشاط المؤسسة: تقوم مؤسسة الخزف الصحي بإنتاج قطع الخزف الصحي الموجهة للاستعمال ويمكن توزيع هذه القطع أو المنتجات على 3 أصناف رئيسية:

- **الصنف الكلاسيكي:** شرعت هذه المؤسسة في إنتاجه سنة 1975 وهو نموذج مستورد ويعتبر أكثر رواجا في السوق المحلية ويشتمل على:

- مغسل 52 سم (15)- مغسل 58 سم (16)- مغسل 64 سم (41)؛
- مغسل الأيدي- ساق مغسل- حوض حمام؛
- مغسل المطبخ بحوض واحد- مغسل حوض مخبر؛

- **الصنف ميموزة:** كان إدخال هذا الصنف ضمن منتجات المؤسسة سنة 1988 وهو من طراز جزائري ويشمل على:مغسل بجميع أنواعه: ساق، حوض حمام، حامل الصابون، خزان الماء، مرحاض انجليزي مخرج عمودي.

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية مؤسسة الخزف الصحي الميلية.

- **الصنف سارة:** دخل هذا الصنف حيّز التنفيذ سنة 1994 وهو نوع ممتاز ويعتبر آخر ما أدخل في سلسلة إنتاج المؤسسة ويشمل: مغسل بجميع أنواعه، ساق مغسل، حوض، مرحاض انجليزي مخرج أفقي، طاقم مطبخ.

تقوم مؤسسة الخزف الصحي بإنتاج قطع الخزف الصحي الموجهة للاستعمال وهي تحتل المرتبة الأولى من حيث الجودة والنوعية على المستوى الوطني، حيث تمكنت مؤخرا من الحصول على شهادة الجودة العالمية « ISO »، بطاقة إنتاجية تقدر بـ: 6000 طن سنويا أي ما يعادل 465000 وحدة سنويا، ويمكن تمييز ثلاثة أصناف من منتجات المؤسسة بغض النظر عن صنف نجمة الذي توقفت المؤسسة عن إنتاجه لعدم رواجه في السوق.

- دور مؤسسة الخزف الصحي بالميلية في النشاط الاقتصادي

إن إنشاء مؤسسة الخزف الصحي بالميلية يدخل ضمن مخطط الدولة الهادف إلى خلق وتنمية الصناعة الوطنية التي تعتبر عمود الإقتصاد وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على التبعية، ودورها الأساسي هو تلبية وتغطية حاجات ومتطلبات السوق على منتجات الخزف الصحي بمختلف أنواعه (المغاسل، أحواض الحمام، المراحيض...) و تسعى المؤسسة إلى تكثيف جهودها باستخدام مختلف الوسائل والطرق العلمية في حدود قدرتها وإمكانياتها المادية من أجل تلبية نسبة كبيرة من الطلبات على منتجاتها التي تشهد رواجا كبيرا في السوق الوطنية، كما تلعب دورا هاما في التنمية المحلية وإنعاش الاقتصاد الوطني والعمل على سدّ الحاجات الوطنية ببعض مواد البناء، واستغلال الثروات الموجودة داخل الوطن والحصول على مكانة مرموقة والبقاء في ظل الاقتصاد العالمي والمنافسة.[1]

2-2-الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية

الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية هيكل تنظيمي يشمل عدة وظائف نعرضها في المخطط الموالي.

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية مؤسسة الخزف الصحي الميلية.

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

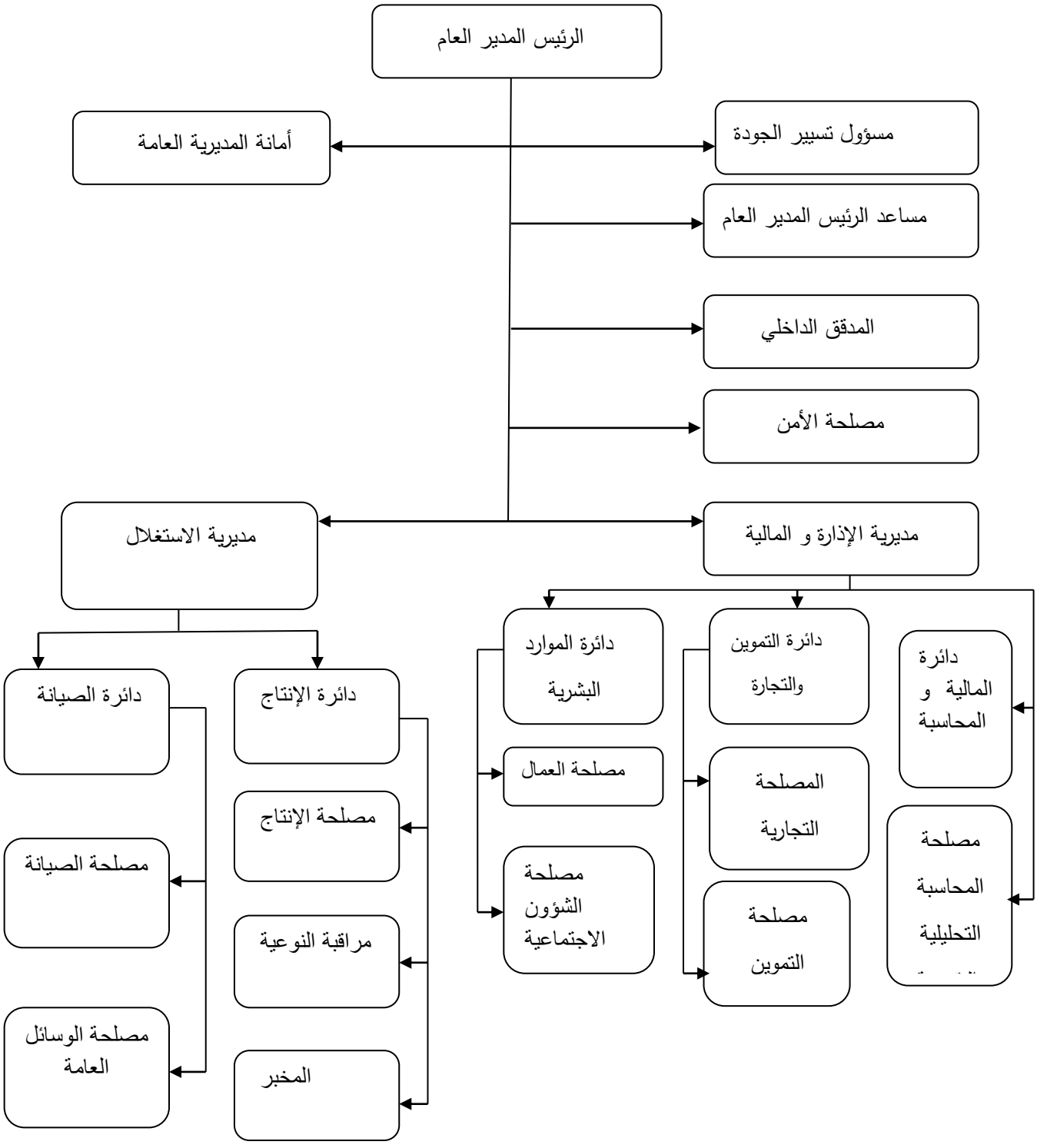

المصدر: مديرية الإدارة العامة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية- الملحق رقم (02).

تتوزع مهام مراكز المسؤولية في المؤسسة وفقا لهيكلها التنظيمي كما أنها موضحة بالتفصيل على النحو التالي:

- **الرئيس المدير العام:** هو المسؤول الأول عن المؤسسة وتتم أعماله مباشرة مع المسؤولين عن المديريات و المصالح المختلفة.
- **أمانة المدير:** تتجلى أعمالها في:
- تتلقى المعلومات مثل المراسلات والمكالمات الهاتفية؛
- استقبال زوار المدير و ضبط مواعيد الزيارات بعد استشارته؛
- تقوم بتسجيل المعلومات على مستندات خاصة ثم ترتيبها؛
- تبليغ الأوامر و التعليمات الصادرة عن المدير؛
- حفظ المراسلات الخاصة بالمدير.
- **المساعد:** يعتبر داخل هذه المؤسسة مساعد تقني، وهو على اتصال مباشر بالمدير، وهو مكلف بمهام خاصة.
- **مصلحة الأمن:** من مهامها السهر على سلامة المؤسسة بشريا و ماديا.
- **مسؤول النوعية و الجودة :** تتلخص مهام مسئولي الجودة و النوعية في الآتي:
- مساعد المدير العام في مجال الجودة و النوعية، خاصة في وضع الإستراتيجية العامة؛
- إيصال منتوج المؤسسة إلى الشروط العالمية؛
- تحديد الأهداف العامة للمؤسسة و نشرها على مختلف مسؤولي المؤسسة؛
- يمثل المؤسسة على المستوى الوطني فيما يخص الجودة؛
- مقارنة جودة منتوج المؤسسة مع منتجات المؤسسات الأخرى؛
- خلق نظام تسيير الجودة والسهر على تطبيقه؛
- نشر سياسة الجودة والأهداف على مستوى المؤسسة.
- **المراقب الداخلي:** تتلخص مهامه فيما يلي:
- التأكد من أن المستويات التسلسلية العملياتية تؤدى بشكل طبيعي و منتظم؛
- فحص نوعية معلومات التسيير، و تطابق الإجراءات و القواعد مع تطبيقات التسيير بشكل يسمح بتقديم اقتراحات خاصة بالملائمة أو التطور؛
- القيام بمراقبات مباشرة في حالة عجز الهياكل العملياتية أثناء تنفيذ هذه المهمة؛

- صياغة توصيات لتحسين المراقبة الداخلية، و المحافظة على ممتلكات المؤسسة؛
- دائرة التموين والتجارة؛
- دائرة الموارد البشرية؛
- المكلف بالدراسات و المحاسبة والإحصاء.

- **مديرية الإدارة و المالية:** يرأسها مدير المحاسبة و المالية، ويشرف على الدوائر التالية:

- دائرة التموين والتجارة؛
- دائرة الموارد البشرية؛
- المكلف بالدراسات و المحاسبة والإحصاء.

- **دائرة التموين والتجارة:** تنقسم إلى مصلحتين هما: مصلحة التموين و المصلحة التجارية و تتمثل أهميتها في:

- الإشراف على كافة عمليات البيع و الشراء و مراجعة أسعار البيع و الشراء و الحرص على مطابقة المشتريات و المنتجات للمواصفات المطلوبة؛
- الحرص على استلام و تسليم طلبيات المشتريات و المبيعات في الوقت و المكان المناسبين؛
- الإشراف على كافة عمليات الترويج و الإعلان و ترقية المبيعات و مراقبة مخزون المبيعات.

- **دائرة الموارد البشرية:** وتشرف على مصلحتي العمال و الشؤون الاجتماعية، و تتمثل مهامها في:

- السهر على السير الحسن لنشاط المؤسسة من خلال تغطية كل الوظائف وتوزيع المهام والمسؤوليات على المستخدمين وتنظيم العطل والإجازات بكل أنواعها؛
- متابعة الحياة المهنية والاجتماعية لكل العمال وتولي العناية بهم وتسوية أجورهم؛
- الاهتمام بالشؤون القانونية و المنازعات داخل المؤسسة. [1]

- **المكلف بالدراسات والمحاسبة:** و تتمثل مهامه فيما يلي:

- مراقبة الاستغلال عن طريق المحاسبة العامة؛
- عداد الميزانية التقديرية للسنوات المقبلة؛
- إعداد مختلف الجداول الإحصائية ومقارنتها بالتوقعات.

- **مديرية الاستغلال** و تشرف على دائرتي الإنتاج والصيانة:

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية مؤسسة الخزف الصحي الميلية.

- **دائرة الإنتاج** تشرف مباشرة على الإنتاج، و تضم أربعة ورشات إضافية إلى المخبر و تتمثل مهماتها فيما يلي:
- التكفل بعمليات الإنتاج عبر مختلف مراحلها و التنسيق بين مختلف الورشات و المصالح؛
- القيام بدورات يومية على كل الورشات من إعطاء التوجيهات؛
- ضمان جودة المنتجات من خلال احترام معايير النوعية.
- **دائرة الصيانة:** تضم حظيرة السيارات، فرع النجارة، فرع الميكانيك العامة من مهامها:
- إعداد برنامج سنوي للصيانة و متابعة عمليات التأمين؛
- صيانة الأبنية و المنشآت و وسائل الإنتاج؛
- متابعة و تسيير موارد الطاقة والإشراف على ورشتي النجارة و الميكانيك؛

المبحث الثاني:الطريقة و الإجراءات

يتناول هذا البحث وصفا لمنهج الدراسة، الأفراد مجتمع الدراسة و عينتها، و كذلك أداة الدراسة المستخدمة طرق إعدادها، صدقها و ثباتها كما يتضمن وصفا للخطوات المتبعة في تقنين أدوات الدراسة و تطبيقها، و أخيرا المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها.

1 -منهجية الدراسة

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، و تهدف الدراسة الميدانية إلى معرفة **اثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة-2016م-2017م**، اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات:

1-1-البيانات الأولية

تم الحصول على البيانات الأولية من خلال توزيع استبيانات على عينة من مجتمع الدراسة ذلك لدراسة بعض مفردات البحث و حصر و تجميع هذه البيانات، و من ثم تفريغها و تحليلها باستخدام برنامج Microsoft Excel 2007 الإحصائي، و هذا عن طريق الاختبارات الإحصائية (Statistical package for social: SPSS) و برنامج المناسبة، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

1-2-البيانات الثانوية

اعتمدنا في جمع البيانات الثانوية على مراجعة الكتب الدوريات الخاصة بالموضوع قيد الدراسة

كذلك كتب الإحصاء الوصفي و التحليلي، فأية مراجع يمكن أن تسهم في إثراء الدراسة بشكل علم و باللجوء إلى المصادر الثانوية تم التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة، كذا اخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة.

2 – مجتمع و عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كل أصحاب المصالح و المتعاملين مع المؤسسة و كذا الموظفين داخل المؤسسة قيد الدراسة، وذلك على شكل 4 فئات مكونة من:

الفئة الأولى: أعضاء مجلس الإدارة.

الفئة الثانية: موظفي الإدارة التنفيذية.

الفئة الثالثة: موظفي البنوك المتعاملين مع المؤسسة.

الفئة الرابعة: مدققي الحسابات(الداخليين و الخارجيين).

تم اختيار عينة الدراسة لمختلف الفئات، بطريقة عشوائية طبقية بحيث بلغ حجمها 80، ووزعنا الاستبيانات على جميع أفراد العينة عن طريق البريد الالكتروني لبعض أفراد العينة، و المقابلة المباشرة مع شرح المفاهيم الواردة في الاستبيان للبعض الآخر، و بعد عملية الفرز و التبويب تقرر الإبقاء على 64 استبيان من المجموع الكلي، لتمثل عينة الدراسة و ذلك بعد إقصاء باقي الاستبيانات و المقدرة ب16، بعضها استبعدت للنقص أو لتناقض الإجابات، و البعض الآخر لورودها بعد الأجل المحدد فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4) : فرز الاستبيانات.

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة و المعلن عنها	80	100%
عدد الاستبيانات المفقودة	5	6.25%
عدد الاستبيانات الملغاة	11	13.75%
عدد الاستبيانات الواردة بعد الأجل	0	0%
عدد الاستبيانات الصالحة	64	80%

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على فرز الاستبيانات.

3- أداة الدراسة

3 -1 -إعداد الاستبيان

تم إعداد الاستبيان على النحو الآتي:

- إ عداد استبيان أولي من اجل استخدامه في جمع البيانات و المعلومات؛
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف؛
- إ جراء دراسة اختباريه ميدانية أولية و تعديل ما هو ضروري؛
- عرض الاستبيان على المشرف لاختبار مدى ملائمته لجمع البيانات.

توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، و قد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاث أقسام كما يلي:

- **القسم الأولى:** يتناول البيانات الشخصية و العامة لأفراد العينة و يتضمن أربع أو خمس متغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المنصب الوظيفي و الخبرة المهنية.
- **القسم الثاني:** يتناول آراء أفراد العينة حول مدى التزام المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المالي خلال الفترة 2017/2016 و يتضمن المحاور التالية:
  - ✓ المحور الأول: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها.
  - ✓ المحور الثاني: المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي أو ضمن الإيضاحات المتممة لها.
  - ✓ المحور الثالث: المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها.
  - ✓ المحور الرابع: المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المتغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها.
  - ✓ المحور الخامس: المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التدفقات النقدية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها.
  - ✓ المحور السادس: معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق المتممة للقوائم المالية.
- **القسم الثالث** :يتناول آراء أفراد العينة حول مدى التزام المؤسسة بمتطلبات تطبيق حوكمة المؤسسات خلال الفترة 2017/2016 و يتضمن المحاور التالية:
  - ✓ المحور الأول: مدى الالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسات.

- ✓ المحور الثاني: مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح.
- ✓ المحور الثالث: مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية.
- ✓ المحور الرابع: مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

و قد كانت الإجابة على كل فقرة من فقرات الاستبيان وفق طريقة ا لمتغيرات الوهمية، (Dummy variables) كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): مقياس الإجابة على الفقرات.

التصنيف	نعم	لا
المتغير الوهمي	1	0

المصدر : من إعداد الطلبة.

3 -2 المعالجات الإحصائية

تم تحليل و تفريغ الاستبيانات بالاعتماد على برنامجي Microsoft Excel، SPSS من خلال المعالجات الإحصائية التالية:

- اختبار النسب المئوية و التكرارات

4- خصائص و سمات عينة الدراسة

يمكن تلخيص خصائص و سمات عينة الدراسة كما يلي:

- **الدرجة العلمية**

يمكن عرضها في دائرة نسبية مختصر كما يلي:

الشكل رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية.

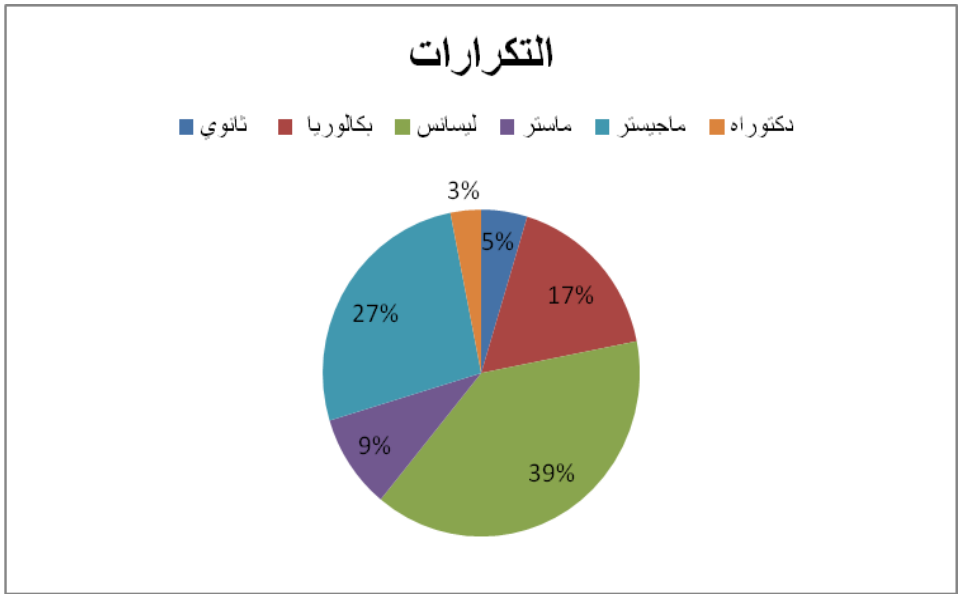

المصدر :مخرجات برنامج spss، ملحق رقم (03).

نلاحظ من الدائرة النسبية أعلاه أن الفئة الغالبة هي الفئة ذات مستوى جامعي والحاصلين على شهادة ليسانس بعدد تكرارات 25 و بنسبة 39%، ثم تليها فئة الحاصلين على شهادات الماجيستر بعدد تكرارات 17 و بنسبة 27% في حين بلغت نسبة أفراد العينة الحاصلين على شهادة البكالوريا بعدد تكرارات 11 و نسبة 17%، أما فئة الحاصلين على شهادة الماستر بعدد تكرارات 6 و نسبة 9% أما فئة أفراد العينة الحاصلين على شهادة ثانوي بلغت بعدد تكرارات 3 ونسبة 5% فيما كانت نسبة الحاصلين على شهادة دكتوراه بعدد تكرارات2 و نسبة 3%.

و من خلال هذه النتائج نستنتج أن أفراد العينة مؤهلين علميا للإجابة على أسئلة الاستبيان و من الممكن الوثوق في النتائج المحصل عليها مبدئيا.

- **الوظيفة الحالية**

الشكل رقم (07) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية.

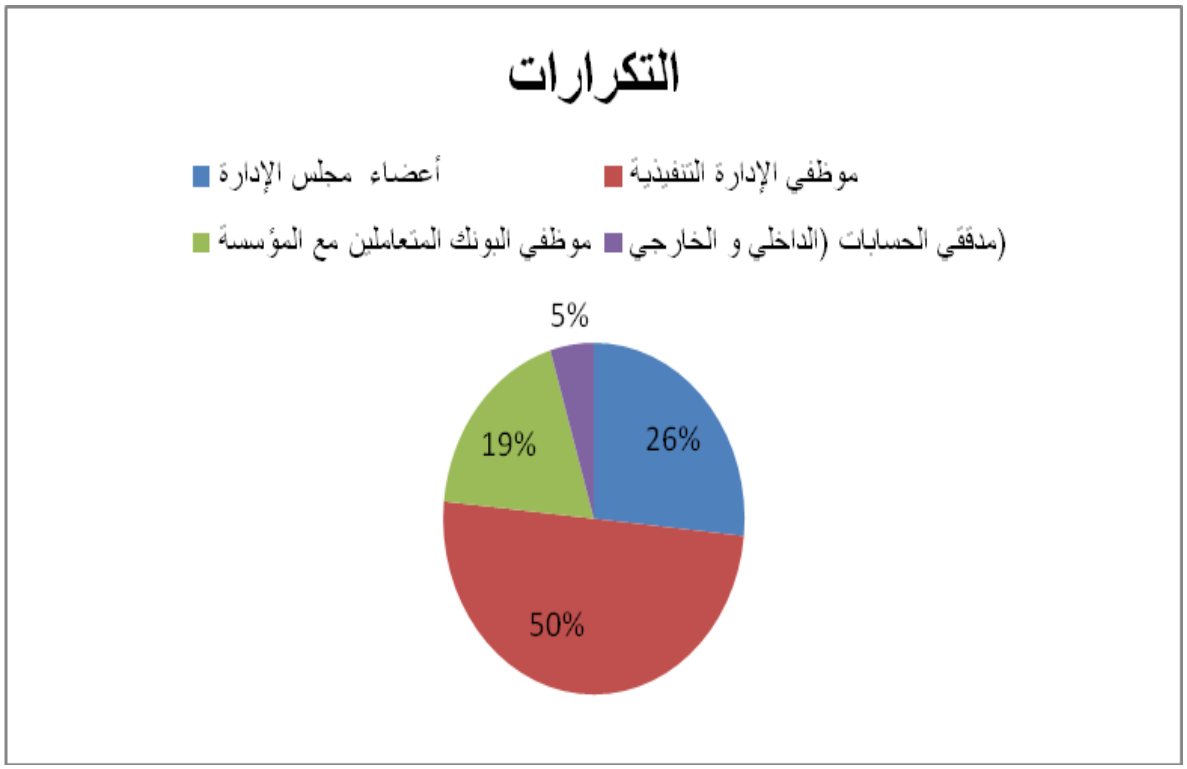

المصدر: مخرجات برنامجspss، ملحق رقم (03).

نلاحظ من الدائرة النسبية أعلاه أن أفراد العينة موزعة كالتالي : موظفي الإدارة التنفيذية بعدد تكرارات 32و بنسبة مئوية 50%، ثم فئة أعضاء مجلس الإدارة بعدد تكرارات 17 و بنسبة 26%، ثم فئة موظفي البنوك المتعاملين مع المؤسسة بعدد تكرارات12 و بنسبة 19%، ثم فئة مدققي الحسابات(الداخلي و الخارجي) بعدد تكرارات 3 و بنسبة 5%.

و من خلال هذه النتائج نستنتج أن أفراد العينة مؤهلين مهنيا للإجابة على أسئلة الاستبيان و من الممكن الوثوق في النتائج المحصل عليها مبدئيا، فاغلبهم محافظو حسابات هذا يفي بغرض الدراسة.

- **سنوات الخبرة في العمل الحالي**

الشكل رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل الحالي.

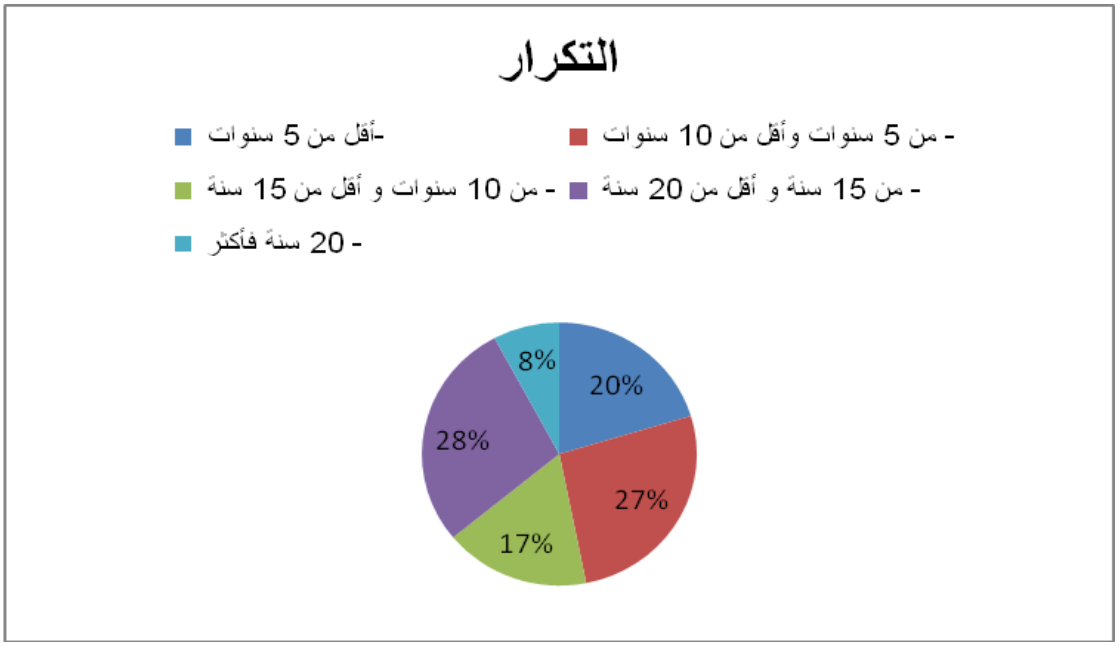

المصدر : مخرجات برنامج spss، ملحق رقم(03).

نلاحظ من الدائرة النسبية أعلاه أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة مدتها من 15 و أقل من 20 سنة بعدد تكرارات 18 و بنسبة 28%، ثم تليها فئة الأفراد الذين مدة خبرتهم من 5 سنوات و أقل من 10 سنوات بعدد تكرارات 17 ، أي بما نسبته27%، من أفراد العينة ثم نجد فئة أقل من 5 سنوات بعدد تكرارات 13 وبنسبة 20%، ثم نجد فئة الذين خبرتهم مدتها من 10 و أقل من 15 سنة بعدد تكرارات 11 و مانسبته 17%، من أفراد العينة تم تأتي فئة الذين خبرتهم 20 سنة فما أكثر بعدد تكرارات 5 و بنسبة 8%.

و من خلال هذه النتائج أعلاه نستنتج أن أفراد العينة يملكون الخبرة الكافية للإجابة على أسئلة الاستبيان، من الممكن الوثوق في النتائج المحصل عليها مبدئيا.

-العمر

الشكل رقم (09) :توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.

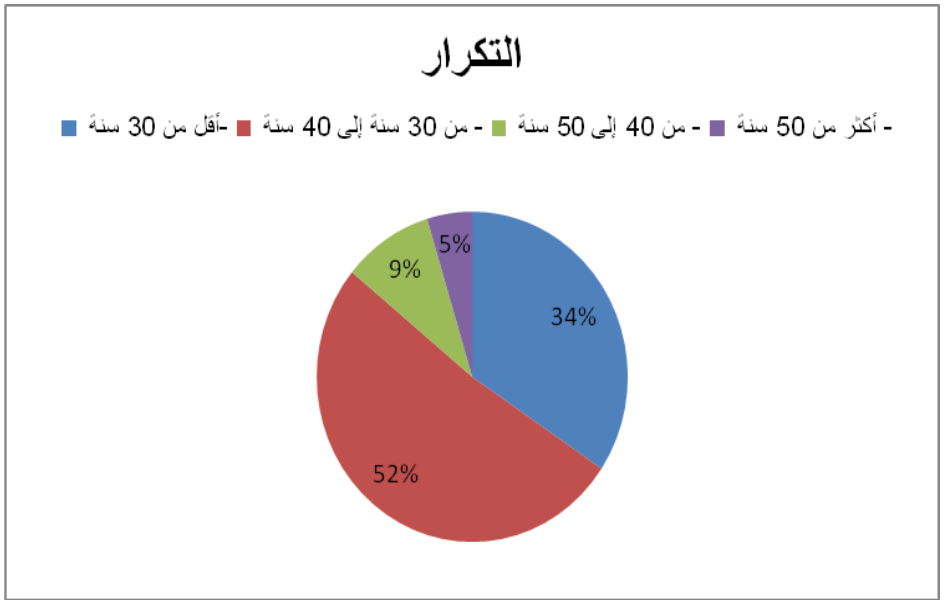

المصدر: مخرجات برنامج spss ، ملحق رقم (03).

نلاحظ من خلال الدائرة النسبية أعلاه أن أكبر فئة عمرية لأفراد العينة هي التي تنتمي إلى المجال 30 إلى 40 سنة بعدد تكرارات 33 وبنسبة 52%، ثم تليها فئة أقل من 30 سنة بعدد تكرارات 22 بنسبة قدرها 34%، ثم فئة من 40 إلى 50 سنة بعدد تكرارات 6 وبنسبة 9%، ثم فئة أكثر من 50 سنة بعدد تكرارات 3 و بنسبة 5%.

و من خلال هذه النتائج نستنتج أن عمر أفراد العينة يتلائم مع سنوات خبرتهم.

5- صدق و ثبات الاستبيان

5 -1 صدق الاستبيان

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بما يلي:

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان**

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان من خلال التطبيق على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 64 بين كل فقرة و الدرجة الكلية للمحور التابع لذا، علما أنو يمكن تقييم، "R" مفردة و ذلك بحساب معاملات الارتباط معامل الارتباط كما يلي:

الجزء الثاني :مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح المالي

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:" القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها ".

الجدول رقم (06) : صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.

المحور الأول:القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
قائمة الدخل	0.885**	0.000
قائمة المركز المالي	0.757**	0.000
قائمة التدفقات النقدية	0.461**	0.000
قائمة المتغيرات في حقوق الملكية	0.313*	0.000
الملاحق	0.696**	0.000

المصدر: مخرجات برنامج، spss ملحق رقم(04).

من خلال الجدول تظهر معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول(القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها) و المجموع الكلي للفقرات عند مستوى دلالة أقل من 0.01.

و يمكن القول أن فقرات المحور الأول ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (07) : صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني.

المحور الثاني:المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي أو ضمن الإيضاحات المتممة لها.	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الممتلكات والتجهيزات والمعدات	0.553**	0.001
الموجودات غير الملموسة	0.553**	0.001
الموجودات المالية	0.316*	0.000
المخزون	0.724**	0.000
الذمم التجارية المدينة	-0.268*	0.000
النقد والنقد المعادل	0.607**	0.000
الذمم التجارية الدائنة	0.610**	0.000
ضرائب الدخل	0.507**	0.000
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	0.657**	0.000
المطلوبات غير المتداولة	-0.268*	0.000
رأس المال الصادر والاحتياطيات	-0.268*	0.000
عدد الأسهم المصرح بها	0.689**	0.000
عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل	0.637**	0.000
عدد الأسهم الصادرة والغير المدفوعة بالكامل	-0.268*	0.000
القيمة الاسمية لكل سهم	0.959**	0.000

المصدر: مخرجات برنامج، spss ملحق رقم (04).

بالنسبة للمحور الثاني " **المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي أو ضمن الإيضاحات المتممة لها** " معاملات الارتباط تظهر عند مستوى دلالة اقل من 0.01.

و يمكن القول أن فقرات المحور الثاني ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (08) : صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث.

المحور الثالث:المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
حجم المبيعات	**0.741	0000
نتائج الأنشطة التشغيلية	**0.762	0.000
تكاليف التمويل	**0.806	0000
المصروف الضريبي	**0.477	0.000
نتيجة الأنشطة العادية	**0.774	0000
البنود الغير عادية	*0.762	0.000
صافي نتيجة للفترة	**0.806	0000
تحليل المصروفات حسب الطبيعة أو حسب الأنشطة	**0.686	0000
التقسيم الفرعي لبنود المصروفات	**0.696	0.000
ربحية السهم الواحد	**0.876	0000

المصدر: مخرجات برنامج، spss ملحق رقم (04).

من خلال الجدول تظهر معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث(المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها) و المجموع الكلي للفقرات عند مستوى دلالة أقل من 0.01.

و يمكن القول أن فقرات المحور الثالث ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (09) : صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع.

المحور الرابع:المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المتغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
صافي الربح أو الخسارة للفترة	**0.859	0000
الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية	*0.277	0000
رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية	**0.488	0000

المصدر: مخرجات برنامج، spss ملحق رقم (04).

من خلال الجدول تظهر معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع(المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المتغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها) و المجموع الكلي لفقرات الاستبيان عند مستوى دلالة أقل من 0.01.

و يمكن القول أن فقرات المحور الرابع ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (10) : صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس.

المحور الخامس:المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التدفقات النقدية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**0.753	0.012
المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	**0.835	0000
المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التمويلية	**0.374	0.002
صافي التدفقات النقدية للفترة	**0.942	0000

المصدر: مخرجات برنامج، spss ملحق رقم (04).

من خلال الجدول تظهر معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس(المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التدفقات النقدية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها) و المجموع الكلي للفقرات عند مستوى دلالة أقل من 0.01.

و يمكن القول أن فقرات المحور الخامس ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (11) : صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور السادس.

المحور السادس:معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق المتممة للقوائم المالية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
السياسات المحاسبية	**0.790	0000
العمليات مع الأطراف ذات العلاقة	**0.661	0000
الأحداث اللاحقة	**0.813	0000
الشكوك حول استمرارية المؤسسة	**0.424	0000
الالتزامات المحتملة	**0.694	0000

طرق تقويم المخزون	**0.688	0000
طرق الاهتلاك المطبقة	**0.622	0000
مقدار مكافآت مجلس الإدارة	**0.725	0000

المصدر: مخرجات برنامج، spss ملحق رقم (04).

من خلال الجدول تظهر معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **المحور السادس (معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق المتممة للقوائم المالية)** و المجموع الكلي للفقرات عند مستوى دلالة أقل من 0.01.

و يمكن القول أن فقرات المحور الأول ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجزء الثالث : تطبيق حوكمة المؤسسات في مؤسسة الخزف الصحي.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول" الالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسات ".

الجدول رقم (12) : صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.

المحور الأول: الالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1- احتفاظ المؤسسة بدليل للحوكمة	**0.628	0000
2- تتحصل المؤسسة دوريا على قوانين و نصوص تشريعية تحث على ضرورة تطبيق حوكمة المؤسسات	**0.628	0.045
3- تتميز القوانين و النصوص التشريعية المتعلقة بالحوكمة بالشفافية وقابلية التنفيذ	**0.673	0.032
4- يميز إطار حوكمة المؤسسة بالمرونة الكافية تناسبا مع احتياجات أصحاب المصالح	**0.541	0000
5- يتم توزيع المسؤوليات في المؤسسة وفق اختصاص تشريعي يخدم أصحاب المصالح	**0.583	0000
6- تتمتع الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة بالنزاهة	**0.571	0000
7- تتمتع الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة بالموضوعية	**0.673	0.032

المصدر: مخرجات برنامج، spss ملحق رقم (04).

من خلال الجدول تظهر أغلب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **المحور الأول : (الالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسات)** والمجموع الكلي لهذه الفقرات عند مستوى دلالة اقل من 0.01 ، و بالتالي يمكن القول أن فقرات المحور الأول ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (13) : صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني.

المحور الثاني: مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1- احترام حقوق أصحاب المصالح بموجب القانون أو الاتفاقات المتبادلة مع إدارة المؤسسة	**0.906	0000
2- حصول أصحاب المصالح على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي لاتخاذ قراراتهم	**0.711	0.005
3- تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لأعوان الضرائب صادقة	**0.616	0.003
4- حقوق عمال المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة	**0.750	0000
5- حقوق الموردين المتعاملين مع المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة	**0.579	0000
6- يتم التعويض بشكل كامل لأصحاب المصالح عن أي انتهاك .	**0.789	0000

المصدر: مخرجات برنامج، spss ملحق رقم (14).

من خلال الجدول تظهر أغلب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **المحور الثاني : (مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح)**، و المجموع الكلي للفقرات عند مستوى دلالة اقل من 0.01.

و يمكن القول أن فقرات المحور الثاني ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (14) : صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث.

المحور الثالث: مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1- تقوم المؤسسة بالإفصاح دوريا عن أهدافها	**0.708	0000
2- تفصح المؤسسة دوريا عن التقرير السنوي الخاص بها	**0.585	0000
3- يتم الإفصاح دوريا عن التقرير المالي للمؤسسة	**0.419	0.001
4- تفصح المؤسسة دوريا عن تقرير التسير الخاص بها	**0.647	0000
5- يتم الإفصاح دوريا عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين	**0.404	0.001
6- تفصح المؤسسة دوريا عن عوامل المخاطرة المنظورة لديها	**0.420	0001
7- يتم الإفصاح دوريا عن المسائل المادية المتصلة بأصحاب المصالح	**0.620-	0000
8- توجد صفحة الالكترونية للشركة تشمل معلومات دورية عنها و إمكانية الاطلاع أو تحميل كل تقاريرها	**0.623	0000

المصدر: مخرجات برنامج، spss ملحق رقم (04).

من خلال الجدول تظهر أغلب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **المحور الثالث : (مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية)** و المجموع الكلي للفقرات عند مستوى دلالة اقل من 0.01.

و يمكن القول أن فقرات المحور الثالث ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه

الجدول رقم (15) : صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع.

المحور الرابع: مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1- يتميز أعضاء مجلس الإدارة بخبرات مهنية	**0.518	0000
2- يتميز أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات أكاديمية	**0.747	0000
3- يقوم مجلس الإدارة دوريا بتحديد إستراتيجية المؤسسة	**0.330	0.008
4- يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين سارية المفعول	**0.632	0000
5- يتأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير المحاسبية والمالية للمؤسسة	**0.715	0000
6- يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية	**0.684	0000
7- يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام رقابة داخلية فعال	**0.328	0.008
8- يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام لإدارة مخاطر المؤسسة	**0.865	0000

المصدر: مخرجات برنامج، spss ملحق رقم (04).

من خلال الجدول تظهر معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **المحور الرابع : (مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة)** و المجموع الكلي للفقرات عند مستوى دلالة أقل من 0.01.

و يمكن القول أن فقرات المحور الرابع ذات علاقة طردية قوية وصادقة لما وضعت لقياسه.

5-2- ثبات فقرات الاستبيان من خلال معامل الفاكرونباخ Alpha de Cronbach

يعتبر هذا المعامل من أهم مقاييس الثبات و الاتساق الداخلي، فهو يربط ثبات الاستبيان بثبات بنوده، و حسب فازدياد نسبة تباينات البنود بالنسبة للتباين الكلي يؤدي إلى انخفاض معامل الثبات يمكن صياغة معادلة ألفاكرونباخ كما يلي:

$$\partial \equiv \frac{\text{ن}}{\text{ن} - 1} \times 1 \times \frac{\sum \text{ع2ب}}{\text{ع2ك}}$$

بحيث:

مج ع 2ب: مجموع تباينات البنود.

ع 2ك : تباين الاستبيان ككل.

ن: عدد بنود الاستبيان.

و باستخدام برنامج SPSS تم استخراج المعاملات كما يلي :

الجدول رقم (16): معامل الفاكرونباخ للثبات.

المحاور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ
الجزء الثاني: متطلبات الإفصاح المالي	1- القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها.	5	0.778
	2- المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي أو ضمن الإيضاحات المتممة لها.	15	0.813
	3- المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	10	0.802
	4- المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المتغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها.	3	0.245
	5- المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التدفقات النقدية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها .	4	0.701
	6- معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق المتممة للقوائم.	8	0.836
الجزء الثالث: متطلبات حوكمة المؤسسات	1- الالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسات .	7	0.667
	2- مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح .	6	0.889
	3- مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية.	8	0.346
	4- مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.	8	0.859
	معامل ألفاكرونباخ العام	74	0.899

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم (05).

يبين الجدول أن غالبية معاملات الثبات ألفا كرونباخ معقولة و مرتفعة، مما يؤكد ثبات فقرات الاستبيان محل الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

1- تحليل نتائج الاستبيان

اعتمدنا في تحليل الاستبيان على اخذ طبيعة كل فقرة من حيث كونها سلبية أو ايجابية من خلال طريقة المتغيرات الوهمية، بحيث وكلما كانت الإجابة نعم أعطي المتغير الوهمي 1 و كلما كانت الإجابة لا أعطي المتغير الوهمي0.

كما تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب من أجل حوصلة النتائج والإجابات عينة الدراسة، كما هو ممثل في الجدول الآتي:

- تحليل نتائج الجزء الثاني: متطلبات الإفصاح المالي.

نتائج آراء عينة الدراسة حول محور" القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها ":

الجدول رقم (17): نتائج آراء عينة الدراسة حول " القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها ".

الفقرة		الإجابات		المؤشرات الإحصائية	
		نعم	لا	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1- قائمة الدخل	التكرار	59	5	0.92	0.270
	النسبة	92.2	7.8		
2- قائمة المركز المالي.	ت	61	3	0.95	0.213
	%	95.3	4.7		
3- قائمة التدفقات النقدية	ت	60	4	0.94	0.244
	%	93.8	6.2		
4- قائمة المتغيرات في حقوق الملكية	ت	63	1	0.98	0.125
	%	98.4	1.6		
5- الملاحق	ت	62	2	0.97	0.175
	%	96.9	3.1		
المتوسط العام للقوائم المالية الواجب الافصاح عنها				0.952	0.205

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم (06).

تحليل النتائج:

الفقرة (1): قائمة الدخل.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.92 وتبعا للنسب المئوية 92.2% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة الدخل و هذا للهيئات الحكومية و الجهات المنظمة لأعمال المؤسسات 7.8 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

-**التفسير** : هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن قائمة الدخل لأن الإفصاح عنها إجباري.

الفقرة (2): قائمة المركز المالي.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.95 وتبعا للنسب المئوية 95.3% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة المركز المالي و 4.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بكون المؤسسة تفصح عن قائمة المركز المالي لأن الإفصاح عنها إجباري.

الفقرة (3): قائمة التدفقات النقدية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.94 وتبعا للنسب المئوية 93.8% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة التدفقات النقدية و 6.2 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير:نفسر هذه النسبة الكبيرة في الإجابات كون المؤسسة تفصح عن قائمة التدفقات النقدية طبعا و كون أيضا أغلبية المستجوبين ينتمون الى قسم المالية و المحاسبة في هذه المؤسسة و يعرفون ما تفصح عنه المؤسسة و مالا تفصح عنه.

الفقرة(04): قائمة المتغيرات في حقوق الملكية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.98 وتبعا للنسب المئوية98.4 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة المتغيرات في حقوق الملكية و 1.6 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير:نفسر هذه النسبة كون بأن المؤسسة تفصح عن قائمة المتغيرات في حقوق الملكية.

الفقرة(05): الملاحق.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.97 وتبعا للنسب المئوية 96.9% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة الملاحق و 3.1 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح عن الملاحق.

و في الأخير نلاحظ أن المتوسط العام للقوائم المالية الواجب الافصاح عنها يساوي 0.952 و هذا ما يدل على تناسق إجابات أفراد العينة.

نتائج آراء عينة الدراسة حول محور" المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي ":

الجدول رقم (18):نتائج آراء عينة الدراسة حول "المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي ".

الفقرات		الإجابات		المؤشرات الإحصائية	
		نعم	لا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-الممتلكات والتجهيزات والمعدات	ت	63	1	0.98	0.125
	%	98.4	1.6		
2-الموجودات غير الملموسة	ت	63	1	0.98	0.125
	%	98.4	1.6		
3- الموجودات المالية	ت	41	23	0.64	0.448
	%	64.1	35.9		
4- المخزون	ت	51	13	0.80	0.406
	%	79.7	20.3		
5- الذمم التجارية المدينة	ت	45	19	0.70	0.460
	%	70.3	29.7		
6- النقد والنقد المعادل	ت	53	11	0.83	0.380
	%	82.8	17.2		
7- الذمم التجارية الدائنة	ت	53	11	0.83	0.380
	%	82.28	17.92		
8- ضرائب الدخل	ت	50	14	0.78	0.417
	%	78.1	21.9		
9- مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	ت	49	15	0.77	0.427
	%	76.6	23.4		
10- المطلوبات غير المتداولة	ت	45	19	0.70	0.460
	%	70.3	29.7		
11- رأس المال الصادر والاحتياطيات	ت	45	19	0.70	0.460
	%	70.3	29.7		

12- عدد الأسهم المصرح بها	ت	50	14	0.78	0.417
	%	78.1	21.9		
13- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل	ت	51	13	0.80	0.406
	%	79.7	20.3		
14- عدد الأسهم الصادرة و الغير مدفوعة بالكامل	ت	45	19	0.70	0.460
	%	70.3	29.7		
15- القيمة الاسمية لكل سهم	ت	54	10	0.84	0.366
	%	84.4	15.6		
المتوسط العام للمعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي				0.788	0.378

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم (06).

- تحليل النتائج:

الفقرة (1): الممتلكات والتجهيزات والمعدات.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.98 وتبعا للنسب المئوية 98.4% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة الممتلكات و التجهيزات و المعدات و 1.6 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بكون المؤسسة فعليا تفصح عن الممتلكات و التجهيزات.

الفقرة (2):الموجودات غير الملموسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.98 وتبعا للنسب المئوية 98.4% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة الموجودات غي الملموسة و 1.6 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة المحصل عليها بكون المؤسسة فعليا تفصح عن الموجودات غير الملموسة.

الفقرة(03): الموجودات المالية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.64 وتبعا للنسب المئوية 64.1% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة الموجودات المالية و 35.9 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن الموجودات المالية.

الفقرة(04): المخزون.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.80 وتبعا للنسب المئوية 79.7% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة المخزون و 20.3 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: و نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن المخزون الموجود لديها.

الفقرة(05): الذمم التجارية المدينة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.70 وتبعا للنسب المئوية 70.3% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة الذمم التجارية المدينة و 29.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن الذمم التجارية المدينة.

الفقرة(06): النقد والنقد المعادل.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.83 وتبعا للنسب المئوية82.8 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة النقد و النقد المعادل، و 17.2 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: : هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن قائمة النقد و النقد و المعادل.

الفقرة(07): الذمم التجارية الدائنة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.83 وتبعا للنسب المئوية 82.28% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة الذمم التجارية الدائنة و 17.92 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن الذمم التجارية الدائنة.

الفقرة(08): ضرائب الدخل.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.78، وتبعا للنسب المئوية78.1 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة ضرائب الدخل و 21.9 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن ضرائب الدخل.

الفقرة رقم(09): مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.77 وتبعا للنسب المئوية 76.6% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة و 23.4 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: : نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة.

الفقرة رقم(10): المطلوبات غير المتداولة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.70 وتبعا للنسب المئوية 70.3% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة المطلوبات غير المتداولة و 29.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن المطلوبات غير المتداولة.

الفقرة رقم(11): رأس المال الصادر والاحتياطيات.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.70 وتبعا للنسب المئوية70.3 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة رأس المال الصادر و 29.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن رأس المال الصادر والاحتياطيات.

الفقرة رقم(12): عدد الأسهم المصرح بها.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.78 وتبعا للنسب المئوية78.1 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن قائمة عدد الأسهم المصرح بها و 11.9 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن عدد الأسهم المصرح بها.

الفقرة رقم(13): عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.80 وتبعا للنسب المئوية 79.7% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن عدد الأسهم الصادرة و المدفوعة بالكامل و 20.3 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن قائمة الأسهم الصادرة و المدفوعة بالكامل.

الفقرة رقم(14): عدد الأسهم الصادرة و الغير مدفوعة بالكامل.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.70 وتبعا للنسب المئوية70.3 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن عدد الأسهم الصادرة و الغير مدفوعة بالكامل و 29.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن عدد الأسهم الصادرة و الغير مدفوعة بالكامل.

الفقرة رقم(15): القيمة الاسمية لكل سهم.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.84 وتبعا للنسب المئوية 84.4% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن القيمة الاسمية لكل سهم و 15.6 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن القيمة الاسمية لكل سهم.

و في الأخير نلاحظ أن المتوسط العام لمحور المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي يساوي0.788 و بانحراف معياري قدره 0.378 أي أقل من 1 و هذا ما يدل على تناسق إجابات أفراد العينة.

نتائج آراء عينة الدراسة حول" المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها":

الجدول رقم (19): نتائج آراء عينة الدراسة حول " المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها".

الفقرات		الإجابات		المؤشرات الإحصائية	
		نعم	لا	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1- حجم المبيعات	ت	62	2	0.97	0.175
	%	96.9	3.1		
2- نتائج الأنشطة التشغيلية	ت	50	14	0.78	0.417
	%	78.1	21.9		
3- تكاليف التمويل	ت	61	3	0.95	0.213
	%	95.3	4.7		
4- المصروف الضريبي	ت	62	2	0.97	0.175
	%	96.9	3.1		
5- نتيجة الانشطة العادية	ت	59	5	0.92	0.270
	%	92.2	7.8		

6- البنود غير العادية	ت	49	15	0.77	0.427
	%	76.6	23.4		
7- صافي نتيجة للفترة	ت	61	3	0.95	0.213
	%	95.9	4.7		
8- تحليل المصروفات حسب الطبيعة أو حسب الانشطة	ت	60	4	0.94	0.244
	%	93.8	6.3		
9- التقسيم الفرعي لبنود المصروفات	ت	50	14	0.78	0.417
	%	78.1	21.9		
10- ربحية السهم الواحد	ت	60	4	0.94	0.244
	%	93.8	6.3		
المتوسط العام المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها.				0.896	0.279

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم (06).

تحليل النتائج:

الفقرة (1): حجم المبيعات.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.97 وتبعا للنسب المئوية 96.9% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن حجم المبيعات و3.1 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن حجم المبيعات.

الفقرة(02): نتائج الأنشطة التشغيلية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.78 وتبعا للنسب المئوية 78.1% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن نتائج الأنشطة التشغيلية و11.9 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن نتائج الأنشطة التشغيلية.

الفقرة(03): تكاليف التمويل.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.95 وتبعا للنسب المئوية 95.3% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن تكاليف التمويل و4.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن تكاليف التمويل.

الفقرة رقم (04): المصروف الضريبي.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.97 وتبعا للنسب المئوية96.9 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن المصروف الضريبي و3.1 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن المصروف الضريبي.

الفقرة رقم(05): نتيجة الأنشطة العادية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.92 وتبعا للنسب المئوية 92.2% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن نتيجة الأنشطة العادية و7.8 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن نتيجة الأنشطة العادية.

الفقرة رقم (06): البنود غير العادية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.77 وتبعا للنسب المئوية 76.6 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن البنود غير العادية و23.4 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن البنود العادية.

الفقرة رقم (07): صافي نتيجة للفترة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.95 وتبعا للنسب المئوية 95.9% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن صافي نتيجة الفترة و4.1 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن صافي نتيجة للفترة.

الفقرة رقم (08): تحليل المصروفات حسب الطبيعة أو حسب الأنشطة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.94 وتبعا للنسب المئوية93.8 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن تحليل المصروفات حسب الطبيعة أو حسب الأنشطة و6.2 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن تحليل المصروفات حسب الطبيعة أو حسب الأنشطة.

الفقرة رقم (19): التقسيم الفرعي لبنود المصروفات.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.78 وتبعا للنسب المئوية 78.1% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن التقسيم الفرعي لبنود المصروفات و21.9 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن التقسيم الفرعي لبنود المصروفات.

الفقرة رقم(10): ربحية السهم الواحد.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.94 وتبعا للنسب المئوية 93.8% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن ربحية السهم الواحد و6.2 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن ربحية السهم الواحد.

في الأخير نلاحظ أن المتوسط العام لمحور المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها يساوي 0.896 و بانحراف معياري قدره 0.279 أي أقل من 1 و هذا ما يدل على تناسق إجابات أفراد العينة.

نتائج آراء عينة الدراسة حول" المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المتغيرات في حقوق الملكية":

الجدول رقم (20): نتائج آراء عينة الدراسة حول " المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية ".

الفقرات		الإجابات		المؤشرات الإحصائية	
		نعم	لا	الوسيط الحسابي	الإنحراف المعياري
1-صافي الربح أو الخسارة	ت	61	3	0.95	0.213
	%	95.3	4.7		
2- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية	ت	53	11	0.83	0.380
	%	82.8	17.2		
5- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة و في تاريخ الميزانية	ت	63	1	0.98	0.125
	%	98.4	1.6		
المتوسط العام المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المتغيرات في حقوق الملكية				0.92	0.634

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم (06).

تحليل النتائج:

الفقرة (01): صافي الربح أو الخسارة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.95 وتبعا للنسب المئوية 95.3% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن صافي الربح أو الخسارة و4.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن صافي الربح أو الخسارة.

الفقرة رقم(02): الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.83 وتبعا للنسب المئوية82.8 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية و17.2 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية.

الفقرة رقم (03): رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة و في تاريخ الميزانية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.98 وتبعا للنسب المئوية 98.4% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة و تاريخ الميزانية و1.6 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة و في تاريخ الميزانية.

في الأخير نلاحظ أن المتوسط العام لمحور المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المتغيرات في حقوق الملكية يساوي 0.92 و بانحراف معياري قدره 0.634 أي أقل من 1 و هذا ما يدل على تناسق إجابات أفراد العينة.

نتائج آراء عينة الدراسة حول" المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التدفقات النقدية" :

الجدول رقم (21): نتائج آراء عينة الدراسة حول " المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التدفقات النقدية ".

الفقرات		الإجابة		المؤشرات الإحصائية	
		نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة	ت	63	1	0.98	0.125
	%	98.4	1.6		

التشغيلية					
2- المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	ت	59	5	0.92	0.270
	%	92.2	7.8		
3-المقبوضات و المدفوعات من الأنشطة التمويلية.	ت	45	19	0.70	0.460
	%	70.3	29.7		
4-صافي التدفقات النقدية للفترة	ت	60	4	0.94	0.244
	%	93.8	6.3		
المتوسط العم لمحور المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التدفقات النقدية				0.885	0.274

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم (06).

تحليل النتائج:

الفقرة (01): المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.98 وتبعا للنسب المئوية 98.4% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية و1.6 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

الفقرة رقم (02): المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.92 وتبعا للنسب المئوية92.2 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و7.8 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

الفقرة رقم (03): المقبوضات و المدفوعات من الأنشطة التمويلية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.70 وتبعا للنسب المئوية 70.3% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن المقبوضات والمدفوعات من الأنشطة التمويلية و29.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن المقبوضات و المدفوعات من الأنشطة التمويلية.

الفقرة رقم(04): صافي التدفقات النقدية للفترة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.94 وتبعا للنسب المئوية93.8 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن صافي التدفقات النقدية للفترة و6.2 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن صافي التدفقات النقدية للفترة.

في الأخير نلاحظ أن المتوسط العام لمحور المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التدفقات النقدية يساوي 0.885 و بانحراف معياري قدره 0.274 أي أقل من 1 و هذا ما يدل على تناسق إجابات أفراد العينة.

نتائج آراء عينة الدراسة حول" معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق":

الجدول رقم (22): نتائج آراء عينة الدراسة حول " معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق ".

الفقرات		الإجابات		المؤشرات الإحصائية	
		نعم	لا	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1-السياسات المحاسبية	ت	52	12	0.81	0.393
	%	81.3	18.8		
2-العمليات مع الأطراف ذات العلاقة	ت	61	3	0.95	0.213
	%	95.3	4.7		
3-الأحداث اللاحقة	ت	51	13	0.80	0.406
	%	79.7	20.3		
4-الشكوك حول استمرارية المؤسسة	ت	38	26	0.59	0.495
	%	59.4	40.6		
5-الإلتزمات المحتملة	ت	53	11	0.83	0.380

	%	82.8	17.2		
6-طرق تقويم المخزون	ت	57	7	0.89	0.315
	%	89.1	10.9		
7-طرق الإهتلاك المطبقة	ت	56	8	0.88	0.33
	%	87.5	12.5		
8-مقدار مكافآت مجلس الإدارة	ت	55	9	0.86	0.350
	%	85.9	14.1		
المتوسط العام لمحور معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق				0.888	0.360

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم (06).

تحليل النتائج:

الفقرة (01): السياسات المحاسبية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.81 وتبعا للنسب المئوية 81.3% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن السياسات المحاسبية و18.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن السياسات المحاسبية.

الفقرة رقم (02): العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.95 وتبعا للنسب المئوية 95.3% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة و4.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.

الفقرة رقم(03): الأحداث اللاحقة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.80 وتبعا للنسب المئوية 79.7% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن الأحداث اللاحقة و20.3 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن الأحداث اللاحقة.

الفقرة رقم (04): الشكوك حول استمرارية المؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.59 وتبعا للنسب المئوية 59.4% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن الشكوك حول استمرارية المؤسسة و40.6 %من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن الشكوك حول استمرارية المؤسسة.

الفقرة رقم (05): الإلتزامات المحتملة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.83 وتبعا للنسب المئوية82.8 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن الالتزامات المحتملة و17.2 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تفصح فعليا عن الإلتزامات المحتملة.

الفقرة رقم (06): طرق تقويم المخزون.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.89 وتبعا للنسب المئوية89.1% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن طرق تقويم المخزون و10.9 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن طرق تقويم المخزون.

الفقرة رقم (07): طرق الإهتلاك المطبقة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.88 وتبعا للنسب المئوية87.5% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن طرق الإهتلاك المطبقة و12.5 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن طرق الإهتلاك المطبقة.

الفقرة رقم (08): مقدار مكافآت مجلس الإدارة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.86 وتبعا للنسب المئوية 85.9% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح عن مقدار مكافآت مجلس الإدارة 14.1 %من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تفصح فعليا عن مقدار مكافآت مجلس الإدارة.

في الأخير نلاحظ أن المتوسط العام لمحور معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق يساوي0.888 و بانحراف معياري قدره 0.360 أي أقل من 1 و هذا ما يدل على تناسق إجابات أفراد العينة.

- تحليل نتائج الجزء الثالث: متطلبات تطبيق حوكمة المؤسسات

نتائج آراء عينة الدراسة حول"الالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسات".

الجدول رقم(23): الالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسات.

الفقرة		الإجابات		المؤشرات الإحصائية	
		نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- احتفاظ المؤسسة بدليل حوكمة.	ت	56	8	0.88	0.333
	%	87.5	12.5		
2- تتحصل المؤسسة دوريا على قوانين و نصوص تشريعية تحث على ضرورة تطبيق حوكمة المؤسسة.	ت	56	8	0.88	0.333
	%	87.5	12.5		
3- تتميز القوانين و النصوص التشريعية المتعلقة بالحوكمة بالشافية و قابلية التنفيذ.	ت	55	9	0.86	0.350
	%	85.9	14.1		
4- يميز إطار حوكمة المؤسسة بالمرونة الكافية تناسبا مع احتياجات أصحاب المصالح	ت	43	21	0.67	0.473
	%	67.2	32.8		
5- يتم توزيع المسؤوليات في المؤسسة وفق اختصاص تشريعي ويخدم أصحاب المصالح	ت	57	7	0.89	0.315
	%	89.1	10.9		
6- تتمتع الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة بالنزاهة.	ت	55	9	0.86	0.350
	%	85.9	14.1		
7- تتمتع الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة بالموضوعية.	ت	55	9	0.86	0.350
	%	85.9	14.1		
المتوسط العام لإلزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسة.				0.842	0.356

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم(06).

الفقرة (1): احتفاظ المؤسسة بدليل حوكمة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.88 وتبعا للنسب المئوية87.5 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تحتفظ بدليل حوكمة و 12.5 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تحتفظ بدليل حوكمة.

التفسير : هذا يؤكد بأن المؤسسة تتقيد فعليا بدليل الحوكمة.

الفقرة (2): تتحصل المؤسسة دوريا على قوانين و نصوص تشريعية تحث على ضرورة تطبيق حوكمة المؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.88 وتبعا للنسب المئوية 87.5% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تتحصل على قوانين تحث على تطبيق حوكمة المؤسسة و 7.8 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون تتحصل على قوانين تحث على تطبيق حوكمة المؤسسة.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تتقيد فعليا بالقوانين و النصوص التشريعية لتطبيق حوكمة المؤسسات.

الفقرة (3): تتميز القوانين و النصوص التشريعية المتعلقة بالحوكمة بالشفافية و قابلية التنفيذ.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.86 وتبعا للنسب المئوية 85.9% من أفراد العينة يرون أن قوانين حوكمة المؤسسة تتميز بالشفافية وقابلية التنفيذ و 14.1 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون قوانين حوكمة المؤسسة لا تتميز بالشفافية وقابلية التنفيذ.

التفسير:نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تتقيد بالنصوص التشريعية المتعلقة بالحوكمة و الشفافية و قابلية التنفيذ.

الفقرة (4): يميز إطار حوكمة المؤسسة بالمرونة الكافية تناسبا مع احتياجات أصحاب المصالح.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.67 وتبعا للنسب المئوية 67.2% من أفراد العينة يرون أن إطار حوكمة المؤسسة يتميز بالمرونة مع احتياجات أصحاب المصالح و 32.8 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون إطار حوكمة المؤسسة لا يتميز بالمرونة مع احتياجات أصحاب المصالح.

التفسير: هذا يؤكد بأن إطار حوكمة المؤسسة يتميز بالمرونة الكافية تناسبا مع احتياجات أصحاب المصالح.

الفقرة (5): يتم توزيع المسؤوليات في المؤسسة وفق اختصاص تشريعي ويخدم أصحاب المصالح.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.89 وتبعا للنسب المئوية 89.1% من أفراد العينة يرون أنه يتم توزيع المسؤوليات وفق إطار تشريعي و 10.9 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا توزع المسؤوليات وفق إطار تشريعي.

التفسير:نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تتقيد فعليا بتوزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي ويخدم أصحاب المصالح.

الفقرة (6): تتمتع الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة بالنزاهة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.86 وتبعا للنسب المئوية 85.9% من أفراد العينة يرون أن الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة تتمتع بالنزاهة و 14.1 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة لا تتمتع بالنزاهة.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة تتمتع بالنزاهة.

الفقرة (7): تتمتع الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة بالموضوعية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.86 وتبعا للنسب المئوية85.9 % من أفراد العينة يرون أن الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة تتمتع بالموضوعية و 14.1 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة لا تتمتع بالموضوعية.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن الجهات الإشرافية و التنظيمية للمؤسسة تتمتع بالموضوعية.

وفي الأخير نلاحظ أن المتوسط العام لمحور الالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسات يساوي 0.842 و بانحراف معياري قدره 0.356 و هو اقل من 1 مما يدل على تناسق إجابات أفراد العينة.

آراء عينة الدراسة حول"مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح".

الجدول رقم(24): نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح.

الفقرات		الإجابات		المؤشرات الإحصائية	
		نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- احترام حقوق أصحاب المصالح بموجب القانون أو الاتفاقات المتبادلة بين المؤسسة وأصحاب المصالح.	ت	49	15	0.77	0.427
	%	76.6	23.4		
2- حصول أصحاب المصالح على	ت	43	21	0.76	0.473

المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي لإتحاد قراراتهم.	%	67.2	32.8		
3- تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لأعوان الضرائب صادقة.	ت	51	13	0.80	0.406
	%	79.7	20.3		
4- حقوق عمال المؤسسة في الحصول على المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة.	ت	48	16	0.75	0.436
	%	75	25		
5- حقوق الموردين المتعاملين مع المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة الشرطة محترمة.	ت	50	14	0.78	0.417
	%	78.1	21.9		
6- تعويض وبشكل كامل, أصحاب المصالح عن أي انتهاك لحقوقهم.	ت	58	6	0.91	0.294
	%	90.6	9.4		
المتوسط العام لمدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح .				0,794	0.408

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم(06).

الفقرة (1): احترام حقوق أصحاب المصالح بموجب القانون أو الاتفاقات المتبادلة بين المؤسسة وأصحاب المصالح.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.77 وتبعا للنسب المئوية76.6% من أفراد العينة يرون أنه يتم احترام حقوق أصحاب المصالح بموجب القانون و 23.4% من أفراد العينة أجابوا ب لا كون لا يتم احترام حقوق أصحاب المصالح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تقوم باحترام حقوق أصحاب المصالح بموجب قوانين المؤسسة و الاتفاقيات بينهما.

الفقرة (2): حصول أصحاب المصالح على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي لاتخاذ قراراتهم.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.76 وتبعا للنسب المئوية 67.2% من أفراد العينة يرون أن أصحاب المصالح يحصلون عل المعلومات الكافية و 32.8% من أفراد العينة أجابوا ب لا كون أصحاب المصالح لا يحصلون.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تقوم بإيصال المعلومات و بالقدر الكافي لأصحاب المصالح لإتخاذ قراراتهم.

الفقرة (3): تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لأعوان الضرائب صادقة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0,80 وتبعا للنسب المئوية 79.7% من أفراد العينة يرون أن تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة لأعوان الضرائب كافية و 20.3% من أفراد العينة أجابوا ب لا كون تأشيرة المراجع القانوني غير كافية.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لأعوان الضرائب صادقة.

الفقرة (4): حقوق عمال المؤسسة في الحصول على المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.75 وتبعا للنسب المئوية 75% من أفراد العينة يرون أن لدى عمال المؤسسة الحق في الحصول على معلومات عن سيولة المؤسسة و25% من أفراد العينة أجابوا ب لا كون ليس لدى العمال حقوق في ذلك.

التفسير:هذا يؤكد بأن عمال المؤسسة على دراية بواقع سيولة المؤسسة و أن لديهم الحق في الحصول على معلومات عن سيولة المؤسسة.

الفقرة (5): حقوق الموردين المتعاملين مع المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة الشرطة محترمة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.78 وتبعا للنسب المئوية 78.1% من أفراد العينة يرون أن لدى الموردين و المتعاملين مع المؤسسة في الحصول على معلومات السيولة و 21.9 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون ليس لدى الموردين و المتعاملين مع المؤسسة في الحصول على معلومات السيولة.

التفسير: هذا يؤكد بأن الموردين المتعاملين مع المؤسسة على دراية بواقع سيولة المؤسسة و أن لديهم الحق في الحصول على معلومات عن سيولة المؤسسة.

الفقرة (6): تعويض وبشكل كامل, أصحاب المصالح عن أي انتهاك لحقوقهم.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.91 وتبعا للنسب المئوية90.6 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تعوض أصحاب المصالح، 9.4% من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تعوض أصحاب المصالح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تقوم بتعويض كلي لأصحاب المصالح بسبب انتهاك حقوقهم.

في الأخير نلاحظ أن المتوسط العام لمدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح يساوي 0.794 و بانحراف معياري قدره 0.408 و هو أقل من 1 مما يدل على تناسق إجابات أفراد العينة.

آراء عينة الدراسة حول"مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية".

الجدول رقم(25):نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية.

الفقرات		الإجابات		المؤشرات الإحصائية	
		نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- تقوم المؤسسة بالإفصاح دوريا عن أهدافها.	ت	51	13	0.80	0.406
	%	79.7	20.3		
2- يتم الإفصاح دوريا عن التقرير السنوي.	ت	42	22	0.66	0.479
	%	65.6	34.4		
3- تفصح المؤسسة دوريا عن التقرير السنوي الخاص بها.	ت	55	9	0.86	0.350
	%	85.9	14.1		
4- تفصح المؤسسة دوريا عن تقرير التسير الخاص بها.	ت	44	20	0.69	0.467
	%	68.8	31.2		
5- يتم الإفصاح دوريا عن أعضاء مجلس الإدارة و المدريين التنفيذيين الرئيسين.	ت	63	1	0.98	0.125
	%	98.4	1.6		
6- تفصح المؤسسة دوريا عن عوامل المخاطرة المنظورة لديها.	ت	43	21	0.67	0.473
	%	67.2	32.8		
7- يتم الإفصاح دوريا عن المسائل المادية المتصلة بأصحاب المصالح.	ت	33	31	0.52	0.504
	%	51.6	48.4		
8- توجد صفحة الالكترونية للمؤسسة تشمل معلومات دورية عنها و إمكانية الإطلاع أو تحميل كل تقاريرها.	ت	54	10	0.84	0.366
	%	84.4	15.6		
المتوسط العام لمدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية .				0.752	0.396

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم (06).

الفقرة (1): يتم الإفصاح دوريا عن أهداف المؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.80 وتبعا للنسب المئوية79.7% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح دوريا على أهدافها و 20.3% من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر النتائج بأن المؤسسة تقوم بالإفصاح عن أهدافها بصفة دورية.

الفقرة (2): يتم الإفصاح دوريا عن التقرير السنوي.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.66 وتبعا للنسب المئوية 65.6% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح دوريا عن التقرير المالي و 34.4 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تقوم بالإفصاح عن التقرير السنوي بصفة دورية.

الفقرة (3): تفصح المؤسسة دوريا عن التقرير السنوي الخاص بها.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.86 وتبعا للنسب المئوية 85.9% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح دوريا عن التقرير المالي للمؤسسة و 14.1 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تتقيد بالإفصاح عن التقرير المالي للمؤسسة بصفة دورية.

الفقرة (4): تفصح المؤسسة دوريا عن تقرير التسيير الخاص بها.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.69 و تبعا للنسب المئوية 68.8 % من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح دوريا عن تقرير التسيير للمؤسسة 31,2 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تتقيد بالإفصاح عن تقرير التسيير للمؤسسة بصفة دورية.

الفقرة (5): يتم الإفصاح دوريا عن أعضاء مجلس الإدارة و المدريين التنفيذيين الرئيسين.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.98 وتبعا للنسب المئوية 98.4% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح دوريا عن أعضاء مجلس الإدارة و المدريين التنفيذيين الرئيسين 1.6 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تتقيد بالإفصاح دوريا عن أعضاء مجلس الإدارة و المدريين التنفيذيين الرئيسين.

الفقرة (6): تفصح المؤسسة دوريا عن عوامل المخاطرة المنظورة لديها.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي0.67 وتبعا للنسب المئوية 67.2% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح دوريا عن عوامل المخاطر المنظورة للمؤسسة و 32.8 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن المؤسسة تتقيد بالإفصاح عن المخاطر التي تواجهها وطرق التعامل معها.

الفقرة (7): يتم الإفصاح دوريا عن المسائل المادية المتصلة بأصحاب المصالح.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.52 وتبعا للنسب المئوية 51.6% من أفراد العينة يرون أن المؤسسة تفصح دوريا عن المسائل المادية المتصلة بأصحاب المصالح و 48.4 % من أفراد العينة أجابوا بلا كون المؤسسة لا تفصح.

التفسير: هذا يؤكد بأن المؤسسة تتقيد بالإفصاح عن المسائل المادية المتعلقة بأصحاب المصالح و طرق التعامل معهم.

الفقرة (8): توجد صفحة الالكترونية للمؤسسة تشمل معلومات دورية عنها و إمكانية الإطلاع أو تحميل كل تقاريرها.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.84 وتبعا للنسب المئوية 84.4% من أفراد العينة يرون أنه توجد صفحة الالكترونية للمؤسسة تشمل معلومات دورية عنها و 15.6% من أفراد العينة أجابوا ب لا كون لا توجد صفحة الالكترونية للمؤسسة تشمل معلومات دورية عنها.

التفسير:نفسر هذه النسبة بأن للمؤسسة صفحة الالكترونية للمؤسسة تشمل معلومات دورية عنها و إمكانية الإطلاع أو تحميل كل تقاريرها.

في الأخير نلاحظ أن المتوسط العام لمدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية يساوي 0.752 و بانحراف معياري قدره 0.396 و هو اقل من 1 مما يدل على تناسق إجابات أفراد العينة.

نتائج آراء عينة الدراسة حول"مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة".

الجدول رقم(26):آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

الفقرات		الإجابات		المؤشرات الإحصائية	
		نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- يتميز أعضاء مجلس الإدارة بخبرات ومؤهلات.	ت	60	4	0.94	0.244
	%	93.8	6.2		
2- يتميز أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات أكاديمية.	ت	49	15	0.77	0.427
	%	76.6	23.4		
3- يقوم مجلس الإدارة دوريا بتحديد إستراتيجية المؤسسة.	ت	45	19	0.70	0.460
	%	70.3	29.7		
4- يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين سارية المفعول.	ت	52	12	0.81	0.393
	%	81.3	18.8		
5- يتأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير المحاسبية و المالية للمؤسسة.	ت	46	18	0.72	0.453
	%	71.9	28.1		
6- يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية.	ت	45	19	0.70	0.460
	%	78.3	29.7		
7- يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام رقابة داخلية فعالة.	ت	42	22	0.66	0.479
	%	65.6	34.4		
8- يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام الإدارة مخاطر المؤسسة.	ت	50	14	0.78	0.417
	%	78.1	21.9		
المتوسط العام لمدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.				0.76	0.416

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم (06).

الفقرة (1): يتميز أعضاء مجلس الإدارة بخبرات ومؤهلات.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.94 وتبعا للنسب المئوية 93.8% من أفراد العينة يرون أن أعضاء مجلس الإدارة يتميزون بخبرات ومؤهلات 6.2 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون أعضاء مجلس الإدارة لا يتميزون بخبرات ومؤهلات.

التفسير: نفسر هذه النتائج بأن أعضاء مجلس الإدارة يتميزون بخبرات و مؤهلات وذلك كما رأيناه في تحليل المؤهل العلمي.

الفقرة (2): هذا يؤكد بأن أعضاء مجلس الإدارة يتميزون بمؤهلات أكاديمية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.77 وتبعا للنسب المئوية 76.6% من أفراد العينة يرون أن أعضاء مجلس الإدارة يتميزون بمؤهلات أكاديمية و 23.4 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون أعضاء مجلس الإدارة لا يتميزون بمؤهلات أكاديمية.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن أعضاء مجلس الإدارة يتميزون بخبرات و مؤهلات أكاديمية وذلك كما رأيناه في تحليل المؤهل العلمي.

الفقرة (3): يقوم مجلس الإدارة دوريا بتحديد إستراتيجية المؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.70 وتبعا للنسب المئوية 70.3% من أفراد العينة يرون أن مجلس الإدارة يقوم بتحديد إستراتيجية المؤسسة و 29.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون مجلس الإدارة لا يحدد إستراتيجية المؤسسة.

التفسير: هذا يؤكد بأن مجلس الإدارة يحدد ويفصح عن إستراتيجية المؤسسة التي تتبعها في تسير المؤسسة.

الفقرة (4): يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين سارية المفعول.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.81 وتبعا للنسب المئوية 81.3% من أفراد العينة يرون أن مجلس الإدارة يضمن التوافق مع القوانين سارية المفعول 18.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون مجلس الإدارة لا يضمن التوافق مع القوانين سارية المفعول.

التفسير: نفسر هذه النسبة بأن مجلس الإدارة يضمن توافق مع القوانين سارية المفعول.

الفقرة (5): يتأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير المحاسبية و المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.72 وتبعا للنسب المئوية 71.9% من أفراد العينة يرون أن مجلس الإدارة يتأكد من نزاهة التقارير المحاسبية و المالية للمؤسسة و 28.1 %من أفراد العينة أجابوا ب لا كون لا تقوم بتأكد من التقارير.

التفسير:نفسر هذه النسبة بأن مجلس الإدارة يقوم بالتأكد من نزاهة التقارير المالية و المحاسبية بكون مجلس الإدارة يتمتع بالنزاهة و الشفافية و لديه خبرات أكاديمية.

الفقرة (6): يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.70 وتبعا للنسب المئوية 78.3% من أفراد العينة يرون أن مجلس يقوم الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية و 21.7 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون مجلس لا يقوم الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية.

التفسير:نفسر هذه النسبة بأن مجلس الإدارة يقوم بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من خلال مساءلة أعضاء الإدارة التنفيذية.

الفقرة (7): يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام رقابة داخلية فعالة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.66 وتبعا للنسب المئوية 65.6% من أفراد العينة يرون أن مجلس الإدارة يحرص على وضع نظام رقابة داخلية فعالة و 34.4 % من أفراد العينة أجابوا ب لا كون مجلس الإدارة لا يحرص على وضع نظام رقابة داخلية فعالة.

التفسير: هذا يؤكد بأن مجلس الإدارة يحرص على وضع نظام رقابة داخلية فعالة.

الفقرة (8): يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام الإدارة مخاطر المؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 0.78 وتبعا للنسب المئوية78.1 % من أفراد العينة يرون أن مجلس الإدارة يحرص على وضع نظام الإدارة مخاطر المؤسسة و 29.9 %من أفراد العينة أجابوا ب لا كون مجلس الإدارة لا يحرص على وضع نظام الإدارة مخاطر المؤسسة.

التفسير:نفسر هذه النسبة بأن مجلس الإدارة يحرص عل وضع نظام لإدارة المخاطر التي تواجهها.

في الأخير نلاحظ أن المتوسط العام لمدى التزام المؤسسة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يساوي 0.76 و بانحراف معياري قدره 0.416 و هو أقل من 1 مما يدل على تناسق إجابات أفراد العينة.

2- اختبار ثنائي الحد للفرضيات الفرعية للدراسة

2-1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

0H : الفرضية العدمية: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمتطلبات جودة الإفصاح المالي خلال الفترة 2016م-2017م.

1H : توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمتطلبات جودة الإفصاح المالي خلال الفترة 2016م-2017م.

الجدول رقم(27): نسبة مشاهدات متطلبات الإفصاح.

الإجابات	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	مستوى المعنوية
نعم	50	%78	0.000
لا	14	%22	
المجموع	64	%100	

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم (07).

ولاختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمتطلبات الإفصاح المالي، قام الباحثان بتطبيق اختبار ثنائي الحد (Binomial test)، بحيث و من خلاله يتم حصر المشاهدات الإجمالية لمتطلبات الإفصاح المالي على شكل تكرارات في المتغيرات الوهمية (0،1) في كل الفترة المدروسة تم اختبار مدى اختلاف البيانات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المالي و التي أعطي لهما متغيرين وهميين عن متوسط افتراضي يساوي (0.5).

و من الجدول رقم(31) الخاص باختبار ثنائي الحد نلاحظ أن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية تتقيد بمتطلبات الإفصاح المالي بنسبة (78%) بعدد مشاهدات إجمالي بلغ (50) مشاهدة ايجابية من أصل (64) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم التقيد (22%) بعدد مشاهدات إجمالي بلغ (14) مشاهدة من أصل (64) مشاهدة، و بالنظر لمزايا هذا الاختبار بحيث يقارن توزيع المشاهدات الإجمالية الفعلية بالتوزيع الافتراضي، فالقيمة المنخفضة لمستوى المعنوية (sig) المقدرة ب(0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى نسبة تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمتطلبات الإفصاح المالي خلال الفترة 2016م-2017م، أكبر بنسبة عدم التقيد بها و مستوى المعنوية يؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، و عليه فقد تم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمتطلبات الإفصاح المالي خلال الفترة 2016م-2017م.

2-2-اختبار الفرضية الفرعية الثانية

0H : الفرضية العدمية: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمبادئ حوكمة المؤسسات خلال الفترة 2016م-2017م.

1H :الفرضية البديلة: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمبادئ حوكمة المؤسسات خلال الفترة 2016م-2017م.

الجدول رقم(28): نسبة مشاهدات مبادئ حوكمة المؤسسات.

الإجابات	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	مستوى المعنوية
نعم	47	%73	0.000
لا	17	%27	
المجموع	64	%100	

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS ملحق رقم (07).

ولاختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمبادئ حوكمة المؤسسات، قام الباحثان بتطبيق اختبار ثنائي الحد (Binomial test)، بحيث و من خلاله يتم حصر المشاهدات الإجمالية لمبادئ حوكمة المؤسسات على شكل تكرارات في المتغيرات الوهمية (0،1) في كل الفترة المدروسة تم اختبار مدى اختلاف البيانات المتعلقة بمبادئ حوكمة المؤسسات و التي أعطي لهما متغيرين وهميين عن متوسط افتراضي يساوي (0.5).

و من الجدول رقم(32) الخاص باختبار ثنائي الحد نلاحظ أن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية تتقيد بمبادئ حوكمة المؤسسات بنسبة (73%) بعدد مشاهدات إجمالي بلغ (47) مشاهدة ايجابية من أصل (64).

مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم التقيد (27%) بعدد مشاهدات إجمالي بلغ (17) مشاهدة من أصل (64) مشاهدة، و بالنظر لمزايا هذا الاختبار بحيث يقارن توزيع المشاهدات الإجمالية الفعلية بالتوزيع الافتراضي، فالقيمة المنخفضة لمستوى المعنوية (sig) المقدرة ب(0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى نسبة تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمبادئ حوكمة المؤسسات خلال الفترة 2016-2017، أكبر بنسبة عدم التقيد بها و مستوى المعنوية يؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، و عليه فقد تم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمبادئ حوكمة المؤسسات خلال الفترة 2016-2017.

3- بناء و اختبار صلاحية نموذج الدراسة

من اجل تحديد اثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016-2017، قمنا ببناء واختبار نموذج الدراسة يوضح العلاقة بين حوكمة المؤسسات كمتغير تابع و جودة الإفصاح المالي كمتغير مستقل.

3-1- بناء نموذج الدراسة

يظهر نموذج الدراسة على شكل معادلة انحدار خطي بسيط كما يلي:

$$CG = \beta 0 + \beta 1\ FD + ei$$

حيث أن:

CG: المتغير التابع و الذي يمثل حوكمة المؤسسات و يمكن اعتباره متغير متصل، يمكن قياسه من خلال النسبة المئوية لالتزام مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمبادئ الحوكمة خلال الفترة 2016-2017.

α_0 : تمثل قيمة الثابت.

1β: تمثل معامل نموذج الانحدار.

***FD*:** المتغير المستقل الذي يمثل جودة الإفصاح المالي، وهو متغير متصل يتم قياسه من خلال النسبة المئوية لجودة الإفصاح المالي في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

ei:يمثل الخطأ العشوائي للنموذج.

و يمكن تمثيل نموذج الدراسة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (10) :نموذج الدراسة.

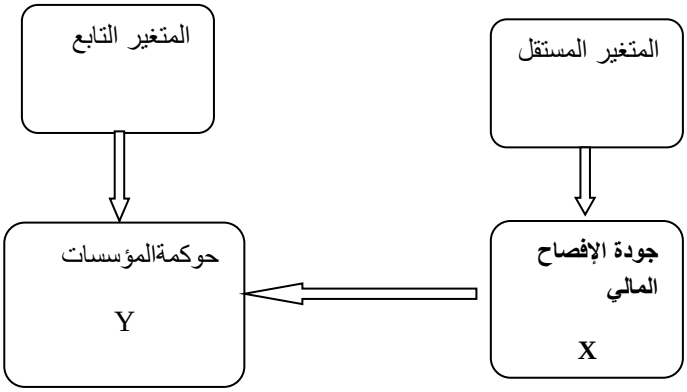

المصدر :من إعداد الطلبة.

3-2- اختبار صلاحية نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي

ينتمي نموذج هذه الدراسة إلى نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) الذي يتطلب قبل تطبيقه بعض الشروط، وفيما يلي اختبارات صحة بيانات النموذج للتحليل الإحصائي:

- **اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف –** سمرنوف "One-Sample Kolmogorov Smirnov **Test"**

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي (Normal Distribution)، ثم استخدام اختبار كولمجروف سيمرنوف الأكثر انتشارا ضمن حزمة البرنامج SPSS، وتكون قاعدة القرار

لقبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كان مستوى المعنوية(Sig) أكبر من 0.05، و الجدول الآتي يبين النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (29): نتائج اختيار كولمجروف- سمرنوف للتوزيع الطبيعي.

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		X	y
N		64	64
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	,8906	,8047
	Ecart-type	,2083	,3631
		3	6
Différences les plus extrêmes	Absolue	,481	,455
	Positive	,300	,295
	Négative	-,481	-,455
Z de Kolmogorov-Smirnov		,651	1,542
Signification asymptotique (bilatérale)		,689	,134

المصدر: مخرجات برنامج، SPSS.

من خلال الجدول يلاحظ أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يؤكد اقترابها من التوزيع الطبيعي.

3-3- اختبار التداخل الخطي

إن قوة النموذج الخطي العام (GLM) تعتمد أساس على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقّلة Independence واذا لم يتحّقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيد لعملية تقدير المعلمات، ولتحقيق ذلك يتم استخدام مقياس Collinearity Diagnostics))، بحساب معامل(Tolérance) لكل متغير من المتغيرات المستقّلة ، ومن ثم إيجاد معامل، (Variance Inflation Factor VIF) ، حيث أن:

$$VIF=1 / Tolérance$$

ووفقا لهذا الاختبار فان الحصول عمى قيمة (VIF) أعلى من (5) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) للمتغير المستقل المعني و الجدول الآتي يلخص نتيجة حساب معاملي (Tolérance) و (Variance Inflation Factor VIF):

الجدول رقم(30): نتيجة حساب معاملي (Tolérance) و(VIF) لاختبار التداخل الخطي.

المتغيرات المستقلة	معامل Tolérance	معامل VIF
x	1	1

المصدر:مخرجات برنامج SPSS ملحق رقم (08).

ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة (VIF) للمتغير المستقل للدراسة هي دون ال(5) مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

3-4- اختبار الارتباط الذاتي

الجدول رقم(31): نتيجة حساب إحصائية (D-W) لاختبار الارتباط الذاتي.

المتغير التابع لنموذج الدراسة	إحصائية (D-W)
Y	1.246

المصدر: مخرجات برنامج SPSS ملحق رقم (09).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية(D-W)، تساوي1.246 مما يعني وجود ارتباط قوي بين القيم المتعاقبة للمتغيرات يؤثر على صحة النموذج إذا فنموذج الدراسة المقترح صحيح.

3-5- الإحصاء الوصفي و اختبار فرضيات نموذج الدراسة

3-5-1- الإحصاء الوصفي و تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

من خلال الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة(X,y) و ملاحظة الجدولان (36)،(37) مصفوفتا الارتباط بيرسون Pearson (للأعلى) وسبيرمان Spearman (للأسفل) للعلاقة بين هذه المتغيرات.

الجدول رقم(32): مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة.

Corrélations

		x	Y
x	Corrélation de Pearson	1	.578**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	64	64
y	Corrélation de Pearson	.578**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	64	64

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم(33): مصفوفة الارتباط سبيرمان لمتغيرات الدراسة.

Corrélations

			X	y
Rho de Spearman	x	Coefficient de corrélation	1.000	.485**
		Sig. (bilatérale)	.	.000
		N	64	64
	y	Coefficient de corrélation	.485**	1.000
		Sig. (bilatérale)	.000	.
		N	64	64

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

ويتضح لنا من خلال النتائج المبينة في الجداول الثلاثة ما يلي:

فيما يتعلق بعلاقة المتغير التابع (Y) حوكمة المؤسسات بالمتغير المستقل (X) الإفصاح المالي فقد توقعنا أن تكون العلاقة طردية بحيث كلما التزمت المؤسسة أكثر بمتطلبات جودة الإفصاح المالي كلما أثرت إيجابا على حوكمة المؤسسات، مصفوفة (Pearson) تظهر لنا معامل الارتباط بيرسون الارتباط الموجب بين الثنائي(X,y) الذي يعكس العلاقة الطردية المتوقعة بين المتغيرين، أما معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) فيظهر لنا معامل الارتباط موجب أيضا مما يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين جودة الإفصاح المالي وحوكمة المؤسسات في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م-2017م.

3-5-2- اختبار فرضية نموذج الدراسة

بعد أن تم اختبار صلاحية بيانات نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي، وقدرتها على تمثيل العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل، وبعد أن تم عرض المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة و تحليل علاقة الارتباط بينهما، تأتي المرحلة الأخيرة وهي اختبار فرضية مدى أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م-2017م ولاختبار الفرضية تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

تمت صياغة الفرضية المتعلقة بأثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م-2017م كما يلي:

0H : الفرضية العدمية: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال سنة 2016م-2017م.

H_1 :الفرضية البديلة: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية(عند مستوى دلالة 0.05) على أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال سنة 2016م-2017م.

وبعد استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تم الحصول عمى النتيجة المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(34): اختبار الفرضية المتعلقة أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

	معاملات الانحدار		قيمة Beta	قيمة t	مستوى المعنوية (Sig)
	A	Std. Error			
ثابت الانحدار	-0.001	0.153		-0.009	0.993
X1	0.931	0.167	0.578	5.572	0.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS ملحق رقم (10).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ظهور قيمة β تساوي (0.578) وهي تعبر عن معامل الانحدار الموجب و منه هناك علاقة طردية بين المتغيرين كما يظهر مستوى المعنوية(0,000) اقل من 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة أي انه توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال سنة 2016م-2017م، عند مستوى دلالة أقل من 0.05، ومعامل الانحدار الموجب يعني أن هذا الأثر ايجابي.

خلاصة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل ومن خلال نتائج الاختبارات المتحصل عليها نستخلص النقاط التالية:

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمتطلبات الإفصاح المالي خلال الفترة 2016م-2017م.
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمبادئ حوكمة المؤسسات خلال الفترة 2016-2017.
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية(عند مستوى دلالة 0.05) على أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال سنة2016م-2017م، و ظهور معامل الانحدار الموجب يدل على أن هذا الأثر ايجابي.

تعود أهمية الإفصاح المالي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات.

و مع تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة المؤسسات على إثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات، بسبب انتشار الفساد المحاسبي الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية و عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وبالتالي فقدان المعلومات المحاسبية لأهم عناصر تميزها هي جودتها.

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية التي تمت على مستوى مؤسسة الخزف الصحي بالميلية ، تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها:

- يعد الإفصاح المالي أحد متطلبات الشفافية في المؤسسة الإقتصادية بحيث يجب أن يتميز بالجودة من حيث المعلومات الواجب الإفصاح عنها.
- لتحقيق متطلبات جودة الإفصاح المالي يجب الإفصاح عن كل المعلومات المالية ضمن القوائم المالية و الضرورية لإتخاد القرارات من طرف أصحاب المصالح.
- تعتبر حوكمة المؤسسات نظاما رقابيا متكاملا لحل مشكل الوكالة بين مجلس الإدارة و المساهمين.
- تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المبادئ و الأسس و الركائز و الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية.
- **نتائج اختبار الفرضيات:**

من خلال نتائج الاختبارات المتحصل عليها نستخلص النقاط التالية:

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمتطلبات جودة الإفصاح المالي خلال الفترة 2016م-2017م.
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على تقيد مؤسسة الخزف الصحي بالميلية بمبادئ الحوكمة خلال الفترة 2016م-2017م.
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) على اثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م-2017م، هذا الأثر تبين أنه ايجابي.

- **الاقتراحات:**

يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- إلزام المؤسسات على الإفصاح عن مختلف التقارير المالية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين على أموالهم وكيفية إدارتها، و التقيد بمبادئ الحوكمة داخل المؤسسات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة والتسيير؛
- على المؤسسات تقديم دورات تدريبية لعمالها على معايير المحاسبة الدولية بغية إعطاء مزيد من الشفافية والإفصاح في المعلومات؛
- يجب إعطاء صورة صادقة على المؤسسات بما تقوم به من عمليات مهما كان نوعها سواء تعلق بالإفصاح أو الحوكمة أو الأمور الداخلية أو الخارجية؛
- ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المالي و دوره في تفعيل حوكمة المؤسسة لما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- يجب زيادة معدل الإفصاح في تقارير مجلس الإدارة والبيانات المالية لتفادي جرائم الاحتيال والتلاعب من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمؤسسة؛
- ضرورة زيادة الوعي لمفهوم حوكمة المؤسسات من خلال إدخال مفهوم الحوكمة في الخطط والمناهج الدراسية في أقسام المحاسبة في الجامعات الجزائرية؛
- يجب على الهيئات المنظمة للمؤسسات زيادة الدور الرقابي عليها من خلال إلزامها بتطبيق دليل الحوكمة الجزائري؛
- ضرورة التقيد بمبادئ الحوكمة باعتبارها أداة ضرورية و فاعلة من أدوات الإصلاح الإقتصادي؛
- على المؤسسات الحكومية والخاصة بذل جهد كبير في توصيل المعلومات المحاسبية في الوقت؛ المناسب لمستخدميها سواء كانوا مستثمرين أو طلاب جامعات من أجل الاعتماد عليها في البحوث والدراسات العلمية أو الدولة المتمثلة في مصلحة الضرائب.

- **آفاق البحث:**

بعد معالجتنا لإشكالية بحثنا ظهرت لنا العديد من الجوانب الجديرة بمواصلة البحث فيها و منها:

- تقييم جودة الإفصاح المحاسبي في الشركة الجزائرية المسعرة في البورصة.
- إجراء دراسات مستقبلية تتعلق بكل من الإفصاح المالي و حوكمة الشركات و دورها في تفادي الأزمات الإقتصادية.

قائمة المراجع:

أولا: قائمة الكتب

1- أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبية الماليةُ المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبية الدولية والمصرية، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2008.

2- حسام الدين غضبان، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

3- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن 2013.

4- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم،المبادئ،التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

5- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2006.

6- محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

7- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، مصر، 2002.

8- محسن أحمدا الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر،2005.

9- محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية مصر، 2010.

10- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

11- رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.

ثانيا: الرسائل و المذكرات

1- بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثرفائدة لمستخدميها مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في الدراسات المحاسبية و الجبائية المعمقة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2010.

2- هاجر مزوار، تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي الماليين مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2014/2013.

3- هلالـي فوزية، عمران خديجة، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالـيFSC، مذكرة مقدمـة استكمالا لمتطلبات نيـل شهادة الماستر في المحاسبة والجبايـة، جامعـة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة الجزائر 2016./2015

4- زكارة وليد، دور مبادئ الحوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في المالية وحوكمة المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2016.

5- حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية ألجزائرية مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2011/2010.

6- ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

7- نذير سمير، الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في الدراسات المحاسبية والجبائية المعمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر،2014./2013

8- سامي يوسف كمال محمد، الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية وأثره علي ترويجها مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة بنها، مصر، 2001.

9- عمر عيسى فلاح المناصير، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء الخدمات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، الجامعة الهاشمية، الأردن 2013.

10- فداوي أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية و المحاسبة والتسويق في المؤسسة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،2013./2014.

11- شادو عبد اللطيف، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الدراسات المحاسبية و الجبائية المعمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013.

ثالثا: المجلات

1-حكيم براضية، بن علي بلعزوز، أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية ألإسلامية مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد 14، 2015.

2-محمد مطر، تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، مجلة دراسات الجامعة ألأردنية، الأردن، 1990.

3- فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مدني، واقع الالتزام بمتطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 02 ، 2016.

4- فداوي أمينة، مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)، مجلة الباحث، العدد 17، جامعة ورقلة، 2017.

رابعا:الملتقيات

1- صبايحي نوال، أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، يومي 17و18نوفمبر 2013.

الملحق رقم (01):

نموذج الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

إلى السادة / أعضاء مجلس الإدارة، موظفي الادارة التنفيذية لشركة الخزف الصحي بالميلية ، موظفي البنوك المتعاملين مع الشركة، المدققين، تحية واحترام.....

نقوم بإعداد دراسة كمتطلب تكميلي لنيل شهادة ماستر في الإدارة المالية بعنوان:

اثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016-2017

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة في البحث , ويهدف إلى دراسة مدى جودة الإفصاح المالي للشركة ، مدى توفر متطلبات الحوكمة فيها ومدى أثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة شركة الخزف الصحي خلال الفترة 2016-2017, و نرجو منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويدنا بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة ، و نأمل أن تغني إجاباتكم وترفع من المستوى البحث العلمي لهذا البحث.

و نحيطكم علما أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان ستستخدم لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

مصطلحات توضيحية:

الإفصاح المالي: إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة الحاسبية و هذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل أو مراوغة.

حوكمة المؤسسات: هي نظام رقابي متكامل مدخلاته متطلبات تنظيمية و تشريعية، يتم تشغيله وفق آليات رقابية داخلية و خارجية، و مخرجاته مبادىء الحوكمة.

القسم الأول : البيانات العامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (X)

1- الجنس :

 مذكر , مؤنث

2- العمر :

 أقل من 30 سنة , من 30 إلى 40 سنة , من 40 إلى 50, أكثر من 50 سنة

3- المؤهل العلمي:

 ثانوي

 بكالوريا

 ليسانس

 ماستر

 دكتوراه

 غير ذلك , يرجى التحديد .....

4- التخصص العلمي:

 علوم التسيير

 علوم المالية و المحاسبة

 علوم تجارية

 علوم إقتصادية

 غير ذلك يرجى التحديد.....

5- المنصب الوظيفي :

 أعضاء مجلس الإدارة

 موظفي الإدارة التنفيذية

 موظفي البنوك المتعاملين مع المؤسسة

 مدققي الحسابات(الداخليين و الخارجيين)

6- الخبرة المهنية :

 أقل من 5 سنوات

من 5 سنوات وأقل من 10

 من 10 سنوات وأقل من 15

من سنة 15 وأقل من 20

 20 سنة فأكثر

القسم الثاني: متطلبات جودة الإفصاح المالي للشركة خلال الفترة 2015-2016.

يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية:

2017-2016			
متطلبات جودة الإفصاح المالي		نعم	لا
المحور الأول: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها	1- قائمة الدخل		
	2- قائمة المركز المالي		
	3- قائمة التدفقات النقدية		
	4- قائمة المتغيرات في حقوق الملكية		
	5- الملاحق		
المحور الثاني: المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة المركز المالي أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	1- الممتلكات والتجهيزات والمعدات		
	2- الموجودات غير الملموسة		
	3- الموجودات المالية		
	4- المخزون		
	5- الذمم التجارية المدينة		
	6- النقد والنقد المعادل		
	7- الذمم التجارية الدائنة		
	8- ضرائب الدخل		
	9- مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة		
	10- المطلوبات غير المتداولة		
	11- رأس المال الصادر والاحتياطيات		
	12- عدد الأسهم المصرح بها		
	13- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل		
	14- عدد الأسهم الصادرة و الغير مدفوعة بالكامل		
	15- القيمة الاسمية لكل سهم		
المحور الثالث: المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	1- حجم المبيعات		
	2- نتائج الأنشطة التشغيلية		
	3- تكاليف التمويل		
	4- المصروف الضريبي.		
	5- نتيجة الأنشطة العادية		
	6- البنود الغير عادية		
	7- صافي نتيجة للفترة		
	8- تحليل المصروفات حسب الطبيعة أو حسب الأنشطة		
	9- التقسيم الفرعي لبنود المصروفات		
	10- ربحية السهم الواحد		
المحور الرابع: المعلومات الواجب عرضها ضمن	1- صافي الربح أو الخسارة للفترة		
	2- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية		

قائمة المتغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	3- و رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية		
المحور الخامس: المعلومات الواجب عرضها ضمن قائمة التدفقات النقدية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها	1- المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
	2- المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
	3- المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التمويلية		
	4- صافي التدفقات النقدية للفترة		
المحور السادس: معلومات أخرى واجب عرضها ضمن الملاحق المتممة للقوائم المالية	1- السياسات المحاسبية		
	2- العمليات مع الأطراف ذات العلاقة		
	3- الأحداث اللاحقة		
	4- الشكوك حول استمرارية الشركة		
	5- الالتزامات المحتملة		
	6- طرق تقويم المخزون		
	7- طرق الاهتلاك المطبقة		
	8- مقدار مكافآت مجلس الإدارة		

القسم الثالث: متطلبات تطبيق حوكمة المؤسسات في شركة الخزف الصحي خلال الفترة 2016-2017.

يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية:

المحور الأول: الالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود الأساس اللازم لإطار فعال لحوكمة المؤسسات	نعم	لا
1- احتفاظ المؤسسة بدليل للحوكمة		
2- تتحصل الشركة دوريا على قوانين و نصوص تشريعية تحث على ضرورة تطبيق حوكمة المؤسسات		
3- تتميز القوانين و النصوص التشريعية المتعلقة بالحوكمة بالشفافية وقابلية التنفيذ		
4- يميز إطار حوكمة الشركة بالمرونة الكافية تناسبا مع احتياجات أصحاب المصالح		
5- يتم توزيع المسؤوليات في الشركة وفق اختصاص تشريعي يخدم أصحاب المصالح		
6- تتمتع الجهات الإشرافية و التنظيمية للشركة بالنزاهة		
7- تتمتع الجهات الإشرافية و التنظيمية للشركة بالموضوعية		

المحور الثاني: مدى التزام الشركة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح	نعم	لا
1- احترام حقوق أصحاب المصالح بموجب القانون أو الاتفاقات المتبادلة مع إدارة الشركة		
2- حصول أصحاب المصالح على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي لاتخاذ قراراتهم		
3- تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها الشركة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لأعوان الضرائب صادقة		

4- حقوق عمال الشركة في الحصول على كل المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة الشركة محترمة		
5- حقوق الموردين المتعاملين مع الشركة في الحصول على كل المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة الشركة محترمة		
6- يتم التعويض بشكل كامل لأصحاب المصالح عن أي انتهاك لحقوقهم		

المحور الثالث: مدى التزام الشركة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية	نعم	لا
1- تقوم المؤسسة بالإفصاح دوريا عن أهدافها		
2- تفصح المؤسسة دوريا عن التقرير السنوي الخاص بها		
3- يتم الإفصاح دوريا عن التقرير المالي للمؤسسة		
4- تفصح المؤسسة دوريا عن تقرير التسير الخاص بها		
5- يتم الإفصاح دوريا عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين		
6- تفصح المؤسسة دوريا عن عوامل المخاطرة المنظورة لديها		
7- يتم الإفصاح دوريا عن المسائل المادية المتصلة بأصحاب المصالح		
8- توجد صفحة الالكترونية للشركة تشمل معلومات دورية عنها و إمكانية الاطلاع أو تحميل كل تقاريرها		

المحور الرابع: مدى التزام الشركة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	نعم	لا
1- يتميز أعضاء مجلس الإدارة بخبرات مهنية		
2- يتميز أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات أكاديمية		
3- يقوم مجلس الإدارة دوريا بتحديد إستراتيجية الشركة		
4- يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين سارية المفعول		
5- يتأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير المحاسبية والمالية للمؤسسة		
6- يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية		
7- يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام رقابة داخلية فعال		
8- يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام لإدارة مخاطر الشركة		

شكرا لحسن اهتمامكم

أسماء الباحثين:

*** سباغ نصرالدين**

*** العبودي رضا**

الملحق رقم (02):

الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية

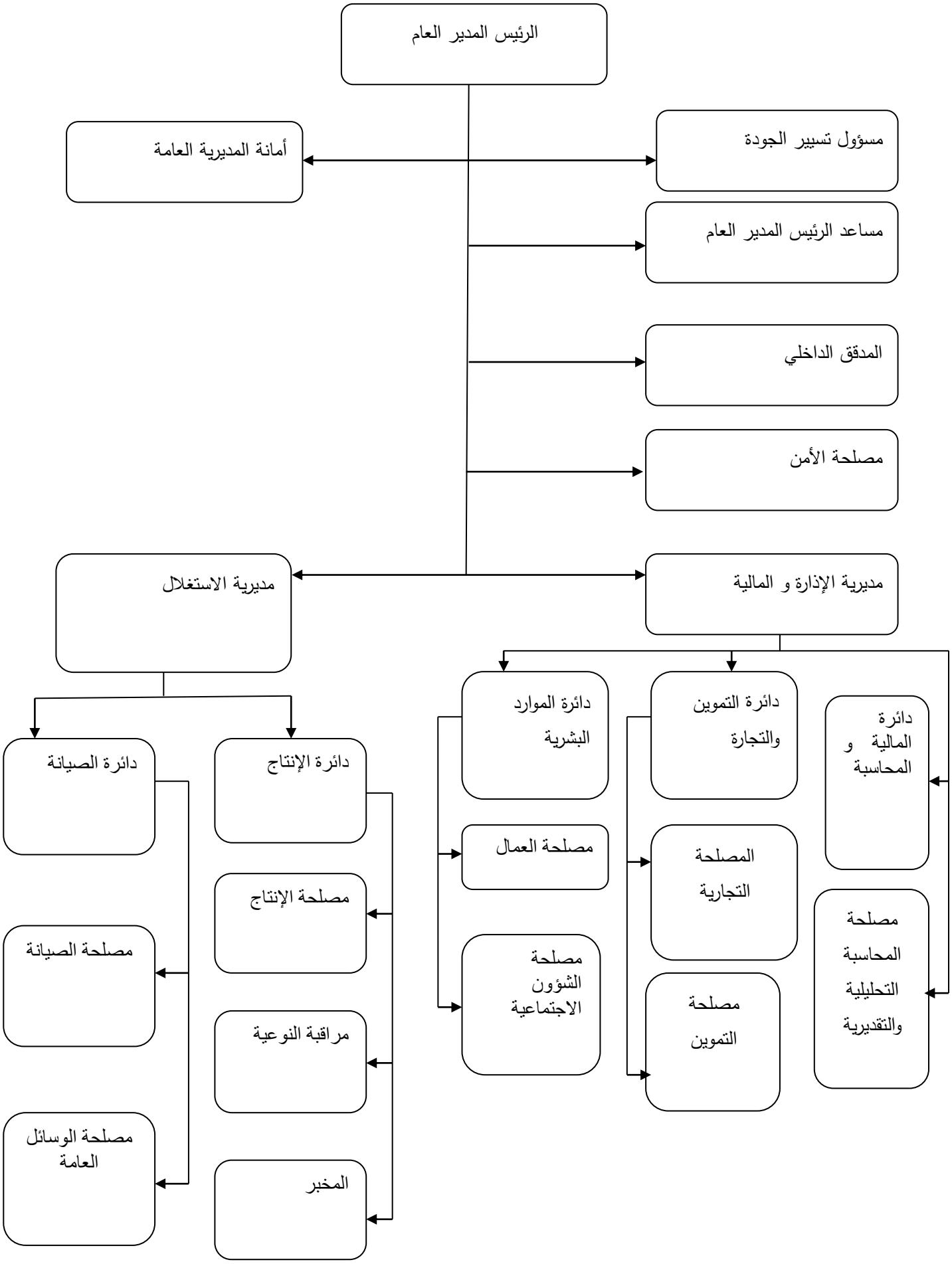
الرئيس المدير العام
أمانة المديرية العامة
مسؤول تسيير الجودة
مساعد الرئيس المدير العام
المدقق الداخلي
مصلحة الأمن
مديرية الاستغلال
مديرية الإذارة و المالية
دائرة الصيانة
دائرة الإنتاج
دائرة الموارد البشرية
دائرة التموين والتجارة
دائرة المالية و المحاسبة
مصلحة الصيانة
مصلحة الإنتاج
مراقبة النوعية
المخبر
مصلحة الوسائل العامة
مصلحة العمال
مصلحة الشؤون الاجتماعية
المصلحة التجارية
مصلحة التموين
مصلحة المحاسبة التحليلية والتقديرية

الملحق رقم (03):
خصائص و سمات عينة الدراسة

- **خصائص و سمات عينة الدراسة**

الخبرة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	13	20,3	20,3	20,3
	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	17	26,6	26,6	46,9
	من 10 سنوات و أقل من 15 سنة	11	17,2	17,2	64,1
	من سنة 15 و أقل من20	18	28,1	28,1	92,2
	20سنة فأكثر	5	7,8	7,8	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	22	34,4	34,4	34,4
	من30 إلى 40 سنة	33	51,6	51,6	85,9
	من 40 إلى 50 سنة	6	9,4	9,4	95,3
	أكثر من 50 سنة	3	4,7	4,7	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

المنصب

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أعضاء مجلس الإدارة	17	26.6	26.6	26.6
	موظفي الإدارة التنفيذية	32	50.0	50.0	76.6
	موظفي البونك المتعاملين مع المؤسسة	12	18.8	18.8	95.3
	)مدققي الحسابات) الداخلي و الخارجي	3	4.7	4.7	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	3	4,7	4,7	4,7
	بكالوريا	11	17,2	17,2	21,9
	ليسانس	25	39,1	39,1	60,9
	ماستر	6	9,4	9,4	70,3
	ماجيستر	17	26,6	26,6	96,9
	دكتوراه	2	3,1	3,1	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

الملحق رقم (04):

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

1-بالنسبة للجزء الثاني: متطلبات الافصاح المالي

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول(معامل الارتباط ومستوى الدلالة)

Corrélations

		قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية	قائمة المتغيرات في حقوق الملكية	الملاحق	b1_b5
قائمة الدخل	Corrélation de Pearson	1	,486**	,165	-,037	,282*	,885**
	Sig. (bilatérale)		,000	,192	,774	,024	,000
	N	64	64	64	64	64	64
قائمة المركز المالي	Corrélation de Pearson	,486**	1	,554**	,568**	,810**	,757**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64
قائمة التدفقات النقدية	Corrélation de Pearson	,165	,554**	1	,488**	,696**	,461**
	Sig. (bilatérale)	,192	,000		,000	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64
قائمة المتغيرات في حقوق الملكية	Corrélation de Pearson	-,037	,568**	,488**	1	,701**	,313*
	Sig. (bilatérale)	,774	,000	,000		,000	,012
	N	64	64	64	64	64	64
الملاحق	Corrélation de Pearson	,282*	,810**	,696**	,701**	1	,696**
	Sig. (bilatérale)	,024	,000	,000	,000		,000
	N	64	64	64	64	64	64
b1_b5	Corrélation de Pearson	,885**	,757**	,461**	,313*	,696**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,012	,000	
	N	64	64	64	64	64	64

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (معامل الارتباط ومستوى الدلالة)

Corrélations

		الممتلكات و التجهيزات و المعدات	الموجودات و الغير الملموسة	الموجودات المالية	المخزون	الذمم التجارية المدينة	النقد والنقد المعادل	الذمم التجارية الدائنة	ضرائب الدخل	مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	المطلوبات غير المتداولة	رأس المال الصادر و الإحتياطات	عدد الأسهم المصرح بها	عدد الأسهم الصادرة و المدفوعة بالكامل	عدد الأسهم الصادرة و الغير مدفوعة بالكامل	القيمة الإسمية لكل سهم	b6_b20
الممتلكات و التجهيزات و المعدات	Corrélation de Pearson	1	1.000**	-.094-	.250*	-.082-	-.057-	-.057-	-.067-	.228	-.082-	-.082-	.238	-.064-	-.082-	.293*	**.553****
	Sig. (bilatérale)		.000	.458	.047	.520	.652	.652	.601	.070	.520	.520	.058	.618	.520	.019	**.000**
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
الموجودات و الغير الملموسة	Corrélation de Pearson	1.000**	1	-.094-	.250*	-.082-	-.057-	-.057-	-.067-	.228	-.082-	-.082-	.238	-.064-	-.082-	.293*	**.553****
	Sig. (bilatérale)	.000		.458	.047	.520	.652	.652	.601	.070	.520	.520	.058	.618	.520	.019	**.000**
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
الموجودات المالية	Corrélation de Pearson	-.094-	-.094-	1	.593**	.226	.608**	.436**	.628**	.585**	.226	.226	.628**	.674**	.226	.395**	**.316***

	Sig. (bilatérale)	.458	.458		.000	.072	.000	.000	.000	.000	.072	.072	.000	.000	.072	.001	**.011**
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	.250*	.250*	.593**	1	-.328-**	.902**	-.230-	.860**	.913**	-.328-**	-.328-**	.954**	.903**	-.328-**	.745**	**.724****
	Sig. (bilatérale)	.047	.047	.000		.008	.000	.067	.000	.000	.008	.008	.000	.000	.008	.000	**.000**
المخزون	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	-.082-	-.082-	.226	-.328-**	1	-.296-*	.610**	-.344-**	-.360-**	1.000**	1.000**	-.344-**	-.328-**	1.000**	-.280-*	**-.268-***
	Sig. (bilatérale)	.520	.520	.072	.008		.018	.000	.005	.004	.000	.000	.005	.008	.000	.025	**.032**
الذمم التجارية المدينة	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	-.057-	-.057-	.608**	.902**	-.296-*	1	-.208-	.861**	.823**	-.296-*	-.296-*	.861**	.902**	-.296-*	.716**	**.607****
	Sig. (bilatérale)	.652	.652	.000	.000	.018		.100	.000	.000	.018	.018	.000	.000	.018	.000	**.000**
النقد والنقد المعادل	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	-.057-	-.057-	.436**	-.230-	.610**	-.208-	1	-.241-	-.252-*	.610**	.610**	-.241-	-.230-	.610**	-.196-	**.610****
	Sig. (bilatérale)	.652	.652	.000	.067	.000	.100		.055	.045	.000	.000	.055	.067	.000	.121	**.137**
الذمم التجارية الدائنة	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	-.067-	-.067-	.628**	.860**	-.344-**	.861**	-.241-	1	.867**	-.344-**	-.344-**	.909**	.954**	-.344-**	.605**	**.507****
	Sig. (bilatérale)	.601	.601	.000	.000	.005	.000	.055		.000	.005	.005	.000	.000	.005	.000	**.000**
ضرائب الدخل	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	.228	.228	.585**	.913**	-.360-**	.823**	-.252-*	.867**	1	-.360-**	-.360-**	.956**	.913**	-.360-**	.676**	**.657****
	Sig. (bilatérale)	.070	.070	.000	.000	.004	.000	.045	.000		.004	.004	.000	.000	.004	.000	**.000**
مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	-.082-	-.082-	.226	-.328-**	1.000**	-.296-*	.610**	-.344-**	-.360-**	1	1.000**	-.344-**	-.328-**	1.000**	-.280-*	**-.268-***
	Sig. (bilatérale)	.520	.520	.072	.008	.000	.018	.000	.005	.004		.000	.005	.008	.000	.025	**.032**
المطلوبات غير المتداولة	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	-.082-	-.082-	.226	-.328-**	1.000**	-.296-*	.610**	-.344-**	-.360-**	1.000**	1	-.344-**	-.328-**	1.000**	-.280-*	**-.268-***
	Sig. (bilatérale)	.520	.520	.072	.008	.000	.018	.000	.005	.004	.000		.005	.008	.000	.025	**.032**
رأس المال الصادر و الإحتياطات	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	.238	.238	.628**	.954**	-.344-**	.861**	-.241-	.909**	.956**	-.344-**	-.344-**	1	.954**	-.344-**	.709**	**.689****
	Sig. (bilatérale)	.058	.058	.000	.000	.005	.000	.055	.000	.000	.005	.005		.000	.005	.000	**.000**
عدد الأسهم المصرح بها	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	-.064-	-.064-	.674**	.903**	-.328-**	.902**	-.230-	.954**	.913**	-.328-**	-.328-**	.954**	1	-.328-**	.638**	**.537****
	Sig. (bilatérale)	.618	.618	.000	.000	.008	.000	.067	.000	.000	.008	.008	.000		.008	.000	**.000**
عدد الأسهم الصادرة و المدفوعة بالكامل	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	-.082-	-.082-	.226	-.328-**	1.000**	-.296-*	.610**	-.344-**	-.360-**	1.000**	1.000**	-.344-**	-.328-**	1	-.280-*	**-.268-***
	Sig. (bilatérale)	.520	.520	.072	.008	.000	.018	.000	.005	.004	.000	.000	.005	.008		.025	**.032**
عدد الأسهم الصادرة و الغير مدفوعة بالكامل	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	.293*	.293*	.395**	.745**	-.280-*	.716**	-.196-	.605**	.676**	-.280-*	-.280-*	.709**	.638**	-.280-*	1	**.959****
	Sig. (bilatérale)	.019	.019	.001	.000	.025	.000	.121	.000	.000	.025	.025	.000	.000	.025		**.000**
القيمة الإسمية لكل سهم	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**
	Corrélation de Pearson	.553**	.553**	.316*	.724**	-.268-*	.607**	-.188-	.507**	.657**	-.268-*	-.268-*	.689**	.537**	-.268-*	.959**	**1**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.011	.000	.032	.000	.137	.000	.000	.032	.032	.000	.000	.032	.000	
b6_b20	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	**64**

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (معامل الارتباط ومستوى الدلالة)

Corrélations

		حجم المبيعات	نتائج الأنشطة التشغيلية	تكاليف التمويل	المصروف الضريبي	نتيجة الأنشطة العادية	البنود غير العادية	صافي النتيجة للفترة	تحليل المصروفات حسب الطبيعة أو الأنشطة	التقسيم الفرعي لبنود المصروفات	ربحية السهم الواحد	b21_b30
حجم المبيعات	Corrélation de Pearson	1	,122	.385**	-,032	.282*	,113	.385**	.696**	,122	.325**	.741**
	Sig. (bilatérale)		,336	,002	,800	,024	,376	,002	,000	,336	,009	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
نتائج الأنشطة التشغيلية	Corrélation de Pearson	,122	1	,061	.762**	,128	.762**	,061	,020	.909**	,020	.762**
	Sig. (bilatérale)	,336		,629	,455	,315	,000	,629	,878	,000	,878	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
تكاليف التمويل	Corrélation de Pearson	.385**	,061	1	.810**	.762**	,052	.650**	.248*	,061	.859**	.806**
	Sig. (bilatérale)	,002	,629		,000	,000	,684	,000	,048	,629	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
المصروف الضريبي	Corrélation de Pearson	-,032	-,095	.810**	1	.617**	-,099	.385**	-,046	-,095	.696**	.477**
	Sig. (bilatérale)	,800	,455	,000		,000	,435	,002	,716	,455	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
نتيجة الأنشطة العادية	Corrélation de Pearson	.282*	,128	.762**	.617**	1	,114	.762**	.406**	,128	.887**	.774**
	Sig. (bilatérale)	,024	,315	,000	,000		,371	,000	,001	,315	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
البنود غير العادية	Corrélation de Pearson	,113	.956**	.762**	.762**	,114	1	.762**	,010	.956**	,010	.762**
	Sig. (bilatérale)	,376	,000	,000	,435	,371		,000	,000	,000	,940	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
صافي النتيجة للفترة	Corrélation de Pearson	.385**	,061	.650**	.385**	.762**	,052	1	.554**	,061	.859**	.806**
	Sig. (bilatérale)	,002	,629	,000	,002	,000	,684		,000	,629	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
تحليل المصروفات حسب الطبيعة أو الأنشطة	Corrélation de Pearson	.696**	,020	.248*	-,046	.406**	,010	.554**	1	,020	.467**	.686**
	Sig. (bilatérale)	,000	,878	,048	,716	,001	,940	,000		,878	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
التقسيم الفرعي لبنود المصروفات	Corrélation de Pearson	,122	.909**	.696**	-,095	,128	.956**	.696**	,020	1	,020	.696**
	Sig. (bilatérale)	,002	,000	,001	,455	.000	,000	,000	,878		,878	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
ربحية السهم الواحد	Corrélation de Pearson	.325**	,020	.859**	.696**	.887**	,010	.859**	.467**	,020	1	.876**
	Sig. (bilatérale)	,009	,878	,000	,000	,000	,940	,000	,000	,878		,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
b21_b30	Corrélation de Pearson	.741**	,076	.806**	.477**	.774**	,064	.806**	.686**	,076	.876**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,549	,000	,000	,000	,614	,000	,000	,549	,000	
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع معامل الارتباط ومستوى الدلالة

Corrélations

		صافي الربح أو الخسارة للفترة	الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية	رصيد الربح أو الخسارة المتراكم في بداية الفترة أو في تاريخ الميزانية	b31_b33
صافي الربح أو الخسارة للفترة	Corrélation de Pearson	1	.095	-.028-	.859**
	Sig. (bilatérale)		.456	.827	.000
	N	64	64	64	64
الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية	Corrélation de Pearson	.095	1	.237*	.277*
	Sig. (bilatérale)	.456		.027	.000
	N	64	64	64	64
رصيد الربح أو الخسارة المتراكم في بداية الفترة أو في تاريخ الميزانية	Corrélation de Pearson	-.028-	.277*	1	.488**
	Sig. (bilatérale)	.827	.027		.000
	N	64	64	64	64
b31_b33	Corrélation de Pearson	.859**	.225	.488**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.074	.000	
	N	64	64	64	64

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس(معامل الارتباط ومستوى الدلالة)

Corrélations

		المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية	المقبوضات و المدفوعات من الأنشطة الإستثمارية	المقبوضات و المدفوعات من الأنشطة التمويلية	صافي التدفقات النقدية للفترة	b34_b37
المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية	Corrélation de Pearson	1	.433**	.194	.488**	.753**
	Sig. (bilatérale)		.000	.125	.000	.000
	N	64	64	64	64	64
المقبوضات و	Corrélation de Pearson	.433**	1	.448**	.887**	.835**

المدفوعات	Sig. (bilatérale)	.000		.000	.000	.000	
من الأنشطة الإستثمارية	N	64	64	64	64	64	
المقبوضات و	Corrélation de Pearson	.194	.448**	1	.397**	.374**	
المدفوعات	Sig. (bilatérale)	.125	.000		.001	.002	
من الأنشطة التمويلية	N	64	64	64	64	64	
صافي	Corrélation de Pearson	.488**	.887**	.397**	1	.942**	
التدفقات	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.001		.000	
النقدية للفترة	N	64	64	64	64	64	
	Corrélation de Pearson	.753**	.835**	.374**	.942**	1	
b34_b37	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.002	.000		
	N	64	64	64	64	64	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس(معامل الارتباط ومستوى الدلالة)

Corrélations

		السياسات المحاسبية	العمليات مع الأطراف ذات العلاقة	الأحداث اللاحقة	الشكوك حول إستمرارية الشركة	الإلتزامات المحتملة	طرق تقويم المخزون	طرق الإهتلاك المطبقة	مقدار مكافآت مجلس الإدارة	b38_b45
السياسات المحاسبية	Corrélation de Pearson	1	.462**	.951**	.581**	.948**	,216	,061	,151	.790**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,086	,635	,233	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
العمليات مع الأطراف ذات العلاقة	Corrélation de Pearson	.462**	1	.439**	.268*	.291*	.633**	.363**	.548**	.661**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,032	,020	,000	,003	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
الأحداث اللاحقة	Corrélation de Pearson	.951**	.439**	1	.610**	.902**	.321**	,161	,243	.813**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,010	,202	,053	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
الشكوك حول إستمرارية الشركة	Corrélation de Pearson	.581**	.268*	.610**	1	.551**	,118	-,024	,031	.424**
	Sig. (bilatérale)	,000	,032	,000		,000	,354	,850	,805	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
الإلتزامات المحتملة	Corrélation de Pearson	.948**	.291*	.902**	.551**	1	,106	-,047	,054	.694**
	Sig. (bilatérale)	,000	,020	,000	,000		,406	,713	,672	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
طرق تقويم المخزون	Corrélation de Pearson	,216	.633**	.321**	,118	,106	1	.776**	.866**	.688**
	Sig. (bilatérale)	,086	,000	,010	,354	,406		,000	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
طرق الإهتلاك المطبقة	Corrélation de Pearson	,061	.363**	,161	-,024	-,047	.776**	1	.934**	.622**
	Sig. (bilatérale)	,635	,003	,202	,850	,713	,000		,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
مقدار مكافآت مجلس الإدارة	Corrélation de Pearson	,151	.548**	,243	,031	,054	.866**	.934**	1	.725**
	Sig. (bilatérale)	,233	,000	,053	,805	,672	,000	,000		,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
b38_b45	Corrélation de Pearson	.790**	.661**	.813**	.424**	.694**	.688**	.622**	.725**	1

	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

2-بالنسبة للجزء الثالث: مبادئ حوكمة المؤسسات.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول(معامل الارتباط ومستوى الدلالة).

Corrélations

		احتفاظ المؤسسة بدليل للحوكمة	تتحصل المؤسسة دوريا على قوانين ونصوص تشريعية تحث على ضرورة تطبيق حوكمة المؤسسات	تتميز القوانين و النصوص التشريعية المتعلقة بالحوكمة بالشفافية و قابلية التنفيذ	يتميز إطار حوكمة المؤسسات بالمرونة الكافية تناسبا مع احتياجات اصحاب المصالح	يتم توزيع المسؤوليات في المؤسسة وفق اختصاص تشريعي يخدم اصحاب المصالح	تتمتع الجهات الإشرافية والتنظمية للمؤسسة بالنزاهة	تتمتع الجهات الاشرافية و التنظمية للمؤسسة بالموضوعية	c1_c7
احتفاظ المؤسسة بدليل للحوكمة	Corrélation de Pearson	1	-,143	-,153	.541**	.927**	.934**	-,153	.628**
	Sig. (bilatérale)		,260	,228	,000	,000	,000	,228	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64
تتحصل المؤسسة دوريا على قوانين ونصوص تشريعية تحث على ضرورة تطبيق حوكمة المؤسسات	Corrélation de Pearson	-,143	1	.934**	-.264-*	-,132	-,153	.934**	.628**
	Sig. (bilatérale)	,260		,000	,035	,297	,228	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64
تتميز القوانين و النصوص التشريعية المتعلقة بالحوكمة بالشفافية و قابلية التنفيذ	Corrélation de Pearson	-,153	.934**	1	-.283-*	-,142	-,164	1.000**	.673**
	Sig. (bilatérale)	,228	,000		,024	,264	,196	0,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64
يتميز إطار حوكمة المؤسسات بالمرونة الكافية تناسبا مع احتياجات اصحاب المصالح	Corrélation de Pearson	.441**	-.264-*	-.283-*	1	.501**	.579**	-.283-*	.541**
	Sig. (bilatérale)	,000	,035	,024		,000	,000	,024	,149
	N	64	64	64	64	64	64	64	64
يتم توزيع المسؤوليات في المؤسسة وفق اختصاص تشريعي يخدم اصحاب المصالح	Corrélation de Pearson	.927**	-,132	-,142	.501**	1	.866**	-,142	.583**
	Sig. (bilatérale)	,000	,297	,264	,000		,000	,264	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64
تتمتع الجهات الإشرافية والتنظمية للمؤسسة بالنزاهة	Corrélation de Pearson	.934**	-,153	-,164	.579**	.866**	1	-,164	.571**
	Sig. (bilatérale)	,000	,228	,196	,000	,000		,196	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64
تتمتع الجهات الإشرافية و التنظمية للمؤسسة بالموضوعية	Corrélation de Pearson	-,153	.934**	1.000**	-.283-*	-,142	-,164	1	.673**
	Sig. (bilatérale)	,228	,000	0,000	,024	,264	,196		,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64
c1_c7	Corrélation de Pearson	.628**	.628**	.673**	,182	.583**	.571**	.673**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,149	,000	,000	,000	
	N	64	64	64	64	64	64	64	64

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث(معامل الارتباط ومستوى الدلالة)

Corrélations

		احترام حقوق اصخاب المصالح بموجب القانون أو الاتفاقات المتبادلة مع إدارة المؤسسة	حصول اصحاب المصالح على المعلومات دات الصلة و بالقدر الكافي لاتخاد قراراتهم	تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها الشركة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لاعوان الضرائب صادقة	حقوق عمال المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة	حقوق الموردين المتعاملين مع المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة	يتم التعويض بشكل كامل لاصحاب المصالح عن أي انتهاك لحقوقهم	c 8_c13
احترام حقوق اصخاب المصالح بموجب القانون أو الاتفاقات المتبادلة مع إدارة المؤسسة	Corrélation de Pearson	1	.792**	.637**	.788**	.510**	.455**	.906**
	Sig. (bilatérale)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	64	64	64	64	64	64	64
حصول اصحاب المصالح على المعلومات دات الصلة و بالقدر الكافي لاتخاد قراراتهم	Corrélation de Pearson	.792**	1	.722**	.826**	.435**	.346**	.711**
	Sig. (bilatérale)	.000		.000	.000	.000	.005	.000
	N	64	64	64	64	64	64	64
تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها الشركة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لاعوان الضرائب صادقة	Corrélation de Pearson	.637**	.722**	1	.874**	.297*	.371**	.616**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000		.000	.017	.003	.000
	N	64	64	64	64	64	64	64
حقوق عمال المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة	Corrélation de Pearson	.788**	.826**	.874**	1	.480**	.433**	.750**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	64	64	64	64	64	64	64
حقوق الموردين المتعاملين مع المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة	Corrélation de Pearson	.510**	.435**	.297*	.480**	1	.478**	.579**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.017	.000		.000	.000
	N	64	64	64	64	64	64	64
يتم التعويض بشكل كامل لاصحاب المصالح عن أي انتهاك لحقوقهم	Corrélation de Pearson	.455**	.346**	.371**	.433**	.478**	1	.789**
	Sig. (bilatérale)	.000	.005	.003	.000	.000		.000
	N	64	64	64	64	64	64	64
c 8_c13	Corrélation de Pearson	.906**	.711**	.616**	.750**	.579**	.789**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	64	64	64	64	64	64	64

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع(معامل الارتباط ومستوى الدلالة)

		يتم الإفصاح دوريا عن أهداف المؤسسة	يتم الإقصاح دوريا عن التقرير السنوي للمؤسسة	يتم الإفصاح دوريا عن التقرير المالي للمؤسسة	يتم الإفصاح دوريا عن تقرير التسير للمؤسسة	يتم الإفصاح دوريا عن اعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذين الرئيسين	يتم الإفصاح دوريا عن عوامل المخاطرة المنظورة للمؤسسة	يتم الإفصاح دوريا عن المسائل المادية المتصلة باصحاب المصالح	توجد صفحة الكترونية للمؤسسة تشمل معلومات دورية عنها و امكانية الاطلاع وتحميل كل تقاريرها	c14_c21
يتم الإفصاح دوريا عن أهداف المؤسسة	Corrélation de Pearson	1	.371**	-.093	.749**	.250*	.392**	-.489-**	-.110	.708**
	Sig. (bilatérale)		.003	.467	.000	.047	.001	.000	.386	.000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يتم الإفصاح دوريا عن التقرير السنوي للمؤسسة	Corrélation de Pearson	.371**	1	.370**	.435**	-.091	.825**	-.636-**	.413**	.585**
	Sig. (bilatérale)	.003		.003	.000	.474	.000	.000	.001	.000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يتم الإفصاح دوريا عن التقرير المالي للمؤسسة	Corrélation de Pearson	-.093	.370**	1	.212	-.051	.100	-.392-**	.692**	.419**
	Sig. (bilatérale)	.467	.003		.092	.689	.431	.001	.000	.001
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يتم الإفصاح دوريا عن تقرير التسير للمؤسسة	Corrélation de Pearson	.749**	.435**	.212	1	.187	.462**	-.653-**	.081	.647**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.092		.139	.000	.000	.523	.000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يتم الإفصاخ دوريا عن اعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيدين الرئيسين	Corrélation de Pearson	.250*	-.091	-.051	.187	1	-.088	-.122	.293*	.404**
	Sig. (bilatérale)	.047	.474	.689	.139		.489	.336	.019	.001
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يتم الإفصاح دوريا عن عوامل المخاطرة المنظورة للمؤسسة	Corrélation de Pearson	.392**	.825**	.100	.462**	-.088	1	-.611-**	.158	.420**
	Sig. (bilatérale)	.001	.000	.431	.000	.489		.000	.214	.001
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يتم الإفصاح دوريا عن المسائل المادية المتصلة باصحاب المصالح	Corrélation de Pearson	-.489-**	-.636-**	-.392-**	-.653-**	-.122	-.611-**	1	-.331-**	-.620-**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.001	.000	.336	.000		.008	.000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
توجد صفحة الكترونية للمؤسسة تشمل معلومات دورية عنها و امكانية الاطلاع وتحميل كل تقاريرها	Corrélation de Pearson	-.110	.413**	.692**	.081	.293*	.158	-.331-**	1	.623**
	Sig. (bilatérale)	.386	.001	.000	.523	.019	.214	.008		.000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64

c14_c21	Corrélation de Pearson	.708**	.585**	.419**	.647**	.404**	.420**	-.620-**	.623**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.001	.000	.001	.001	.000	.000	
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس(معامل الارتباط ومستوى الدلالة).

Corrélations

		يتيز أعضاء مجلس الإدارة بخبرات مهنية	يتميز أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات أكاديمية	يقوم مجلس الإدارة دوريا بتحديد إستراتيجية المؤسسة	يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين سارية المفعول	يتأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير المحاسبية و المالية للمؤسسة	يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية	يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام رقابة داخلية فعالة	يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام لإدارة مخاطر المؤسسة	c22_c29
يتيز أعضاء مجلس الإدارة بخبرات مهنية	Corrélation de Pearson	1	,010	-,026	,207	-,018	-,026	,085	,020	.518**
	Sig. (bilatérale)		,940	,835	,101	,888	,835	,505	,878	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يتميز أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات أكاديمية	Corrélation de Pearson	,010	1	.367**	.585**	.884**	.771**	.299*	.867**	.747**
	Sig. (bilatérale)	,940		,003	,000	,000	,000	,017	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يقوم مجلس الإدارة دوريا بتحديد إستراتيجية المؤسسة	Corrélation de Pearson	-,026	.367**	1	.652**	.354**	.326**	,106	.401**	.330**
	Sig. (bilatérale)	,835	,003		,000	,004	,009	,406	,001	,008
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين سارية المفعول	Corrélation de Pearson	,207	.585**	.652**	1	.590**	.564**	.327**	.617**	.632**
	Sig. (bilatérale)	,101	,000	,000		,000	,000	,008	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يتأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير المحاسبية و المالية للمؤسسة	Corrélation de Pearson	-,018	.884**	.354**	.590**	1	.811**	.279*	.846**	.715**
	Sig. (bilatérale)	,888	,000	,004	,000		,000	,026	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية	Corrélation de Pearson	-,026	.771**	.326**	.564**	.811**	1	.394**	.814**	.684**
	Sig. (bilatérale)	,835	,000	,009	,000	,000		,001	,000	,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام رقابة داخلية فعالة	Corrélation de Pearson	,085	.299*	,106	.327**	.279*	.394**	1	.333**	.328**
	Sig. (bilatérale)	,505	,017	,406	,008	,026	,001		,007	,008
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام لإدارة مخاطر المؤسسة	Corrélation de Pearson	,020	.867**	.401**	.617**	.846**	.814**	.333**	1	.865**
	Sig. (bilatérale)	,878	,000	,001	,000	,000	,000	,007		,000
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64
c22_c29	Corrélation de Pearson	.518**	.747**	.330**	.632**	.715**	.684**	.328**	.865**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,008	,000	,000	,000	,008	,000	
	N	64	64	64	64	64	64	64	64	64

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم (05):

معامل الثبات ألفا كرونباخ

- **معامل الثبات ألفا كرونباخ.**
- **بالنسبة لمحاور الجزء الثاني: متطلبات الإفصاح المالي**

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.778	5

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.813	15

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.802	10

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الرابع

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.245	3

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الخامس

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.701	4

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور السادس

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.836	8

- **بالنسبة لمحاور الجزء الثالث: مبادئ حوكمة المؤسسات.**

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.667	7

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.889	6

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.346	8

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الرابع

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.859	8

معامل الثبات ألفا كرونباخ العام

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.899	74

الملحق رقم (06):

تحليل نتائج الاستبيان

- **تحليل نتائج الاستبيان**
- **تحليل نتائج الجزء الثاني: متطلبات الإفصاح المالي.**

تحليل نتائج الإستبيان للمحور الأول

قائمة الدخل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	5	7,8	7,8	7,8
	نعم	59	92,2	92,2	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

قائمة المركز المالي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	4,7	4,7	4,7
	نعم	61	95,3	95,3	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

قائمة التدفقات النقدية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	6,3	6,3	6,3
	نعم	60	93,8	93,8	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

قائمة المتغيرات في حقوق الملكية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	1	1,6	1,6	1,6
	نعم	63	98,4	98,4	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

الملاحق

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	2	3,1	3,1	3,1
	نعم	62	96,9	96,9	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

Statistiques

		قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية	قائمة المتغيرات في حقوق الملكية	الملاحق
N	Valide	64	64	64	64	64
	Manquante	0	0	0	0	0
	Moyenne	,92	,95	,94	,98	,97
	Médiane	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	Ecart-type	,270	,213	,244	,125	,175
	Somme	59	61	60	63	62

تحليل نتائج الإستبيان للمحور الثاني

الممتلكات و التجهيزات و المعدات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	1	1.6	1.6	1.6
	نعم	63	98.4	98.4	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

الموجودات و الغير الملموسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	1	1.6	1.6	1.6
	نعم	63	98.4	98.4	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

الموجودات المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	23	35.9	35.9	35.9
	نعم	41	64.1	64.1	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

المخزون

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	13	20.3	20.3	20.3
	نعم	51	79.7	79.7	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

الذمم التجارية المدينة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	19	29.7	29.7	29.7
	نعم	45	70.3	70.3	100.0

	Total	64	100.0	100.0	

النقد والنقد المعادل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	11	17.2	17.2	17.2
	نعم	53	82.8	82.8	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

الذمم التجارية الدائنة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	11	17.2	17.2	17.2
	نعم	53	82.8	82.8	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

ضرائب الدخل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	14	21.9	21.9	21.9
	نعم	50	78.1	78.1	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	15	23.4	23.4	23.4
	نعم	49	76.6	76.6	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

المتداولة غير المطلوبات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	19	29.7	29.7	29.7
	نعم	45	70.3	70.3	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

رأس المال الصادر و الإحتياطات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	19	29.7	29.7	29.7
	نعم	45	70.3	70.3	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

عدد الأسهم المصرح بها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	14	21.9	21.9	21.9
	نعم	50	78.1	78.1	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

عدد الأسهم الصادرة و المدفوعة بالكامل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	13	20.3	20.3	20.3
	نعم	51	79.7	79.7	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

عدد الأسهم الصادرة و الغير مدفوعة بالكامل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	19	29.7	29.7	29.7
	نعم	45	70.3	70.3	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

سهم لكل الإسمية القيمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	10	15.6	15.6	15.6
	نعم	54	84.4	84.4	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

		الممتلكات و التجهيزات و المعدات	الموجودات الغير الملموسة	الموجودات المالية	المخزون	الذمم التجارية المدينة	النقد والنقد المعادل	الذمم التجارية الدائنة	ضرائب الدخل	مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	المطلوبات غير المتداولة	رأس المال الصادر و الإحتياطات	عدد الأسهم المصرح بها	عدد الأسهم الصادرة و المدفوعة بالكامل	عدد الأسهم الصادرة و الغير مدفوعة بالكامل	القيمة الإسمية لكل سهم	المطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية و نهاية السنة
N	Valide	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		,98	,98	,64	,80	,70	,83	,83	,78	,77	,70	,70	,78	,80	,70	,84	,77
Médiane		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Ecart-type		,125	,125	,484	,406	,460	,380	,380	,417	,427	,460	,460	,417	,406	,460	,366	,427
Somme		63	63	41	51	45	53	53	50	49	45	45	50	51	45	54	49

تحليل نتائج الإستبيان للمحور الثالث

حجم المبيعات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	2	3,1	3,1	3,1
	نعم	62	96,9	96,9	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

نتائج الأنشطة التشغيلية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	14	21,9	21,9	21,9
	نعم	50	78,1	78,1	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

تكاليف التمويل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	4,7	4,7	4,7
	نعم	61	95,3	95,3	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

المصروف الضريبي

تحليل المصروفات حسب الطبيعة أو الأنشطة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	2	3,1	3,1	3,1
	نعم	62	96,9	96,9	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

نتيجة الأنشطة العادية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	5	7,8	7,8	7,8
	نعم	59	92,2	92,2	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

البنود غير العادية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	15	23,4	23,4	23,4
	نعم	49	76,6	76,6	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

صافي النتيجة للفترة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	4,7	4,7	4,7
	نعم	61	95,3	95,3	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	6,3	6,3	6,3
	نعم	60	93,8	93,8	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

المصروفات لبنود الفرعي التقسيم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	14	21.9	21.9	21.9
	نعم	50	78.1	78.1	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

الواحد السهم ربحية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	6.3	6.3	6.3
	نعم	60	93.8	93.8	100.0
	Total	64	100.0	100.0	

		حجم المبيعات	نتائج الأنشطة التشغيلية	تكاليف التمويل	المصروف الضريبي	نتيجة الأنشطة العادية	البنود غير العادية	صافي النتيجة للفترة	تحليل المصروفات حسب الطبيعة أو الأنشطة	التقسيم الفرعي لبنود المصروفات	ربحية السهم الواحد
N	Valide	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		,97	,78	,95	,97	,92	,77	,95	,94	,78	,94
Médiane		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Ecart-type		,175	,417	,213	,175	,270	,427	,213	,244	,417	,244
Somme		62	50	61	62	59	49	61	60	50	60

تحليل نتائج الإستبيان للمحور الرابع

صافي الربح أو الخسارة للفترة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	4,7	4,7	4,7
	نعم	61	95,3	95,3	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	11	17,2	17,2	17,2
	نعم	53	82,8	82,8	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

رصيد الربح أو الخسارة المتراكم في بداية الفترة أو في تاريخ الميزانية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	1	1,6	1,6	1,6
	نعم	63	98,4	98,4	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

		صافي الربح أو الخسارة للفترة	الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية	رصيد الربح أو الخسارة المتراكم في بداية الفترة أو في تاريخ الميزانية
N	Valide	64	64	64
	Manquante	0	0	0
	Moyenne	,95	,83	,98
	Médiane	1,00	1,00	1,00
	Ecart-type	,213	,380	,125
	Somme	61	53	63

تحليل نتائج الإستبيان للمحور الخامس

Tableau de fréquence

المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	1	1,6	1,6	1,6
	نعم	63	98,4	98,4	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

المقبوضات و المدفوعات من الأنشطة الإستثمارية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	5	7,8	7,8	7,8
	نعم	59	92,2	92,2	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

المقبوضات و المدفوعات من الأنشطة التمويلية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	19	29,7	29,7	29,7
	نعم	45	70,3	70,3	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

صافي التدفقات النقدية للفترة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	6,3	6,3	6,3
	نعم	60	93,8	93,8	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

Statistiques

		المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية	المقبوضات و المدفوعات من الأنشطة الإستثمارية	المقبوضات و المدفوعات من الأنشطة التمويلية	صافي التدفقات النقدية للفترة
N	Valide	64	64	64	64
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	,98	,92	,70	,94
	Médiane	1,00	1,00	1,00	1,00
	Ecart-type	,125	,270	,460	,244
	Somme	63	59	45	60

تحليل نتائج الإستبيان للمحور السادس

السياسات المحاسبية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	12	18,8	18,8	18,8
	نعم	52	81,3	81,3	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

العمليات مع الأطراف ذات العلاقة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	3	4,7	4,7	4,7
	نعم	61	95,3	95,3	100,0

	Total	64	100,0	100,0	

الأحداث اللاحقة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	13	20,3	20,3	20,3
	نعم	51	79,7	79,7	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

الشكوك حول إستمرارية الشركة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	26	40,6	40,6	40,6
	نعم	38	59,4	59,4	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

الإلتزامات المحتملة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	11	17,2	17,2	17,2
	نعم	53	82,8	82,8	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

طرق تقويم المخزون

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	7	10,9	10,9	10,9
	نعم	57	89,1	89,1	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

طرق الإهتلاك المطبقة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	8	12,5	12,5	12,5
	نعم	56	87,5	87,5	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

مقدار مكافآت مجلس الإدارة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	9	14,1	14,1	14,1
	نعم	55	85,9	85,9	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

		السياسات المحاسبية	العمليات مع الأطراف ذات العلاقة	الأحداث اللاحقة	الشكوك حول إستمرارية الشركة	الإلتزامات المحتملة	طرق تقويم المخزون	طرق الإهتلاك المطبقة	مقدار مكافآت مجلس الإدارة
N	Valide	64	64	64	64	64	64	64	64
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		,81	,95	,80	,59	,83	,89	,88	,86
Médiane		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Ecart-type		,393	,213	,406	,495	,380	,315	,333	,350
Somme		52	61	51	38	53	57	56	55

- تحليل نتائج الجزء الثالث: مبادئ حوكمة المؤسسات.

تحليل نتائج الإستبيان للمحور الأول

احتفاظ المؤسسة بدليل للحوكمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	8	12,5	12,5	12,5
	نعم	56	87,5	87,5	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

تتحصل المؤسسة دوريا على قوانين ونصوص تشريعية تحث على ضرورة تطبيق حوكمة المؤسسات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	8	12,5	12,5	12,5
	نعم	56	87,5	87,5	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

تتميز القوانين و النصوص التشريعية المتعلقة بالحوكمة بالشفافية و قابلية التنفيد

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	9	14,1	14,1	14,1
	نعم	55	85,9	85,9	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يتميز إطار حوكمة المؤسسات بالمرونة الكافية تناسبا مع احتياجات اصحاب المصالح

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	21	32,8	32,8	32,8
	نعم	43	67,2	67,2	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يتم توزيع المسؤوليات في المؤسسة وفق اختصاص تشريعي يخدم اصحاب المصالح

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	7	10,9	10,9	10,9
	نعم	57	89,1	89,1	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

تتمتع الجهات الإشرافية والتنظمية للمؤسسة بالنزاهة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	9	14,1	14,1	14,1
	نعم	55	85,9	85,9	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

تتمتع الجهات الإشرافية و التنظمية للمؤسسة بالموضوعية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	9	14,1	14,1	14,1
	نعم	55	85,9	85,9	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

		احتفاظ المؤسسة بدليل للحوكمة	تتحصل المؤسسة دوريا على قوانين ونصوص تشريعية تحث على ضرورة تطبيق حوكمة المؤسسات	تتميز القوانين و النصوص التشريعية المتعلقة بالحوكمة بالشفافية و قابلية التنفيد	يتميز إطار حوكمة المؤسسات بالمرونة الكافية تناسبا مع احتياجات اصحاب المصالح	يتم توزيع المسؤوليات فى المؤسسة وفق اختصاص تشريعى يخدم اصحاب المصالح	تتمتع الجهات الإشرافية والتنظمية للمؤسسة بالنزاهة	تتمتع الجهات الإشرافية و التنظمية للمؤسسة بالموضوعية
N	Valide	64	64	64	64	64	64	64
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	,88	,88	,86	,67	,89	,86	,86
	Médiane	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	Ecart-type	,333	,333	,350	,473	,315	,350	,350
	Somme	56	56	55	43	57	55	55

تحليل نتائج الإستبيان للمحور الثاني

احترام حقوق اصحاب المصالح بموجب القانون أو الاتفاقات المتبادلة مع إدارة المؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	15	23,4	23,4	23,4
	نعم	49	76,6	76,6	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

حصول اصحاب المصالح على المعلومات دات الصلة و بالقدر الكافي لاتخاد قراراتهم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	21	32,8	32,8	32,8
	نعم	43	67,2	67,2	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها الشركة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لاعوان الضرائب صادقة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	13	20,3	20,3	20,3
	نعم	51	79,7	79,7	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

حقوق عمال المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	16	25,0	25,0	25,0
	نعم	48	75,0	75,0	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

حقوق الموردين المتعاملين مع المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	14	21,9	21,9	21,9
	نعم	50	78,1	78,1	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يتم التعويض بشكل كامل لاصحاب المصالح عن أي انتهاك لحقوقهم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	6	9,4	9,4	9,4
	نعم	58	90,6	90,6	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

		احترام حقوق أصحاب المصالح بموجب القانون أو الاتفاقات المتبادلة مع إدارة المؤسسة	حصول أصحاب المصالح على المعلومات ذات الصلة و بالقدر الكافي لاتخاذ قراراتهم	تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تتذمها الشركة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لاعوان الضرائب صادقة	حقوق عمال المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة	حقوق الموردين المتعاملين مع المؤسسة في الحصول على كل المعلومات التي تهمهم عن واقع سيولة المؤسسة محترمة	يتم التعويض بشكل كامل لاصحاب المصالح عن أي انتهاك لحقوقهم
N	Valide	64	64	64	64	64	64
	Manquante	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	,77	,67	,80	,75	,78	,91
	Médiane	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	Ecart-type	,427	,473	,406	,436	,417	,294
	Somme	49	43	51	48	50	58

تحليل نتائج الإستبيان للمحور الثالث

تقوم المؤسسة بالإفصاح دوريا عن أهدافها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	13	20,3	20,3	20,3
	نعم	51	79,7	79,7	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

تفصح المؤسسة دوريا عن التقرير السنوي الخاص بها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	22	34,4	34,4	34,4
	نعم	42	65,6	65,6	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يتم الإفصاح دوريا عن التقرير المالي للمؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	9	14,1	14,1	14,1
	نعم	55	85,9	85,9	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

تفصح المؤسسة دوريا عن تقرير التسير الخاص بها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	20	31,3	31,3	31,3
	نعم	44	68,8	68,8	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يتم الإفصاح دوريا عن اعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذين الرئيسين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	1	1,6	1,6	1,6
	نعم	63	98,4	98,4	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

تفصح المؤسسة دوريا عن عوامل المخاطرة المنظورة لديها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	21	32,8	32,8	32,8
	نعم	43	67,2	67,2	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يتم الإفصاح دوريا عن المسائل المادية المتصلة باصحاب المصالح

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	31	48,4	48,4	48,4
	نعم	33	51,6	51,6	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

توجد صفحة الكترونية للمؤسسة تشمل معلومات دورية عنها و امكانية الاطلاع وتحميل كل تقاريرها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	10	15,6	15,6	15,6
	نعم	54	84,4	84,4	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

		تقوم المؤسسة بالإفصاح دوريا عن أهدافها	تفصح المؤسسة دوريا عن التقرير السنوي الخاص بها	يتم الإفصاح دوريا عن التقرير المالي للمؤسسة	تفصح المؤسسة دوريا عن تقرير التسير الخاص بها	يتم الإفصاخ دوريا عن اعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيدين الرئيسين	تفصح المؤسسة دوريا عن عوامل المخاطرة المنظورة لديها	يتم الإفصاح دوريا عن المسائل المادية المتصلة باصحاب المصالح	توجد صفحة الكترونية للمؤسسة تشمل معلومات دورية عنها و امكانية الاطلاع وتحميل كل تقاريرها
N	Valide	64	64	64	64	64	64	64	64
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	,80	,66	,86	,69	,98	,67	,52	,84
	Médiane	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	Ecart-type	,406	,479	,350	,467	,125	,473	,504	,366
	Somme	51	42	55	44	63	43	33	54

تحليل نتائج الإستبيان للمحور الرابع

يتيز أعضاء مجلس الإدارة بخبرات مهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	4	6,3	6,3	6,3
	نعم	60	93,8	93,8	100,0

	Total	64	100,0	100,0	

يتميز أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات أكاديمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	15	23,4	23,4	23,4
	نعم	49	76,6	76,6	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يقوم مجلس الإدارة دوريا بتحديد إستراتيجية المؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	19	29,7	29,7	29,7
	نعم	45	70,3	70,3	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين سارية المفعول

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	12	18,8	18,8	18,8
	نعم	52	81,3	81,3	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يتأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير المحاسبية و المالية للمؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	18	28,1	28,1	28,1
	نعم	46	71,9	71,9	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	19	29,7	29,7	29,7
	نعم	45	70,3	70,3	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام رقابة داخلية فعالة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	لا	22	34,4	34,4	34,4
	نعم	42	65,6	65,6	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام لإدارة مخاطر المؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	14	21,9	21,9	21,9
	نعم	50	78,1	78,1	100,0
	Total	64	100,0	100,0	

Statistiques

		يتيز أعضاء مجلس الإدارة بخبرات مهنية	يتميز أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات أكاديمية	يقوم مجلس الإدارة دوريا بتحديد إستراتيجية المؤسسة	يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين سارية المفعول	يتأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير المحاسبية و المالية للمؤسسة	يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية	يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام رقابة داخلية فعالة	يحرص مجلس الإدارة على وضع نظام لإدارة مخاطر المؤسسة
N	Valide	64	64	64	64	64	64	64	64
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	,94	,77	,70	,81	,72	,70	,66	,78
	Médiane	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	Ecart-type	,244	,427	,460	,393	,453	,460	,479	,417
	Somme	60	49	45	52	46	45	42	50

الملحق رقم (07):

اختبار ثنائي الحد للفرضيات الفرعية للدراسة

ا

ختبار ثنائي الحد للفرضيات الفرعية للدراسة

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Test binomial

		Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification exacte (bilatérale)
x	Groupe 1	,50	14	,22	,50	,000
	Groupe 2	1,00	50	,78		
	Total		64	1,00		

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Test binomial

		Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification exacte (bilatérale)
y	Groupe 1	.50	17	.27	.50	.000
	Groupe 2	1.00	47	.73		
	Total		64	1.00		

الملحق رقم (08):

اختبار التداخل الخطي

- **اختبار التداخل الخطي**

Coefficients[a]

Modèle		Statistiques de colinéarité	
		Tolérance	VIF
1	x	1,000	1,000

a. Variable dépendante : y

الملحق رقم (09):

اختبار الارتباط الذاتي

ا

ختبار الارتباط الذاتي

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	.578[a]	.334	.323	.27642	1.246

a. Valeurs prédites : (constantes), x

b. Variable dépendante : y

الملحق رقم (10):
اختبار فرضية نموذج الدراسة

- **اختبار فرضية نموذج الدراسة**

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-.001-	.153		-.009-	.993
	x	.931	.167	.578	5.572	.000

a. Variable dépendante : y

الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل اثر جودة الإفصاح المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك بتسليط الضوء على حالة مؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2016م-2017م بحيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبيان تم توزيعه على عينة مكونة من 64 فرد من الفئات أعضاء مجلس الإدارة، موظفي الإدارة التنفيذية موظفي البنوك المتعاملة مع المؤسسة، المدققون الداخليون و الخارجيون.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على الأثر الإيجابي لجودة الإفصاح المالي على حوكمة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2016م-2017م.

الكلمات المفتاحية: جودة الإفصاح المالي، حوكمة المؤسسات، مؤسسة الخزف الصحي.

Abstract:

This study aimed to identify the effect of the financial disclosure quality on the governance of the Algerian economic institutions by highlighting the case of the sanitary ware company during the period 2016 – 2017 .The analytical descriptive method was used through a questionnaire distributed to a sample of 64 individuals from the following categories: Directors, shareholders, members of the executive management, the banks' agents working with the company, the internal and external auditors of the company.

The study concluded that there are significant indicators of the positive impact of the financial disclosure quality on the governance of the company studied during the period 2016-2017.

keywords: financial disclosure quality, corporate governance, sanitary ware company.